المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المركز العربي
للتعريب والترجمة والتأليف والنشر

مناهج العلوم الاجتماعية

منطق البحث في العلوم الاجتماعية

منتدى مكتبة الاسكندرية

﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾

مناهج العلوم الاجتماعية

الكتاب الثاني

منطق البحث في العلوم الاجتماعية

تأليف : مادلين غراويتز
أستاذة خبيرة في جامعة باريس الأولى

ترجمة : الدكتور سام عمار
مراجعة : الاستاذة الدكتورة فاطمة الجيوشي

دمشق - ج . ع . س
1993

méthodes des sciences sociales

Madeleine Grawitz
Professeur émérite à l'Université de Paris I

"L'édition originale de cet ouvrage a paru sous le titre "Méthodes des sciences sociales"
© 1990, EDITIONS DALLOZ, 11, rue Soufflot, 75240 PARIS CEDEX 05 France".

منطق البحث في العلوم الاجتماعية ـ الطبعة الأولى
المترجم: الدكتور سام عمار
المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.
دمشق ـ ص ب: 3752 ج.ع.س.

ع/ 1/3/1993

التنضيد والاخراج: قسم التوثيق والنشر في المركز العربي للتعريب بدمشق.
بلاكات وتنفيذ: دار أيوبية ـ دمشق ـ هاتف 332586
طباعة: مطبعة طربين

مقدمة

بعد ان تم إصدار العديد من الكتب المرجعية في مجال العلوم التطبيقية والهندسية تتجه اهتمامات مركزنا نحو العلوم الانسانية، ايماناً منا بأن الميدانين متكاملان وأن ايلاء العلوم الانسانية قدراً معيناً من الرعاية أصبح ضرورة في عصرنا الحديث الذي بلغت فيه العلوم التطبيقية مستوى من التقدم مذهلاً، يدعو إلى التأمل.

إن نتاجات العبقرية البشرية في مجال العلم سلاح ذو حدين: بنّاء إن أحسن استخدامه، وهدّام إن أسيء استعماله؛ ومن هنا كانت ضرورة توجيه اهتمامنا نحو العلوم الانسانية، فهي التي تساعد على التأمل والتبصر والتحذير والتوجيه. ونحن الآن أمام وضع صعب فقد حقق العلم تقدماً مذهلاً ولكن من يضمن السلامة للبشرية إن أساءت سلطة متهورة استخدام مابين يديها من سلاح مدمر. إن أمراً مثل هذا يسيء إلى الانسانية وقد يغير مجرى التاريخ.

«إن علم الانسان الذي تحس حقبتنا بالحاجة الماسة إليه لاينطبق على ثقافة كتبية حفظية ولاعلى تكيّف دائم مع مجتمع يزداد تقنية وتقانة يوماً بعد يوم. إن هذا العلم يتناول مصير الانسان في مجتمع انساني. إنه يشمل الماضي بكل تأكيد، ولكنه يضم مستقبل الناس والعلاقات التي تربط بينهم».

إن هذا الكتاب الذي نال جائزة أكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية، يعتبر في الواقع ثلاثة كتب بين دفتين، تبعاً لتقسيم مؤلفته: مادلين غراويتز، الاستاذة الخبيرة في جامعة باريس الأولى. ففيه يجد الطالب الجامعي والباحث والمدرس الجامعي مايبحث عنه بخصوص العلوم الاجتماعية. إنه مرجع أصيل تفتقر إليه المكتبة العربية.

فالكتاب الأول منه وعنوانه: **العلم والعلوم الاجتماعية**، يعرض تاريخ العلوم الاجتماعية وتطورها في مختلف العصور، ويعرض مشكلاتها وواقعها في العديد من بلدان العالم، ولاسيما أوروبا وأمريكا، ويحدد موقعها من العلوم الأخرى، كما يولي الاهتمام لعلم الاجتماع وعلم الاجتماع النفسي.

ويتناول الكتاب الثاني، وعنوانه: **منطق البحث في العلوم الاجتماعية**، خلافات المناهج ومتطلبات البحث ومستوياته واستعمال الرياضيات فيه، ودور النظرية والبحث في العلوم الاجتماعية.

أما الكتاب الثالث، وهو الجانب الأهم، فعنوانه: **التقنيات في خدمة العلوم**

الاجتماعية. وهو يعالج مشكلات البحث في العلوم الاجتماعية وشروطه وأساسياته. وينصب الاهتمام فيه على تطبيق التقنيات وبنائها وخصائصها وأنواعها وطرائق تطبيقها... الخ، ويكتمل بملحق إحصائي يساعد في معالجة المعطيات التي تمكن هذه التقنيات من الحصول عليها، أو تدرس على أساسها.

وسينشر المركز ترجمة هذا الكتاب على دفعتين: أولاهما تتناول الكتابين الأول والثاني، وثانيتهما تتناول الكتاب الثالث.

والمركز يتوجه للاستاذ الدكتور عبدالوهاب بوحديبة بالشكر والعرفان لتفضله بتبيان أهمية هذا الكتاب وما تضمنه من بحوث قيمة ومدى الحاجة إليها في جامعاتنا مما شجعنا على الاسراع بترجمته.

وإنا لنرجو أن يجد فيه الباحث العربي والمتخصص الجامعي في ميدان العلوم الاجتماعية مرجعا مفيداً وكتاباً يعتمد عليه.

والله نسأل التوفيق وهو مسدد الخطى.

الأستاذ الدكتور المهندس أحمد عمر يوسف
مدير المركز العربي
للتعريب والترجمة والتأليف والنشر

www.alexandra.ahlamontada.com

الفصل الأول

نزاعات المناهج

«وهكذا فليس العمل أن نتأمل ما لم يتأمله أحد بعد،
بل أن نتأمل كما لم يتأمل أحد بعد
فيما يوجد أمام أعين الناس جميعاً»

شوبنهاور

265ـ **تعريفات**ـ 1- **المنهج والمناهج** la méthode et les méthodes

لانستطيع الا أن ندهش من الفوضى التي لاحدود لها في هذا الميدان. فمعظم الكتاب يميزون المنهج من المناهج[1]. ومع ذلك نجد هذا المصطلح مستعملاً لوصف اجراءات تأخذ موقعها على مستويات مختلفة، فيما يخص ايحاءها الفلسفي بدرجات متفاوتة، ودرجة تجريدها، وهدفهاالتفسيري بدرجات متباينة، وعملها على مراحل بحث ملموسة بدرجات مختلفة واللحظة التي تأخذ موقعها فيها. إننا نقترح هنا ترتيبا ناقصاً جداً بالتأكيد، ولكن له على الأقل، من وجهة النظر التربوية، مزية اتاحة الفرصة للطلاب لوضع المناهج في مستواها حين يصادفون هذا أو ذاك، بخصوص العديد من المشكلات التي تضع هذه الناهج موضع تساؤل «راجع الجدول في ص 22 ».

أ) المنهج بالمعنى **الفلسفي**[2]. يتكون المنهج (بالمفرد) بالمعنى الأكثر رقياً والأكثر عمومية للمصطلح، من مجموع العمليات الفكرية التي يسعى اختصاص بها إلى بلوغ الحقائق التي يتابعها ويثبتها ويتحقق منها. إن هذا التصور للمنهج بالمعنى العام للاسلوب

---

(١) إن الاميركيين يستخدمون مصطلح أساليب في المكان الذي نستعمل فيه مناهج (بالجمع)، ولكن هذا التبديل لايضيف اي وضوح. وبهذا الشكل يميز جون كيني John Kinney في (6) خمسة أساليب تشكل جزءاً من منهجية العلوم: هي: الإحصائي والتجريبي والتصنيفي والتاريخي ودراسة الحالة. وهذه القائمة ليست كاملة ولامتجانسة. فكيف نحدد مكان المنهج التجريبي ومنهج دراسة الحالة على المستوى الاحصائي ذاته؟.

(٢) لقد ألححنا على مفهوم المنهج هذا، المرتبط بالمنطق ومبحث العلوم في الكتاب الأول.

المنطقي، الملازم لكل خطوة علمية، يتيح اعتباره مجموعة من القواعد المستقلة عن أي بحث ومضمون خاص، يرمي خاصة إلى عمليات وأشكال من المحاكمة والادراك، تجعل الواقع الذي ينبغي ادراكه سهل المتناول. والمقصود وجهات نظر فلسفية تحدد موقف العقل البشري تجاه الموضوع.

ب) المنهج موقف ملموس تجاه الموضوع. إن الموقف الفلسفي إذا مضمر قليلاً أو كثيراً. وفي هذه الحال، يملي المنهج خاصة طرائق ملموسة لتصور البحث أو تنظيمه، ولكن ذلك يتم بدرجات متفاوتة من الالزام والدقة والكمال والانتظام، ولاتؤثر المناهج كلها بالطريقة نفسها في مراحل البحث ذاتها. فالمنهج التجريبي مثلاً يفترض الايمان بالخبريه ويملي أوامره في مرحلة الملاحظة كما في مرحلة معالجة المعطيات. وبالمقابل يهتم المنهج السريري، بصفته علاجياً، بالنتائج، ولكنه يتوافق خاصة مع موقف عقلي، فهو لايملي بذاته أية معالجة خاصة.

ج) المنهج المرتبط بمحاولة تفسير. إنه يرتبط بمقدار أو بآخر بموقف فلسفي، ويستطيع أن يؤثر بهذه المرحلة من البحث أو تلك: فالمنهج الجدلي خبري وهو يتطلب ملاحظات مادية.

إن لهذه المناهج هذا الشيء المشترك: إنها تهدف قبل كل شيء إلى مخطط تفسيري، يمكن أن يكون متسعاً بدرجات متباينة، وأن يأخذ موقعه على مستوى من العمق مختلف جداً. وهذه مثلاً حالة المنهج الجدلي والمنهج الوظيفي والمنهج التاريخي[1].

د) المنهج المرتبط بميدان معين. يسوغ مصطلح المنهج عندما يرتبط بميدان نوعي ويضم طريقة في العمل خاصة به: مثال ذلك المنهج التاريخي ومنهج التحليل النفسي. وهناك ميل أحياناً إلى توسيع هذا المفهوم الضيق للمنهج وإلى الخلط بينه وبين مفهوم النظرية. ويفسر هذا الميل بأن المناهج التحليلية النفسية ومناهج أخرى كذلك تهتم أيضاً بتصور نظري اجمالي لعلم النفس أو المجتمع. ومع ذلك يجب تجنب الخلط بين هذين المظهرين. فكل نظرية تتطلب مشكلات متعلقة بالمحتوى النوعي الذي تنظمه وتمتلك طابعاً جوهرياً. إن النظرية تحدد على الاغلب ما يرتبط بـ«ماذا» في حين أن مشكلات المنهج، المرتبطة، بالتأكيد، بالمحتوى، ولكن بطريقة أخرى، تعطي جواباً عن الجواب «كيف؟».

وبمعنى ضيق ولكي نستخلص عنصراً تشترك فيه هذه المناهج كلها سنقول: إننا نستطيع أن نعد معظمها مجموعاً متناسقاً من العمليات المستعملة لبلوغ هدف أو مجموعة

---

(١) راجع الفقرة رقم 365 ومايليها.

من الاهداف، جملة من المبادىء التي توجه كل بحث منظم، جملة من المعايير التي تتيح اختيار التقنيات وتنسيقها. إنها تشكل بطريقة متفاوتة التجريد أو الحسية، والدقة أو الغموض، مخطط عمل تبعاً لهدف.

266ـ **التقنيات** les techniques.

إن كل بحث أو تطبيق ذي طبيعة علمية في العلوم الاجتماعية كما في العلوم عامة، يجب أن يشمل استعمال طرائق اجرائية دقيقة، محددة جيداً، قابلة للنقل، قابلة للتطبيق من جديد في الشروط نفسها، ملائمة لنوع المشكلة والظواهر موضوع البحث. هذه هي التقنيات. إن اختيارها مرتبط بالهدف المقصود، المرتبط هو الآخر بمنهج العمل. وينشأ من هذا الارتباط المتبادل غالباً خلط بين مصطلحي التقنية والمنهج اللذين من المناسب التمييز بينهما. إن اللغة الدراجة تميل إذا إلى استعمال المصطلحين دون تمييز. فنمجد هذا المنهج من أجل تعلم اللغة الروسية أو التزلج على الجليد في خمسة دروس، الخ.

إن التقنية مثل المنهج، جواب عن كيف؟. إنها وسيلة لبلوغ هدف، ولكنها تأخذ مكانها على مستوى الواقعات أو المراحل العملية. فهي في البداية حركية: تقنية الخباز وعازف البيانو. ويمكن أن تحدد مراحل فكرية: تقنية المسرح والمقابلة. إن الحدود تصبح عند ذاك صعبة على الرسم. وما نستطيع أن نقوله هو أن **التقنية تمثل مراحل عمليات محدودة**، مرتبطة بعناصر عملية، محسة، ملائمة لهدف محدد، في حين أن **المنهج مفهوم فكري** ينسق جملة من العمليات، وعلى وجه العموم، عدة تقنيات.

إن كل لاعب تنس يملك تقنية أو تقنيات: الضربة المقلوبة، والضربة المباشرة والقوية فوق الشبكة، واستهلال ضرب الكرة، وطريقة وضع أقدامه وامساك مضربه، والقيام بحركة معينة. وكل لاعب يستعمل تقنيته تبعاً لمنهج: اتعاب الخصم منذ البداية، واللعب من عمق الملعب أو عند الشبكة، الخ. إن المنهج تأمل قبل كل شيء، إنه يستعمل وينظم التقنيات المادية، تبعاً للهدف: الربح[1].

إن التقنيات ليست إذا إلا أدوات يضعها المنهج في خدمة البحث، وينظمها لتحقيق هذا الهدف. إنها محدودة العدد ويشترك فيها معظم العلوم الاجتماعية.

---

(١) المنهج من اجل ربح استراتيجية.

267ـ المقاربة approche.

إن المقاربة بالمعنى المجازي، تتعلق بخطوة فكرية. وهي لا تتطلب المراحل النظامية، المرئية، للتقنية، ولادقة مفهوم المنهج الفكرية. إنها خاصة موقف ينطوي على المرونة والحذر، ويتصف بحالة من اليقظة الكبيرة والاحترام الكبير معاً للحدث أو الموضوع. فلن نفكر في التمسك بتقنية الهندي ولابمنهج كلب الصيد. إن المقاربة هي هذا، ولذلك فستتكلم بسهولة عن المقاربة السريرية، لأن المقصود هنا طريقة في التصرف والملاحظة تتصف بحالة فكرية أكثر مما تتصف بمراحل صارمة كما هي الحال في المنهج التجريبي.

إن المقاربة هي المنهج والتقنية بدون حدود بينهما، لايطبقان بالجملة وإنما يستعملان لدراسة موضوعات حساسة، بجرعات مناسبة لردود الأفعال غير المتوقعة.

268ـ حدود المناهج والتقنيات.

إن التقنيات وسائل لتناول المشكلات، حين تكون هذه المشكلات محددة. والأكثر صعوبة والجوهري هو ـ وكأن ذلك لم يكرر بما فيه الكفاية ـ طرح الاسئلة الجيدة. إننا لانستطيع أن نقتصر، في كتاب اسمه: **مناهج**، على استعراض تقنيات، لأن التقنية غير كافية بدون منهج. وهناك شيء اضافي، فمن أجل انجاز بحث انجازاً جيداً لايكفي المنهج نفسه أيضاً. إنه ليس في الواقع الا «كيف»، قابلاً للاستعمال تبعاً لهدف، أي مرتبطاً بمحتوى الميدان الذي تجب دراسته، والمشكلات التي تطرح.

لنتخيل صياداً، إن منهجه فعال مادام يتيح له أن يقتل وأن يجلب أكبر عدد من الطرائد. فإن لم يكن اكثر من رام ممتاز، يمتلك فقط تقنية جيدة مكتسبة في موقع رمي، فانه لن يحقق هذا الهدف. يلزمه أيضاً منهج جيد أي استراتيجية ملائمة للميدان، وللزمن الذي يمضيه، ولعادات الطريدة، ولنفسية كلبه، الخ. إن مفهوم المنهج ذاته يتطلب منه أن يأخذ بالحسبان هذه العناصر جميعها والمشكلات التي يعرفها.

وكذلك فإن طالباً يمتلك فقط تقنية المقابلة أو سلالم الاتجاه في المختبر، يوشك هو أيضاً أن يكون قليل الفعالية في الميدان. إنه لن يعرف كيف يبحث مادام لايعرف المشكلات. ولدراسة التقنيات دراسة ذات فائدة، تجب معرفة المناهج التي تستخدمها وتنسقها ويجب تكوين فكرة عن الأهداف، والأغراض، أي عن العلوم التي تشكل هذه الأغراض والأهداف جزءاً منها، وعن الميدان الذي سوف تطبق عليه هذه المناهج.

إننا نستطيع هنا أن ندرس مختلف العلوم الاجتماعية: التاريخ، علم الاجتماع، الخ. ولكن من الممكن تحديد الخطوط الكبرى المشتركة بين هذه المناهج وتحديد خصوصياتها

تبعاً لطبيعتها ولموضوع هذه العلوم ولوجهة النظر التي تأخذ بها هذه العلوم من أجل دراستها. إن الموضوع ذاته، سواء انظر إليه من قرب أم من بعد، يتطلب مطابقة للرؤية مختلفة. إن المنهج، إن صح التعبير، «مطابقة فكرية» للموضوع.

269 ـ مراجع.

1. BECKER (A.) and BOSKOFF (A.). – *Modern sociological theory* (18 B. 170).

1 *bis.* BOUDON (R.). – *Les méthodes en sociologie*, P.U.F., 1969, 128 p.

1 *ter.* COLE (S.). – *The sociological Method. An introduction to the science of sociology*, Chicago, Rand Mcnally pub. 1980, 148 p.

2. FEYERABEND (P.). – *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance.*

3. GREER (S). – *The logic of social inquiry* (4 B. 25).

4. JAMOUS (H.). – *Technique, méthode, épistémologie, Suggestions pour quelques définitions*, « Épistémologie sociologique », 1968, n° 6, pp. 20-37.

5. LEINHARDT, ed. – *Sociological methodology*, Jossey Bass, mai 1981.

*5 *bis.* LUNDBERG (G. A.). – *Social research* (8 B. 25).

*6. MAC KINNEY (J.). – *Methodology, procedures and techniques*, in Becker and Boskoff (1), pp. 186 à 236.

6 *bis.* MORIN (E.). – *La méthode*, 2 tomes, Seuil, 1980, 400 et 494 p.

الجزء الاول

الكلانية والفردانية

holisme et individualisme

170 ـ نقاش قديم.

تبعث النقاشات القديمة تحت أشكال مختلفة حسب العصور: ففي علم النفس ينبعث نقاش المكتسب والفطري، وفي علم الاجتماع ينبثق النقاش حول علاقات الفرد والمجتمع. والجدال بين الكلانية والفردانية المنهجية، الذي استأنفه الانكلوساكسونيون، وصل إلى فرنسا حيث أثار هذه السنوات الاخيرة مناقشات عديدة. وربما كان المقصود، في رأي بودون، وقد رأينا ذلك (راجع الفقرة 165 bis)، النقاش المنهجي الرئيسي لهذا العصر. وربما أفادت الفردانية من عودة الاهتمام الناجم عن الطرق المسدودة التي قد تكون الكلانية وصلت إليها. ولن نعود إليها بل سنعالج هنا تناقضات أخرى: الدراسات التفسيرية أو الوصفية، والدراسات السريرية أو التجريبية، وأخيراً الدراسات النوعية أو الكمية.

الجزء الثاني

الدراسات التفسيرية والدراسات الوصفية(١)

171 ـ مقارنة.

لقد عدت العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع خاصة علوماً تفسيرية أي علوماً تدرس المظهر العام، والمنتظم والمتكرر للظواهر، وتستطيع، في غياب تفسير القوانين، أن تعمم واحياناً ان تتنبأ. ومع ذلك فكل علم يكتسي أيضاً مظهرا وصفيا، أي ينطوي على دراسة

(١) وصفي = فردي، تفسيري = عام. لقد اقتبس هذين المصطلحين آلبورت allport من الفيلسوف الألماني ويندلباند Wendelband.

عدد من الواقعات الخاصة. ففي كل حقبة كان البحث الملموس يدرج على جدول الاعمال، كان من الطبيعي أن يعاد النظر في الجانب السائد حتى ذلك الوقت، من المنهج التفسيري.

لقد أثيرت المشكلة لدى ظهور كتاب هام عام 1919 عن الفلاح البولوني، فقد صمم الكاتبان توماس Thomas وزنانييسكي[1] Znaniecki دراستهما بصفتها بحثاً علمياً، يأخذ بعين الاعتبار معاً العوامل الموضوعية والتصرفات الذاتية التي كانت تؤثر في الحياة الاجتماعية.

لقد كانا يريدان، انطلاقا من هذه العوامل والتصرفات، التحقق من فرضياتهما واستخلاص تعميمات قابلة للتطبيق على حالات اجتماعية أخرى. لقد كانا يرغبان قبل كل شيء، في تحقيق الاعتراف بالوثائق الشخصية (الرسائل والسير الذاتية) التي كانا يستعملانها «ويعدانها النموذج الكامل للمادة الاجتماعية». لقد استعمل المؤرخون كثيرا بالتأكيد هذا النوع من الوثائق ولكن من وجهة نظر محدودة، لعدم وجود التكوين النفسي والاجتماعي. ولقد حاول علماء النفس بدورهم أن يفسروا عدداً من هذه المعطيات في حين أن علماء الاجتماع امتنعوا عن ذلك حتى ظهور كتاب زنانييسكي.

إن نوعاً من «السلوكية» قد حول المؤلفين، في بحثهما عن واقعات موضوعية ومواقف معبر عنها، عن عوامل ذاتية على قدر كبير من الوضوح.

وتصريحات توماس وزنانييسكي، الثورية في عام 1920، كانت تستبق ببساطة تطور تقنيات اجتماعية. لقد كان الجزء المخصص للمواقف تجديداً. وردود الافعال التي أثارها تقرير بلومر Blumer في مجلس العلوم الاجتماعية، عن المناهج المستعملة في الدراسة حول الفلاح البولوني كانت من العنف بحيث أدت إلى انشاء محكمة خبراء مكونة من عالم نفس[2] وعالم تاريخ[3] وعالم اناسة[4] وعالم اجتماع[5]. وختم هؤلاء الكتاب تعليقاتهم المكونة من مجلدين بالاعلان أن استعمال الوثائق الشخصية لم يكن ممكناً فحسب بل ضرورياً، بشرط توخي الاحتياطات العلمية.

---

(١) (9) و(5) و(6). راجع كذلك المراجع في الفقرة(580bis).

(٢) ج. و. البورت G.W.Allport.

(٣) ل. غوتشالك (3bis) L.Gotlschalk.

(٤) كليد كليكهوهن Clyd Kluckhohn.

(٥) ر. آنجيل (3bis) R.Angell.

272ـ نتيجة الخلاف.

إن كان لهذا النزاع المنهجي مثل هذا الصدى، فلأنه كان يثير مشكلة التعميم كلها انطلاقاً من حالات خاصة، تعيد النظر بتقنية دراسات الحالات المطبقة كثيراً في الولايات المتحدة.

وعلى صعيد المنهج، تجرب دراسات الحالات، التي لاتشكل الوثائق الشخصية الا نوعاً منها، اتجاهاً اجمالياً وتفصيليا معا لوضع أو لفرد، أي أنها تريد معرفة كل شيء عما هو خاص، مقدرة أنها تستطيع بعد ذلك أن تعمم بل أن تتنبأ. وإذا كان علماء الاجتماع أقروا دائماً فائدة الوثائق الشخصية والواقعات الخاصة، باعتبارها معطيات مفيدة في دراسة الماضي، فإنهم لم يوافقوا على الاقرار بقيمتها على صعيد المنهجية العلمية، ولاسيما مايخص التنبؤ والتعميم.

والفائدة التي تقدمها هذه التواريخ المعيشه نادراً ماتكون تفسيرية، أي أن هدفها الأساسي ليس اكتشاف القوانين. ولكنها مع ذلك تستطيع أن تقود إليه. فباتاحتها معرفة معمقة لفرد خاص، تستطيع اثارة فرضية ذات طبيعة عامة. إن البورت يدافع عن «أننا نستطيع أن نقوم بتنبؤات جيدة عن سلوك فرد عندما نحلل تاريخه الخاص بدلاً من أن نطبق عليه قوانين عامة، مستخلصة ببساطة من دراسة السكان المنتمين إلى الوسط الاجتماعي ذاته[1]».

273ـ موقف العقلانيين.

لايؤمن العقلانيون بحقيقة ندركها بحواسنا. وهم، بمعارضتهم للخبرانيين، يعادون بالقدر نفسه البحث عن المعطيات النوعية والتكميم. إن معظمهم يرى أن الطبيعة النوعية لمعطيات العلوم الاجتماعية تجعل من غير الممكن مماثلتها للعلوم الطبيعية، وإذا مماثلة قيمتها التفسيرية.

274ـ موقف الخبرانيين.

إن لقاء الوضعية والاحصاء والمنهج الوصفي هو الذي سيهيء، بشيء من المفارقة، تكميم العلوم الاجتماعية، ويصالح أنصار الوصف والتفسير، وأنصار الكم والنوع. والواقع أن الوضعيين رأوا في الاحصاء وسيلة للحصول على مواد موضوعية، مشابهة لمواد العلوم الطبيعية. وعلماء الاحصاء المعارضون، من حيث المبدأ، لمنهج الحالات الخاصة هذا

---

(1) (١).

قدموا له في النهاية عونهم. والحقيقة أنه بدءا منذ اللحظة التي يتجاوز فيها الاحصاء[1] مرحلة الوصف، والتمثيل الكمي البسيط، يتيح، بفضل الارتباطات المتبادلة وعمليات السبر، التعميم علمياً من الخاص إلى العام، مانحاً بذلك قيمة تعميم للمنهج الوصفي. وقد قدم هذا المنهج مع ذلك، باستمراره في الدفاع عن فائدة الحالة الخاصة، في مظهرها النوعي، مواد كان عليها أن تتوصل ذات يوم، بعد أن طبقت عليها تقنيات مختلفة ووضعت على بطاقات مثقوبة، إلى نتائج مكممة.

إن الاعتراف بالنوعي، بالحالة الخاصة مصدراً للتكميم، يعطي بالتأكيد قيمة كبيرة للابحاث من هذه الطبيعة، ولكنه يميل إلى تقليص المنهج الوصفي بما هو عليه، أي بصفته منهج تعميم للحالة الخاصة عبر صفاته الأساسية. وبكلام آخر، إنه يفضل الاستقراء الاحصائي على حساب الاستقراء التحليلي. إننا لانعمم هذه الحالة الخاصة، لأن بحثاً معمقاً يتيح اكتشاف ما هو أساسي، بل لأننا اكتشفنا العملية ذاتها في العديد من الحالات الخاصة. وبدلاً من أن نبحث، مثلاً، عن التغيرات التي تثيرها بطالة الزوج في العلاقات بين الزوجين، في أسرة واحدة مدروسة بشكل كامل، سنبحث عن تبدلات سلوك العديد من الأسر. إن مصالحة النوعي مع الكمي، كما سنرى، تتطلب تكاملهما. إنها تتيح استعمال الحالة الخاصة في دراسة معمقة، إما لاقتراح فرضيات سيتحقق منها البحث الكمي، وإما لاعطاء معنى للمعطيات التي يقترحها هذا البحث.

إن المسالة تتجاوز كثيراً المشكلة البسيطة لصحة التقنيات. وكما يقول ج. غرانجير[2] G.Granger إن حالة معرفة للفردي هي الصعوبة العظمى لمبحث علوم للعلوم الانسانية، ونستطيع أن نفسر جملة انشتاين، التي تذكر مشكلة الرياضيات العويصة «إما أن توجد معرفة للفردي، ولكنها ليست علمية وإما أن يوجد علم للفعل البشري، ولكنه لايصل إلى الفرد.» «فاذا قبلنا أن الفكر العلمي يقوم على بناء موضوع، مفهوم منفصل عن الحدس المباشر، فإنه لايستطيع مع ذلك أن يتجرد إلى مالانهاية. إنه يمر عبر الحدث والاتصال بالعالم والآخر، والآخرين. وفي محاولة لحل المشكلة اخترعت العلوم الانسانية منهجاً خاصاً لها: هو المنهج السريري[3].»

---

(١) (4bis).

(٢) (3ter).

(٣) (3ter).

1. ALLPORT (G. W.). – *The use of personal documents in psychological science,* prepared for the Committee on Appraisal of Research, New York, Social Science Research Council, Bull. n° 49, 1951.
2. BECK (S. J.). – *The science of personality : nomothetic or idiographic ?* Psychological review, 1953, 60, pp. 803-810.
3. FERRAROTI (F.). – *Histoire et histoires de vie,* Librairie des Méridiens, 1982.
3 *bis.* GOTTSCHALK (L.), KLUCKHOHN (C.), ANGELL (R.). – *The use of personal documents in history, anthropology and sociology,* New York, Social Science Research Council, Bull. n° 53, 1954.
**3 *ter.* GRANGER (G.). – *Pensée formelle et sciences de l'homme,* Aubier Montaigne 1967, 226 p.
4. GRAWITZ (M.). – *Histoires de vie et vie sociale,* Cahiers internationaux de sociologie, n° spécial (vol. LXVI), 1979.
4 *bis.* LEMEL (Y.). – *La sociologie des pratiques du quotidien entre l'approche ethnographique et l'enquête statistique.* Écon. statist. 1984, n° 168, pp. 5-11.
5. LOPATA (H. Z.). – *Florian Znaniecki. Creative evolution of a sociologist,* « J. Hist. behav., Sci. », U.S.A (1976), 12, n° 3, 203-215.
5 *bis. L'ordinaire,* dir. Ph. Fritsch, Colloque, Lyon II, 1982, C.N.R.S.
6. MARKIEWICZ-LAGNEAU (J.). – *L'autobiographie en Pologne ou de l'usage social d'une technique sociologique,* « Rev. Fr. Sociol. » (1976), 17, n° 4, pp. 591-613.
7. PINEAU (G.). – *Vie des histoires de vie,* Univ. de Montréal, 1980, 61 p.
8. RAVIS-GIORDANI (G.). – *De l'utilisation des témoignages oraux : aspects déontologiques,* Ethn. franç., 1978-79, 8, n° 4.
9. REUCHLIN (M.). – *Les méthodes en psychologie,* P.U.F. Que sais-je ?, 1969, 128 p.
10. THOMAS (W. I.), ZNANIECKI (F.). – *The Polish peasant in Europe and America,* 5 vol., Boston, Richard G. Badger, 1918, 2224 p.
11. WILLER (Dand J.). – *Systematic Empiricism : critique of a pseudo-science,* Englewood Cliffs, 1973, 145 p.

الجزء الثالث

المنهج السريري والمنهج التجريبي

276ـ فكرة عامة.

إن الملاحظة السريرية تقليدية في الطب. وهي تعني حرفياً: دراسة مطبقة قرب «سرير المريض». وفي الوقت الحاضر نشهد تحت مصطلح «المقاربة السريرية»، توسيعاً لمفهوم ولاستعمال ما يعد تقنية مركبة أقل مما يعتبر تصرفاً، احساساً، اجراءاً.

وموضوع المنهج السريري[1] هو الدراسة المعمقة **للحالات الفردية**، أي المحددات الوراثية، والسيرية[2] والتكوينية لسلوك الشخص الملاحظ.

والمنهج التجريبي في علم النفس ولسبب قوي جداً في علم النفس الاجتماعي يطبق في الأغلب على دراسة الانسان عامة وعلى بحث التفاعلات بين سلوكه والموقف، إنه يبحث، باختصار، عن التعميمات.

وتباين الموضوع هذا يستجر التباينات في الغاية والوسائل. والمنهج السريري يسعى إلى غاية عملية، مع بقائه علمياً: إن عليه أن يصدر حكماً أو تشخيصا، يتبعه غالباً وصفة علاجية، أن عليه باختصار أن يشفي أو أن يساعد الشخص على الحياة. والنجاح أو الاخفاق يشكلان النتيجة المخيفة لهذا المنهج.

ونستطيع مع ذلك قبول مقاربة سريرية، دون تطبيق علاجي حقيقي ما دامت روح المنهج وخصائصه حاضرة، كما نقبل منهجا، تجريبياً بمنطقه، دون تجريب حسي.

إن صعوبة التجريب في العلوم الاجتماعية، وتعقيد العوامل البشرية، وترابطها توجه الباحثين غالباً نحو المنهج السريري. وخاصيته هي أسبقية المعلومة والملاحظة، التي تتناول **مجموع مظاهر** كائن بشري أو مجموعة بشرية عيانية، موضوعة «في موقف وفي تطور[3]».

إن المنهج السريري يستعمل من جهة «**سوابق المريض**»: معرفة ماضي الشخص، بفضل الوثائق الشخصية، وروايات الشخص ذاته، ومن جهة ثانية ملاحظة ردود فعله في موقف أو في المختبر، من خلال اختبارات وفحوص اضافية.

---

(١) لقد استخدم العبارة للمرة الأولى في عام 1896، ل. ويتمر L.Witmer عالم النفس الأميركي.

(٢) نسبة إلى السيرة الذاتية ـ المترجم.

(٣) (1) و(6).

لقد صرح د. لاغاش D.Lagache [1] أن البحث السريري يتبع قانون عمل الفكر، الذي صاغه جاسبير Jaspers، إنه «مراوحة بين التفسير الاجمالي والبحث الفردي، حتى الوصول إلى التوازن.»

ولكن هذا التوازن صعب البلوغ، فتطوره الحالي يبين التعاقب بين اتجاهين: تطوير علم بيولوجي حقيقي، وتطبيق سحري، يجد اليوم شكله في تقدم الطب الجسدي النفسي [2] Psycho-somatique. ويشكل التحليل النفسي مثالاً آخر لصعوبة بناء نظرية علمية انطلاقاً من الفردي. ويلاحظ ا. ناجيل E.Nagel في نقده، أن النظريات التحليلية النفسية مصوغة بشكل لاتستطيع معه الواقعات أن ترفضها [3]، ويعتقد ج. غرانجير [4] أن لصديق النتيجة العلاجية هو الحاجز الوحيد الذي مازال يحميها من الخرافات والأساطير.

إن المشكلة المركزية الخاصة بمبحث العلوم هي تفسير كيف يستطيع هذا الوضع أن يتطور في سجل معرفة حقيقية، دون التحول إلى تقنية خام لاسقاط الي أو ممارسة سحرية.

والواقع أن التواصل الذي تتطلبه العلاقة بين الافراد يخلق أخطاراً، من ذلك رؤية الحالة السريرية معيشة فقط على الطريقة السحرية. إن حضور الطبيب (أو عالم السلالة) هو أحياناً بمثل أهمية العلاج الموصوف أو أكثر أهمية.

277.- حدود المنهجين.

يرى د. لاغاش أننا نستطيع أن نأخذ على **المنهج السريري أنه ليس نظرياً بما فيه الكفاية** ولا عاماً بما فيه الكفاية، بسبب أنه، بالتعريف، لايهتم إلا بالحالات الخاصة. ومع ذلك، فالمعالج يرجع دائماً، بشكلٍ ضمني بمقدار أو باخر، إلى كمية من المعارف النظرية والعامة التي تشكل جزءاً من تجربته ذاتها. ولكن المظهر المادي والحاح المشكلات التي ينبغي حلها تحوله عن المفاهيم النظرية التي لاتغطي في الغالب المشكلات المطروحة.

وينبغي ألا يضاف إلى الحدود الحقيقية للمنهج السريري مآخذ غير معللة تتعلق بالانطباعية وبنقص الدقة. إن ما يسمى «الحس السريري»، ما يتيح لطبيب ما أن يمتلك في الحالات المشكوك فيها تشخيصاً أكثر ثقة من تشخيص الآخرين، ليس مجرد حدس. فالحدس الذي لايمكن انكار دوره بالتأكيد، هو ذاته ثمرة تجربة وملاحظة مستثمرة ودقة

(1) (3).

(2) psych = نفس، soma = جسد. إنه طلب يتعلق بالتثبيتات العضوية للصراعات النفسية.

(3) في (1).

(4) (1) ص 190.

كبيرة في تفسير النتائج: الصور الشعاعية، التحاليل، الخ.

إن المعالج السريري يجب أن يكون دقيقا، ولكن هذ الدقة تمارس في ملاحظة الوقائع وتفسيرها، أي أنها عقلية خاصة. ونادراً ماينبغي عليه أن يتصرف، وأن يعزل المتحولات ويعالجها. وبالعكس تتطلب العملية ذاتها في التجريب واستعمال الأدوات، الخ، رقابة منتظمة ودقة تطبقان على مختلف المراحل الملموسة.

وبالمقابل يؤخذ على **المنهج الخبري** أنه لايدرس المواقف أو الافراد الا في أجزاء، مادام التجريب يهدف إلى عزل المتحولات، وأنه مصطنع، مادام يعمل في المختبر خاصة. إن هذه الانتقادات الموجهة إلى المنهجين تبين تكاملهما. وهما متضامنان في العلوم الاجتماعية كما في الطب.

وفي دراسة ادورنو Adorno الهامة عن **الشخصية المتسلطة** يصرح المؤلفون بأنهم أفادوا من المنهجيين، لأنهم يحصلون بالمنهج السريري على العمق وبعد النظر في حين أن المنهج التجريبي والمنهج الاحصائي الكمي يقدمان لهم ضمانة التعميم.

إن استقصاءات التشخيص والسبر تبين أن المقاربة السريرية هي على الأرجح، الأكثر ملاءمة لتوجيه الأبحاث الملموسة، لاحين يكون المقصود بعض الأفراد فحسب بل أيضاً في الاستقصاءات الميدانية، ولاسيما في المعالجة الاجتماعية النفسية المنتشرة اليوم.

ينبغي علينا أن ندرس الآن الخلاف الهام الذي يثيره بشكل غير مباشر التعارض بين التفسيري والوصفي، خلاف الكيفي والكمي. إنه خلاف منهج، ولكنه على الأرجح خلاف مزاج، خلاف قربى فكرية بقدر ماهو خلاف مفاهيم.

277ـ محاولة لعرض مختلف المناهج (1)

المنهج	المواقف الفلسفية التي تتطلب موقفا تجاه الواقع		النتائج تجاه البحث في مختلف المراحل			محاولة التفسير	تعميمات	
	التجريبية	العقلانية	ملاحظة طبيعة المعطيات		معالجة النتائج		ضوابط تنبؤات قوانين	مرتبطة بميدان معين
الاستقرائي	+		+	+	−	−	+	
الاستنتاجي		+	−	−	−	−	+	
الخبري(التجربة الذاتية)			+	+	−	+	+	
العقلاني			−	−	−	+	+	
التفسيري		+	−	−	−	−	+	
الوصفي			+	+	−	خاصة	معترض عليها	
النوعي	+		+	+	−	−	معترض عليها	
الكمي	+		+	+	+	−	+	
التجريبي(في المختبر)	+		+	+	+	خاصة	+	
السريري	+		+	−	−	خاصة	معترض عليها	
الجدلي	+		+	−	−	+	−	
الاحصائي			−	+	+	−	+	
المقارن			−	−	+	−	معترض عليها	
التصنيفي	نموذج مادي	نموذج مثالي	نموذج مادي	نموذج مادي	+	معترض عليها	معترض عليها	
الوظيفي			+	−	+	+	معترض عليها	
التكويني			معترض عليها	+	+	+	+	
التاريخي			−	+	+	+	معترض عليها	
التحليلي القصي	+		+	+	+		معترض عليها	+
التقني الاحصائي	+		+	+	+		معترض عليها	+

التعليق على الجدول في الصفحة السابقة:

من الواضح أن المقصود هنا ليس جدولاً يشرح بطريقة شمولية جميع الاختلافات التي تميز مختلف المناهج، بل هو فقط أن نبين للطلاب كيف نستطيع **أن نحدد موقع نقاط انطلاقها الفلسفية، وتأثيرها في البحث وطموحها** المتعلق بامكانية التفسير لديها.

أ) نقطة الانطلاق الفلسفية.

إن مختلف المناهج تتطلب اتخاذ موقف فلسفي، لأنها وسائل لفهم الموضوع، ولكن هذا الموقف يمكن أن يكون مباشراً وملزماً على درجات متفاوته. وبتبسيط أكبر نقول: إن المناهج صادرة عن العقلانية أو الخبرانية (الوضع الاكثر انتشاراً اليوم)، ولذلك فإن معظمها يؤثر، أو يزعم أنه يؤثر تأثيراً ما في مراحل البحث، ولاسيما في مرحلة الملاحظة.

ب) الملاحظة.

ويمكن أن يختلف التأثير من منهج إلى آخر. إننا نشير فقط بـ(+) إلى أن المنهج يتطلب نوعاً من الملاحظة.

إن المناهج الاحصائية والتاريخية لاتهتم بالملاحظة، والمنهجان: المقارن والتفسيري والعقلاني بالتأكيد، تتيح الملاحظة دون أن تقيدها بشروط خاصة. والتصنيف المادي يتطلب، على العكس، ملاحظة يطالب بها التصنيف المثالي والمنهج التكويني، ولكنها في الحالتين الاخيرتين معترض عليها.

ج) وطبيعة المعطيات المجموعة يمكن أن تتعلق أيضاً بالمنهج. وهكذا فالمنهج الاحصائي لايهتم بالملاحظة ولكنه يتطلب معطيات قابلة للتكميم. والمنهج الوظيفي يلاحظ، ولكنه لايبدو متشدداً بخصوص طبيعة المواد المجموعة.

د) أما علاج المعطيات في سبيل التوصل إلى النتائج فإنه يزداد أهمية بمقدار ماتبرز في المنهج الصفة المادية أو الكمية أو النوعية، أي عندما يكون متعلقا بوجهة نظر خاصة وتلك حالة التحليل النفسي «نوعي» وحالة القياس الاجتماعي «كمي».

هـ) وأما محاولات التفسير فهي إما واسعة، وهذه حالة العقلانية والخبرانية «الخبرة الذاتية» والجدلية والتاريخ، وإما مقتصرة على حالة خاصة، وهذه حالة المنهجين السريري والتجريبي في المختبر، أو على ميدان معين، وهذه حالة التحليل النفسي، أو أنها لاتهدف إلى التفسير، وهي حالة المنهج المقارن والمنهج الاحصائي والمناهج الكمية والنوعية خاصة، التي لاتأخذ موقعها على هذا المستوى بل على مستوى الوسائل او الاختيارات التي تلجأ اليها المناهج الاخرى الأكثر طموحاً.

و) وبخصوص النبذ والضوابط أخيرا، نشير إلى أن المناهج بالمعنى الأكثر فلسفية الاضطلاع مضطرة طبيعيا إلى المطالبة بها، وقد رأينا ان النقاش كان عنيفا خاصة بين الخاص والعام (الوصفي والتفسيري).

ولانزعم أننا أرضينا ممثلي النظريات كلها بهذه التأملات التي لاتعدو أن تكون إشارات. إن طرح المشكلة ذاته، حتى بشكل ناقص سيتيح للطلاب مناقشة مصطلحاتها بطريقة مجدية.

178- مراجع

**1. Granger (G.). – *Pensée formelle et sciences de l'homme*, Aubier Montaigne, 1967, 226 p.
2. Lagache (D.). –*L'unité de la psychologie*, P.U.F. 1949, 150 p.
3. *Méthode expérimenale et méthode clinique*, « Rev. Europ. Sc. Soc. » (1976), 14, n°s 38-39, pp. 305-329.
4. Reuchlin (M.). – *Les méthodes en psychologie*, P.U.F. Que sais-je ?, 1969, 128 p.
5. Rey (A.). – *L'examen clinique en psychologie*, P.U.F., 2e éd., 1964, 224 p.
6. Schein (E.H.). – *The clinical perspective in field work*. Sage vol 5, June 1987, 96 p.

الجزء الرابع

النوعي والكمي

أولاً ـ تطور العلوم الاجتماعية والرياضيات

279ـ الرياضيات والعلوم الاجتماعية.

لقد اصطدم استعمال الرياضيات في العلوم الاجتماعية بالعوائق التي ذكرناها سابقا: فمن جهة هناك المشكلة الكبرى التي يشكلها عدم تكييف الأداة الرياضية مع العلوم الاجتماعية، ومن جهة ثانية هناك عداء من يأبون استعمال الرياضيات لانهم لايعرفونها، وهناك من جهة ثالثة الحماسة المفرطة لدى بعضهم الذين يطالبون تحت تأثير هاجس الحداثة، بالرياضيات دون أن تقلقهم أهمية المشكلات المطروحة ولامدى النتائج المتوصل اليها. وسنترك هنا جانبا المشكلات النفسية حصرا، لنهتم بالمشكلة الأساسية وهي: هل تستطيع العلوم الاجتماعية الافادة من الأداة الرياضية؟ إن هذا السؤال لاتمكن الاجابة عنه دفعة واحدة.

إننا نستطيع في البداية أن نتصور أن هناك اتصالات بين الرياضيات والعلوم الاجتماعية على أكثر من صعيد.

1- **على صعيد التطورات.** اي في ميادين متطورة وقابلة للتكميم مباشرة: التبادلات بين الصناعات (سجل ليونتييف الانتخابي: léontieff)، وعلم الاجتماع الانتخابي، الخ، استعملت فيها الرياضيات ولاسيما الاحصاءات.

2- **على صعيد الاسس:** تساءل بعض العلوم الاجتماعية عن أسسه وأخضع مفاهيمة الأساسية لاعادة نظر. وفعلت الرياضيات مثل ذلك. لقد أدركت العلوم المتعلقة بكل قطاع من قطاعات الواقع أن بينها وبين الرياضيات تماثلا: منطقا مشتركا، فن محاكمة. غير انه يجب التمييز من جهة بين مختلف أنماط الرياضيات، ومن جهة ثانية بين مختلف العلوم الاجتماعية، ومن جهة ثالثة بين مختلف القطاعات داخل كل منها.

280ـ اية علوم احتماعية؟

إن بعض العلوم الاجتماعية وعلى وجه الخصوص بعض القطاعات التقنية من هذه

العلوم تتأقلم أكثر من سواها مع عملية تكميم. وهذا التأقلم آت من طبيعة المواد ذاتها التي تتيح هذه العلوم جمعها. إن كل محاولة قياس أو تحليل تتعلق أساسا من جهة بطبيعة المعطيات المجموعة وأنماط المعلومات التي تحتوي عليها: اراء ووقائع، ومن جهة أخرى بالأساليب المستعملة للوصول إليها: مقابلات واختبارات، ومن جهة ثالثة بالمناهج التي تتيح تحليلها. إن نمط الأداة الرياضية ونمط المعلومات التي تتضمنها المعطيات هما مشكلتان على تفاعل وثيق، تطرحان بخصوص استعمال الرياضيات في العلوم الاجتماعية.

واستعمال الرياضيات في العلوم الاجتماعية ليس تجديدا. فقد كان باسكال وبرنوللي وكوندورسيه يستعملونها في الماضي. وعلم السكان والعلوم الاقتصادية تدرس منذ زمن طويل اعداد السكان ومنحنيات الأسعار، الخ. لقد ولد تكميم هذه العلوم معها، ولن يعترض أحد على أن تطور استعمال الرياضيات أسهم في التطورات الحديثة للعلوم الاقتصادية. ومع ذلك فالحدود التي تصبح الرياضيات بعدها غير نافعة قد تم بلوغها تماما عند معالجة المظهر البشري والنفسي من علم الاقتصاد. فهل ستكون العلوم الانسانية مثل علم الاجتماع وعلم السياسة، بأمر من طبيعتها ذاتها، غير أهل لاستعمال الرياضيات بشكل موسع؟ وهنا أيضا تفرض بعض التمييزات الاضافية نفسها.

281ـ اية رياضيات؟

غالبا مايتم الخلط بين الرياضيات والتكميم. فهل الرياضيات علوم الكمية؟ لقد أعلن ج. غيار أن «الرياضيات ليست أساسا في أصلها وحتى في صيرورتها الا نوعية. إنها ليست كمية الا علاوة على ذلك. فالكمية ليست الاعنصرا أصغر، عنصرا مشتقا. إن العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الرياضيات هو أولا نوعي. وهذا التعارض النوعي ـ الكمي، القوي جدا في علوم الانسان، ليس أقل من ذلك قوة في الرياضيات، وعلماء الرياضيات لن يسمحوا أبدا بتقليص الرياضيات إلى اختبار عقلي للكمية[1]».

إن الرياضيات هي قبل كل شيء لغة، وسيلة تواصل وبمعنى واسع لايوجد الا رياضيات واحدة[2]، هدفها دراسة علاقات وصلات مشتركة. اننا نستطيع، تبعا للموضوع الذي ندرسه، أن نهتم ببعض العناصر الرياضية أكثر من سواها. وفي الوقت

---

(١) (8bis).

(٢) تستعمل الرياضيات عادة بصيغة الجمع في اللغة الفرنسية mathématiques ولكنها هنا مستعملة بصيغة المفرد mathématique ـ المترجم.

الحاضر، يبدو تصنيف أولي عام هاما. إنه التصنيف الذي يميز الرياضيات النوعية من الرياضيات الكمية. فالرياضيات النوعية تضم الرياضيات غير العددية والرياضيات الترتيبية. والرياضيات الكمية تشمل، هي أيضا، الرياضيات الترتيبية وفوق ذلك، الرياضيات الأصلية.

والرياضيات ليست الا وسيلة في خدمة الفرضيات المفسرة للواقع. وهذا التفسير لايقدم في الغالب الا معطيات نوعية.

وعند ذاك تصبح المشكلة: كيف ننظم ونجعل العناصر النوعية الأكثر أهمية كمية، إذا لزم الامر، دون افقارها؟ وللوصول إلى هذه النتيجة كان لابد من تحويل مزدوج، تطوير الأداة الرياضية وما يحيط بها من جهة، وتحويل المعطيات النوعية من جهة ثانية.

الجزء الخامس

تحول الأداة الرياضية

282ـ التطور.

لقد كانت الأعداد تفتن العلماء، ولكن تم الاعتراف فقط منذ زمن غير بعيد بان المعقولية القصوى تنتمي الى بنى تحدد انطلاقا من مجموعات (من أشياء ثابتة وهويتها قابلة التحديد) بمسلمات (شروط تبين حدود ما نستطيع أن نقوم به). وإذا احتفظ باللغة الرقمية التقليدية من أجل بعض هذه البنى، فإن الباقي، كما يشير إلى ذلك ج. كريويراس G.Kreweras، «أي الأكثر أهمية، يعالج في صيغة علاقات وصلات مشتركة وقوانين تركيب. وبكلام اخر، لجأت الرياضيات أساسا إلى أن تكون من نفسها اختصاصا متميزا بالكاد عن المنطق[1]».

لقد بدأ تحويل الرياضيات منذ حوالي 200 عام ولكنه لم ينجح فورا.

إن مخطط التعليم العام الذي أعده كوندورسيه عام 1794 كان يضم في المرتبتين الأولى والثانية أستاذي رياضيات، عهد إلى أحدهم خاصة بتطبيق الرياضيات على العلوم الأخلاقية والسياسية. وفي التعليم العالي نُصّ على تخصيص كرسي للرياضيات الاجتماعية بين عامي 1654 و1838، فبين هذين التاريخين ولد حساب الاحتمالات وظهرت كتب كورنو Cournot، وبواسون Poisson.

والتطورات الحديثة برزت في ميادين مختلفة كاللسانيات وعلم التبلّر وعلم الاقتصاد ومختلف القطاعات التي تمس نظرية الاعلام وتطبيقاتها في الاتصالات وعلم التوجيه، الخ. لقد نبه ليفي ستروس إلى أن العلوم الانسانية، بسبب من الطابع الكمي أساسا لموضوعها كانت أقل تبعية للرياضيات التقليدية وأنه ترتب عليها أن تتجه دفعة واحدة نحو «بعض الأشكال الجرينة والمجددة للتفكير الرياضي[2]».

---

(١) (12).

(٢) (14bis).

283ـ الرياضيات النوعية.

ما هذه الرياضيات الحديثة التي نسميها بالنوعية؟

إن هذه الرياضيات البشرية التي مازال علماء الرياضيات وعلماء الاجتماع لايعرفون تماما أين يبحثون عنها، والتي يجب اختراعها على نطاق واسع بالتأكيد، ستكون على كل حال، مختلفة عن تلك التي كانت العلوم الاجتماعية تحاول قديما بفضلها أن تعطي صيغة دقيقة لملاحظاتها. «إنها تريد باصرار أن تتخلص من يأس الاعداد الكبيرة»، وليفي ستروس يبين أن الأرقام الصغيرة كميا يمكن أن تدل على اختلافات هامة نوعيا. «فقدوم طفل في أسرة، هذه الوحدة الاضافية تتطلب من التغيرات أكثر مما تتطلبه زيادة 10% من السكان في بلد يتكون من 100 مليون نسمة. فالنوعي هنا أهم من الكمي[1]».

إن الأكثر استعمالا في العلوم الانسانية المعاصرة هو الجبر. وبعض عادات البنى الجبرية تتيح مقارنة موضوعات مختلفة ظاهريا واعادتها إلى عبارة مشتركة. إن ج.غيلبو G.Guilbaud يذكر مثال بحث سلالي عن صلات القربى أجري في جزر هبريد الجديدة. لقد بقيت بعض النقاط التي لم يستطع عالم السلالة تفسيرها ولاسيما رسم صغير، مخطط تفسيري رسمه ساحر محلي. لقد استطاع ج.غيبلو عندما عمل مع عالم سلالة يعرف الارخبيل، أن يعيد تكوين معطيات المشكلة بربطه إياها بمخطط معروف لنظرية المجموعات الرياضية. وهذا المخطط يكرر تقريبا مخطط الساحر.

«ويعلن ج. غيلبو أن الفضيحة هي أن عالم سلالة تكون في جامعاتنا الأوروبية وساحرا محليا من أرخبيل هيبريد الجديد لم يكونا متعادلين عند تكلما عن القرابة، لأن أحدهما يعرف الكثير من الجبر وهو الساحر المحلي والآخر يجهله تماما[2]».

وفيما بعد نوع من ترميز المعطيات السلالية التي كانت موضوع دراسات ليفي ستروس، تمكن النماذج الرياضية من ايجاد تشابهات لم تكن مدركة، ومن طرح مشكلات جديدة. وفائدة الرياضيات هي فيما بعد المعطى، استكشاف ميدان الممكن، وتصور الأنظمة كلها، حتى تلك التي لاتوجد في الواقع، والسماح إذا بالتساؤل لماذا؟

ومع ذلك تجب ملاحظة أن المقصود، في الأمثلة السابقة، هو بنى ثابتة. فالرياضيات تبدو قابلة للاستعمال بسهولة في الجزء الآلي من الحياة الاجتماعية، الذي يقاوم التغير، أي فيما يتعلق بمنطق اجتماعي، بالطقوس، فلا شيء يمكن أن يكون جبريا مثل شعيرة. وهل

---

(١) (14bis).

(٢) (14bis).

نستطيع أيضا استعمال الرياضيات في مجال التغير الخاص بالعلوم الانسانية؟

2II- التكميم والقياس.

ينبغي قبل الاجابة عن السؤال المطروح تقديم بعض الايضاحات.

إن التكميم يعني **الترقيم**، وحساب الوحدات وتعداد الأشياء الواجبة دراستها أو وصفها وتسجيل تكرار حدوث ظاهرة. ولانستطيع أن نحسب وأن نجمع الا وحدات متشابهة بدقة، وهذا يتطلب تعريفات محددة وأصنافاً متجانسة.

إن علم السكان قابل للتكميم في الشكل الأكثر بساطة: حساب الولادات وعدد الوفيات.

والتكميم يعني أيضا **القياس**. والقياس بالمعنى الدقيق، يتطلب الرجوع إلى رمز اعتباطي: المتر للطول مثلا. وفي العلوم الاجتماعية ندعو غالبا، قياسا، ترتيب العناصر في نظام ما اعتمادا على معيار صاعد أو هابط أكثر أو أقل تسلطا، زيادة في المشاركة او النقص، الخ.

يقول عالم الاجتماع الاميركي شابين Chapin: «إن عددنا أسنان بقرة، فإن العملية تختلف عن شكل اخر من القياس قد يتكون من اعطاء طول كل من هذه الاسنان وعرضه[1]».

وليست ملاحظات شابين كلها صحيحة، فمادام المقصود أعدادا كاملة فليس هناك من فرق، من جهة نظر رياضية ومجردة حصرا[2]. وبالمقابل فإن الفرق حقيقي على مستوى الدلالة. وينبغي أن يفهم جيداً أن طبيعة وحدة الحساب يجب أن تتلاءم مع طبيعة ما نقيس. فكل شيء يتعلق هنا أيضا بمستوى القياس الذي نسعى اليه. يجب إذا أن نبين لدى الحديث عن التكميم في العلوم الاجتماعية، إن كان المقصود نظاما، أي رياضيات غير عددية أو قياسا وأي نوع من القياس.

(1) (5).

(2) يوجد خلط مواز بين مصطلحي: عدد ورقم. فالرقم ليس عدداً تماماً. إنه غير ممكن الجمع ولكنه يحدد ترتيباً. ولايوجد في الاسبانية والانكليزية الامصطلح واحد للتعبير عن المفهومين.

أولاً ـ الخصائص المطلوبة في أداة القياس.

285-1. ـ الخطأ والصحة.

أ) صحة النظرية العلمية.

يرى بعض الكتاب[1] أن الفرضية العلمية هي افتراض تمكن البرهنة على خطئه. وبدون ذلك كيف نميز بين نظرية صحيحة ونظرية لم نتمكن من البرهنة على أنها كانت خاطئة؟ إن البرهان على خطأ نظرية أقل صعوبة من البرهان على صحتها. ومن الفطنة إذا أن نستبدل مفهوم الفساد بمفهوم التحقق، الأقرب مع ذلك من الفكرة الطبيعية للبحث عن الحقيقة. ولايوجد الا في العلوم الشكلية معيار جاهز يسمح بإثبات صحة نظرية، أي أن أياً من نتائجها ليست متناقضة مع الواقع. ولكن مفهوم اثبات الخطأ هذا، في العلوم التجريبية يصبح غير كاف في حالة الاقتصاد وعلم الاجتماع خاصة، اللذين مازالا شبه تجريبين.

286ـ ب) الخطأ المادي.

ما الخطأ؟ لنقل إن هذا معطى خاطىء لايفسر بدقة الواقع الملاحظ. فمن المهم إذا من أجل تقدير الخطأ، تحديد نوع الحقيقة المقصودة.

وسواء أكان المقصود عمليات معقدة (اختبارات) أم عناصر انتقاء عينة وتحليل وثائق احصائية فإن الخطأ المادي ممكن في العلوم الأخرى كلها: استقصاءات تقدم معلومات خاطئة عن انتماء أفراد العينة الديني أو السياسي أو مستواهم الثقافي، وملاحظات غافلة تنقل نقلا سيئاً معلومات مثل: العمر ومكان الولادة وسواهما.

287ـ ج) الخطأ النسبي.

إن العلوم الاجتماعية تعرف خطأ يسمى **الخطأ النسبي**. والتغير واحد من العوامل التي تجعل القياس صعباً في ميدانها.

إننا نستطيع أن نقيس درجة حرارة غاز في الصباح والمساء وان ندون اختلافاتها. ولكن إن قسنا موقف مواطن ازاء استفتاء، فإن كانت نياته سلبية في تاريخ ما وصوت مع ذلك بنعم بعد ثمانية أيام، فهل نستطيع أن نقول إن أحد هذين الموقفين صحيح والآخر خاطىء؟

إن المواقف كلها هي مثل درجة الحرارة، صحيحة أيضاً، بمعنى أنها موجودة جميعاً. وفي العلوم الاجتماعية تقوم المشكلة على البت لافي اللحظة التي نقيس فيها فحسب بل

---

(1) (8).

بالأحرى في المستوى الذي نريد بلوغه. إننا نستطيع أن نقوم النتائج إذا تبعاً للهدف الذي نسعى إليه فقط. إن الخطأ في هذه الحال وفي حالات كثيرة أخرى لايوجد بذاته، بل فقط بالقياس إلى الهدف المقصود. إن الهدف هو الذي يحدد الواقع الذي نقدر الصحة أو الخطأ تبعا له.

288ـ د) الخطا في الانتقال من النوعي الى الكمي.

لم يعد الأمر يتعلق بالأخطاء الناجمة عن العمليات الرياضية، بل عن امكانية التمويه التي يقدمها شرح رياضي. وهذا الشرح تحت مظهر دقيق يتعلق مع ذلك، كما ينسى ذلك في غالب الأحيان، بالمعطيات النوعية المجموعة والمحولة بعد ذلك. والواقع أن تقنيات العلوم الاجتماعية: المقابلة وملاحظات المجموعات وتحليل الوثائق، الخ، تتوقع التكميم اللاحق وتجمع المعطيات النوعية بطريقة تهيئه وتسهله. فالتكميم ليس إذا الا المرحلة الثانية المتعلقة حكما بالمرحلة الأولى. إن مقابلة عدم دقة النوعي وذاتانيته في العلوم الاجتماعية بدقة الكمي وموضوعيته، يعني نسيان أنا لانحصل على الكمي الا انطلاقاً من النوعي.

لقد ذكر كاتب اميركي هو س.كراكوير[1] S.Kracauer على سبيل المثال، تحليل مضمون تم خلال الحرب. لقد رتبت الاخبار فيه وفق ثلاث مستويات: «واقعي»، و«متوسط الاثارة»، و«مثير». فهل كان هذا التقسيم الاعتباطي متطابقاً مع الواقع. إن الاعلان الموجز: سقطت ستالينغراد رتب على أنه خبر واقعي، أما كان يمكن أن يكون أكثر اثارة؟ إن الأصناف التي كان يرتكز عليها التكميم لم تكن تعبر إذا عن الواقع بشكل مرض.

وقد تنتج حالات عدم الدقة لاعن الاطر المعدة للتكميم، بل عن المعطيات النوعية ذاتها: فالاستبانه التي قد تضم أسئلة مصوغة صياغة سيئة، أو غير متعرضة للمشكلات الحقيقية، والتفسير المغلوط لملاحظة اجتماع أو عناصر مختلفة لايتيحان عزل الموقف المطلوب وقياسه.

فكيف نعرف تأثير العديد من العمليات في نتيجة استقصاء؟ وكيف نصدر حكما اجماليا على الفرضيات المتوصل إليها بمساعدة هذه التقنية أوتلك؟

---

(١) (11).

289-2.ـ مفهوما الثبات fidélité والصدق validité.

لنسلم بأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها لتجنب الاخطاء معروفة ومحترمة. فأي حكم نستطيع أن نصدره بعد ذلك على المناهج، تبعاً لنتائجها هذه المرة؟

وماثبات منهج البحث وصدقه؟ إن هذين المفهومين أساسيان ويبغي أن يطرحا، **بخصوص أية تقنية خاصة.**

أ) الثبات.

لنتصور رب أسرة يعمد في أول كانون الثاني من كل عام إلى قياس أطوال أطفاله بمساعدة متر قياس من النسيج ويضع علامة صغيرة على الحائط. فإذا قامت الأم بالعملية ذاتها مستخدمة المتر ذاته وحصلت لكل طفل على العدد نفسه من السنتيمترات التي حصل عليها الأب، سنقول ان القياس ثابت. إن الأداة: المتر، التي يطبقها على الأطفال: موضوع الملاحظة، ملاحظون مختلفون، تعطي الرقم نفسه. فإذا أكد النتائج مقاس القامة، فإن معامل الثبات بين مقياس القامة والمتر سيكون مرتفعاً جداً. ولنسلم بأن روح منافسة جادة تدفع أحد الأطفال إلى الوقوف على رؤوس الأصابع، أو بشكل لاشعوري، إلى أن يتنفس بعمق حينما تقيسه أمه. إن الملاحظ سيزور النتيجة التي لن تعود صحيحة، لأنها ليست مطابقة للنتيجة السابقة. ولنتصور أن الأب الذي نسي نظاراته، يرى الأرقام بشكل سيء ويسجل 7 بدلا من 5. ان الملاحظ سيكون هذه المرة سبب عدم ثبات الملاحظة. فخطأ الأب عشوائي، إنه يدون حينا رقماً أعلى وحيناً رقماً أدنى، في حين أن الخطأ، في حالة الطفل الذي يرتفع عندما تقيسه أمه، هو دائما في الاتجاه نفسه. وهو يكون ما نسميه انحرافا biais. **إن الثبات يكمن إذا في تطابق الملاحظات التي أجراها بمساعدة الأدوات نفسها ملاحظون مختلفون، على الموضوعات ذاتها.** فالثبات يشكل نوعاً من الضمان لدقة النتائج.

ب) الصدق.

لنتخيل الآن المتر وقد استعمله الأب، أو الأم، أو الأخ الأكبر أو الجدة، يعطي النتائج نفسها، بغض النظر عن الشخص الذي يستعمله، ولكن هذا المتر مستهلك قليلاً والسنتمتران الأولان منه غير موجودين. إنه، في هذه الحال، يقيس جيداً سنتمترات، وهو ظاهرياً صادق، ولكن النتائج ليست دقيقة، فقياسات الأطفال جميعا تزيد 2 سم على الواقع. والاداة: المتر، ليست صادقة. ولنفترض أخيراً أن الجدة التي تختلط عليها الاشياء قليلاً تريد استعمال ميزان لقياس قامات الاطفال. فالأداة: الميزان الدقيق بما هو عليه لقياس أوزان، والصادق بلاشك، ليس ملائماً للمعطى: القامة، الذي نريد جمعه. إنه ليس صادقاً. فمفهوم الصدق يحدد عادة تبعاً لاتجاهين متكاملين.

فمن وجهة نظر منطقية تكون أداة ما صادقة إن كانت تقيس بدقة ما تهدف الى قياسه[1] . وهذا يفترض تعريفاً للصفة الخاضعة للقياس. إن قياس موقف فاشي أو استعداد للتذكر، مثلاً، يتطلب تعريف الفاشية والذاكرة.

ومن وجهة نظر خبرية[2] ، تكون أداة ما صادقة مادامت تتيح التنبؤ بدقة، تبعاً للنتيجة أو «مجموع النقاط» التي حصل عليها الموضوع بخصوص الصفة المقصودة، بما سيكون عليه سلوكه اللاحق في موقف تعمل فيه الصفة ذاتها.

إن وجهتي النظر تتطلبان أن تقيس الأداة مانطلب منها قياسه، السنتمترات وليس الكيلوات، ثم أن تقيسها بطريقة دقيقة. إن مفهوم الصدق هذا هو إذا أكثر تطلباً وأكثر كمالاً من مفهوم الثبات. إنه يتناول مباشرة الصلة بين النتائج المتوصل إليها والواقع. فالثبات يتطلب دوام صفة الأداة وانتظام استعمالها. وهي تبحث عن مؤشر موافق، وأمل بالحقيقة في تشابه النتائج التي توصل إليها الأشخاص المختلفون. أما الصدق فيتطلب دقة النتيجة بالقياس إلى الهدف المنشود والتطابق مع الواقع المختار.

إن تقنية صادقة لها كل الحظوظ في أن تكون ثابتة، إذا أعيدت العملية في الشروط نفسها، في حين أن تقنية ثابتة يمكن أن تكون غير صادقة.

3-29 ـ الدقة la précision

إن دقة أداة تحدد عادة بحساسيتها إلى التغيرات التي يجب أن تسجلها. وفي حالة العلوم الاجتماعية ستكون هذه الدقة هي الاحكام الذي يتحدد به موقع فرد بالقياس إلى الصفة التي نريد قياسها. إن استقصاء رأي مثلاً لن يعطي الا نسبة اجمالية للآراء الموافقة وغير الموافقة ولمن لم يبدوا رأياً. وان سلم اتجاهات واختبار استعدادات لايحددان فقط اختلافات بين الآراء وقدرات الأفراد بل يتيحان تمييز أشخاص موافقين أو موهوبين، تبعاً لدرجات وتباينات في ازدياد أو هبوط، ويتيحان تحديد مواقع بعضهم بالنسبة إلى بعضهم الآخر.

ومن الطبيعي أن الثبات والصدق والدقة على علاقة وثيقة. إن أداة دقيقة ولكنها خاطئة أو غير ثابتة، لن تكون قابلة للاستعمال. ولنوضح أيضاً أنه ينبغي ألا أن يكون الانسان مهووسا بالدقة.

---

(١) إن هذا ليس دائما سهلا كما نعتقد.

(٢)

وكما يقول و. ميلس W.Mills: «أريد أن أعرف ضمن أية حدود لايلتبس الاحكام أو الدقة الزائفة «بالحقيقة» والى اي مدى لايخلط بين الخبرانية المجردة والخبرانية بلا زيادة[1]». ولنتذكر النكته التي ذكرها باشلار: «إنه متأكد من الرقم الثالث بعد الفاصلة، وهو متردد بخصوص الرقم الاول[2]».

4-291.- التحقق من الثبات والصدق.

إن كل تقنية وكل بحث يستعمل عدة تقنيات يطرح مشكلة الثبات والصدق. فمعامل الثبات يحصل عليه بمقارنة نتائج مختلف المستقصين أو الملاحظين، أو أيضاً بمقارنة مختلف الأدوات والاستبانات والاختبارات، الخ، مع بعض[3].

وأما بخصوص الصدق فالمشكلة أكثر تعقيداً.

أ) **الصدق المنطقي**، فواقع أن الأداة تقيس جيداً ما يفترض أنها تقيسه، يتطلب البحث عن معيار **خارجي**. ففي مثال المتر والميزان بني تصديق الأداة بالاعتماد على معيار (المتر، الوزن) وهو معيار ثابت لانملك معادلاً له في العلوم الاجتماعية. فكيف نعترف إذا أن الأداة دقيقة؟

إن الكتاب يقرون بنمط من **الصدق الداخلي** أو الفوري[4] أو الاعتباطي كثيرا والسطحي مادام يرتبط بالميدان الذي حدده الباحث. فعندما تتعلق اسئلة استبانه ما كلها بالشيوعية يمكننا أن نقول: إن هذه الاستبانة تدل على شيء من الصدق بصفتها مقياساً للموقف ازاء الشيوعية. وما نتصوره أن هذا الامر يرتبط بمنطق تبسيطي بما فيه الكفاية ومرض قليلاً. ومن المناسب هنا أن نتذكر أن الاحكام والصدق لايوجدان الا بالقياس إلى الغرض المحدد لكل بحث. فكل بحث سيضع إذا شروط صدقه الخاصة.

ب) **الصدق الخِبري. وهو يكمن في تأكيد الحدث للتنبؤ المحدد**. ولكن الحدث ليس خاضعاً للباحثين من أجل تأكيد تنبؤاتهم. وفي غياب معيار موضوعي وثابت، يقاس صدق أداة ما تبعاً للترابط المتبادل القائم بين القياسات المأخوذة بمساعدة هذه الأداة ومعيار ما. وحين يكون معامل الترابط مرتفعاً، تكون الأداة صادقة اعتماداً على هذا المعيار، وهو كفؤ لوضع تنبؤات بخصوص التصرفات المرتبطة بهذا المعيار. وعلى سبيل المثال، إذا تأكد

---

(١) (15) ص 77.

(٢) في (4bis).

(٣) هناك ايضاً وسائل رياضية لقياس الصدق، ولانستطيع أن نتناولها هنا.

(٤) يسميها الانكلوساكسونيون face valiolity.

الترقيم المرتفع الذي يعطيه اختيار للحركات المحتفظ بها لقياس المهارة بنجاح المختبرين في مهنة يدوية تتطلب المهارة، سنقول إن الاختبار صادق.

إن قياس اتجاه يبين مزاجاً فاشياً (المعيار: السلطوية) سيجعله صادقاً انخراط الشخص الملاحظ، فيما بعد، في حزب من أقصى اليمين.

ليس هناك قاعدة أكيدة لتثبيت معايير صدق تتطابق في الواقع، مع المعيار المحتفظ به من أجل الأداة. إن الحس السليم واعتبارات ذات طبيعة عملية ونظرية، تملي الاختيار. وفي غياب معيار خارجي، قد نضطر الى تقدير الصدق بالقياس إلى تقنيات أخرى، هي أيضاً على درجات متفاوتة الثبات. إننا نقارن، مثلاً، المعطيات المتوصل إليها عبر تحليل وثائق كتابية مع معطيات تقدمها استبانات مقابلات، أو نقارن أيضاً مجموعة مع مجموعة أخرى مشابهة معروفة الخصائص، أو نستعين بأحكام اشخاص مؤهلين. وحينما يفسد الخطأ نفسه تقنيات مختلفة أو تستند هذه التقنيات إلى معطيات متشابهة، لايعود تطابق النتائج مقنعاً كثيراً. وينبغي أحيانا التثبت من صدق مقياس الصدق ذاته. إن التقنيات كلها لاتتأقلم بالطريقة نفسها مع بحث صدق. وهذا لايعني أن نتائجها غير دقيقة، بل يعني بكل بساطة أننا نستطيع دائماً أن نثبت رياضيا دقتها.

292ـ نسبية الصدق.

عندما نستطيع اثبات صدق أداة بحث (وثباتها أيضاً) يجب أن لانخفي الشروط المحددة جيداً التي تستعمل الأداة فيها. فالنتائج صحيحة بالقياس إلى المعيار المختار ولكن ذلك ليس ضرورياً في المواقف الممكنة كلها. إن سلالم الاتجاهات ذاتها، مثلاً، لها قليل من الحظ في أن تكون ممكنة الاستعمال لدى شعوب من مستويات ثقافية مختلفة.

فمن الضروري جداً إذا أن نميز الشروط التي ينبغي أن تبقى ثابتة، وتلك التي يمكن أن تتغير دون أن نؤذي دقة التنبؤات التي يستند إليها دليل الصدق. وخارج نطاق الشروط المراقبة، بالمعنى الدقيق للكلمة، التي يجري البحث ضمنها، من المناسب أن يوضع البحث ضمن سياقه العام، كما أن من المفيد أن نعرف إن كان فرد ما قد ركض مئة متر قبل أن يقيس حرارته. ويزداد الانتباه في الوقت الحاضر إلى سلبيات الدراسات الجزئية، والوعي بضرورة أخذ العوامل التنبؤية بعين الاعتبار. إن كمية من العناصر يجهلها الباحث لسوء الحظ والقياس يوشك أن يعكس لا الصفات المقيسة فحسب، بل أيضاً عوامل مجهولة. ومشكلة التفاعلات والتأثيرات هذه تجعل قياس الصدق في الغالب بالغ التعقيد.

وإذا أردنا مقارنة المناهج النوعية بالمناهج الكمية فإن علينا أن نقوم بذلك لاعلى

مستوى سلامة المعطيات المتوصل إليها فحسب، بل أيضاً على مستوى فائدة نتائجها.

ثانياً: مقارنة بين المناهج النوعية والكمية

293ـ نقاط المقارنة.

إن استخدام مناهج أبحاث تشتمل على تحويل المعطيات النوعية الى معطيات كمية يعني الاعتراف لها بمزايا وفي بعض الحالات بتفوق. وينبغي أولاً أن تقدم ضمانات على مستوى دقة النتائج، ثم أن تتيح جمع بعض المعلومات التي لاتتوصل إليها تقنيات أخرى، وأخيراً، ألا تكون كلفتها بالوقت والمال مرتفعة جدا. وبكلام اخر، إن اختيار تقنية كمية يعني الاجابة بالايجاب على الاسئلة التالية: هل ما نتوصل إليه بالمناهج الكمية صحيح؟ وهل هو مهم؟ هل هو تقدم، ووسيلة لاستكشاف ماقد نتوصل إليه بأسلوب اخر؟

إن من الضروري أن نطرح هذه الأسئلة وأن نطرحها بأمانه، بعلمية، دون تحيز. ولن نجيب عنها هنا الا جوابا عاما، متصورين المشكلة بمجملها. وبعد ذلك، سنطرح من جديد هذه الأسئلة الضرورية ذاتها بخصوص كل تقنية: ما الأسباب الممكنة للخطأ ؟ ماصدق الأداة وثباتها ؟ ماالذي تناسبه خاصة ؟ ماقيمتها وفائدتها والميزات التي تقدمها ؟

294ـ1ـ مقارنة على صعيد الثبات والصدق.

إن المراقبة من خلال الثبات والصدق ضمانة تقدمها غالبا، ولانقول دائما، المناهج الكمية. وما من شك في أن التحليل النوعي الصرف لوضع سياسي يمكن أن يقوم به عدة صحفيين ملاحظين. إنهم يستطيعون جميعاً أن يتنبؤوا بثورة تثبت، بانفجارها اللاحق، صدق وثبات الملاحظات التي اجريت.

وبحث ثبات وصدق ملاحظات لم تجمع بشكل منتظم، صعب، بسبب عدم تجانس العناصر وتخطيطها غير المحدد. وهي فوق ذلك لاتقدم فائدة كبيرة. والواقع أن استقصاء لايستهدف هو ذاته القياس لايتطلب ان يحكم عليه بشكل بالغ الدقة. إن الثبات والصدق يجب أن يرافقا التقنيات الكمية لتوضيح المراحل المختلفة التي تنطوي عليها، وكذلك ضبطها وموضوعية المستقصين. إنهما يكونان إذا، قبل كل شيء، ضمانة خصائص الأداة، وسيلة القياس. إننا نتحقق من ثبات ميزان وصدقه، لامن ثبات سلة أخذت عشوائيا، نملؤها بالثمار المتنوعة. ولكن إن استطعنا أن نتحقق، على ميزان، من الوزن المتوصل إليه، بسلة

ثمار مضبوطة[1]، فإن هذا التكميم بأداة ثابتة وصادقة لايبين الثمار التي أصابها الدود، المخفية في طرد مزخرف، ولاطعم كل منها.

وضمن الحدود التي تستهدف التغذية فيها تكميما، ويكون الباحثون مماثلين لأدوات قياس، ويخفض الجانب الشخصي وتأويل الملاحظ، وتضبط النتائج، ضمن هذه الحدود فقط ينبغي أن يكون الثبات والصدق موضع تقدير. ولكنهما لايستطيعان أن يعطيا ضمانة تخص صفات المواد كلها، مثلما لايستطيع الميزان أن يحدد طعم الثمار، لأنه ليس مكيفا مع هذا القياس الخاص.

إن الضمانات الاضافية التي تقدمها التقنيات الكمية عادية، نظرا لما لديها من طموحات احكام ودقة. وينبغي ألا تنسينا هذه الضمانات ماتذكرنا به سلة التفاح: فالمواد التي يجب تكميمها باستثناء تلك المرقمة مباشرة تجمع أولا باعتبارها معطيات نوعية، والمعالجة التقنية وحدها تتيح بعد ذلك تكميمها. فالمشكلة لاتكمن إذا في تعارضهما، بل في أن نعرف إن كان التكميم فيها نافعا وإن كان يحمل شيئا جديدا، وإن كان ملائما لما نبحث عنه وإن كنا لن ندفع ثمنه غاليا جدا.

295 ـ 2- مقارنة على مستوى فائدة النتائج.

إذا كنا قبلنا أن المناهج الكمية قادرة على اعطاء نتائج دقيقة، فينبغي أيضا، من أجل تفضيلها على مناهج أخرى، أن نعترف بالفائدة التي تقدمها.

والسؤال الذي يطرح هنا أساسي، فسنجده بخصوص كل تقنية، وقد كنا ذكرناه سابقا بخصوص الخبرانية: «هل من الأفضل أن نجد عناصر مهمة لسنا متأكدين جيدا منها أو أن نكون متأكدين من أن نجد ماهو صحيح، حتى لو لم يكن مهما»؟ إن هذه العبارات المغالية قليلا، التي يستعملها بعض الكتاب لطرح مشكلة، تقدم مزية لفت الانتباه إليها. والاختيار الذي يجب القيام به لايضع على طرفي نقيض التقنيات النوعية والتقنيات الكمية فحسب، بل إنه يناسب أنواع البحث كلها، لأنه يتمسك بالمعطيات ذاتها. فكلما كانت المعلومات المقصودة عميقة زاد تعقيدها وزادت صعوبة ادراكها والتعبير عنها. إن مفهومي الثبات والصدق في المعنى التقليدي والضيق يقتصران على تبيان دقة النتائج. إنهما لايخصان الا سلامتها، دون ايضاح حول مستواها الذي قد يكون سطحيا جدا. ولذلك فمن الضروري توسيع وجهة النظر هذه، التي ترى أن فكرة الصدق يجب أيضا أن تتطلب رجوعا إلى قيمة

---

(1) بفضل معالجة او معايرة.

التقنية المأخوذة بعين الاعتبار وفائدتها، أي إلى المستوى الذي تسمح ببلوغه وإلى ثمنه.

إن صدق تقنية بحث لايرتبط بدقة النتائج وتطابقها مع الواقع الملاحظ، أي الصدق بالمعنى الدقيق فحسب بل أيضا بالأهداف التي تسمح ببلوغها وبكلفة ذلك، وباصالة المعلومات التي تجمعها وغناها، وبإمكانية تعميمها وتفسيرها. وحول هذه النقاط على وجه الدقة يظهر المنتقصون من قيمة المناهج الكمية اكثر قسوة.

296.- 3- ما المآخذ على التكميم؟

وهنا ينبغي تمييز أمرين: السلبيات الناجمة خاصة عن الطريقة التي نستعمل وفقها المناهج الكمية من جهة، وحدودها الخاصة من جهة ثانية. إن مانستطيع أن نأخذه أولا على بعض من يتبنون تكميم العلوم الاجتماعية، هو أنهم يعدون ما اكتشفه اخرون قبلهم تافها بل غير موجود مع السلبية المزدوجة وهي عدم احترام الحقيقة وزيادة الاعداء دون جدوى[1]. ثم نأخذ عليهم استخدامهم المبالغ فيه غالبا للغة الرياضية، وهي من حيث المبدأ أداة وضوح، لتعقيد ما كان النثر يعبر عنه جيدا، واسهامهم، فوق ذلك، في تشوية النثر بإنشائهم أحيانا لغة خاصة حقيقية. ونأخذ عليهم أخيرا، على غرار بعض الأديان، أنهم حولوا بشكلانية مفرطة، انتباه المخلصين عن المحتوى الحقيقي للبحث لربطه بالشعائر وبالعمليات الطقسية. ولاشك في أن هذا ليس غلط التكميم أكثر منه غلط الدين، ولكن ذلك في كلتا الحالتين خطأ اساقفتهما الكبار واعضائهما الجدد. إن رغبتهم في التكميم بأي ثمن قد أسهمت كثيرا جدا في توجيه كل علم اجتماعي نحو ماكان يقبل الترقيم بأسهل مايمكن: الاختبارات، والقياس الاقتصادي، وعلم الاجتماع الانتخابي، وفي زيادة عدد الأبحاث التي كان الاستخدام الكبير للأساليب الرياضية فيها يخفي اخفاء سيئاً فقر النتائج، وفقدان القيمة بل دقة العناصر النوعية، المجموعة بسرعة والضعيفة الدلالة. وكما كان يقول ج.ستوتزل: «إن سهل البلوغ هو أحيانا الثانوي». وليست هذه السلبيات كلها ملازمة للمنهج بل لمستعمليه. إن للمنهج ذاته من العيوب اقل مما له من الحدود ومن ارشادات الاستعمال التي تجب معرفتها. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية.

---

(١) إننا نفهم الحساسية التي يمكن أن يثيرها عرقلة المدَّعين، للبحث. ولكن نقداً للعلوم الاجتماعية الاميركية مثل نقد سوروكين (26) يأخذ قيمته بسبب مبالغته.

297ـ مبالغات التكميم.

هل يعني هذا أن التكميم مستحيل ومؤسف وغير مجد؟ بكل تأكيد، لا، فهذا يتطلب ببساطة أن توجد ميادين جاهزة لأن تكون كمية بدرجات متفاوتة. ومن الأمانة في الوقت الحاضر، أن نعترف بأن العلوم الاجتماعية كانت بحاجة للتجديد وأن المواقف المبالغة أحيانا، لبعض الكتاب الاميركين، أسهمت في اثارة اختصاصات لم تكن تبدو، وهي الادبية كثيرا، متلائمه مع التغيرات ومع عقلية عصرنا

إن الاميركين، بعد أزمتهم الواقعية المفرطة hyperfactualisme، بجلوا من جديد أهمية النظرية. والفرنسيون، كعادتهم، يتبعون ردود أفعال من هم فيما وراء الاطلسي بتأخر، وأيضا باعتدال.

ومهما كانت الحدود المفرطة للحماسة، وللدرجة، فإن الكتاب الاميركين الجادين، حتى أولئك الذين يستعملون الرياضيات بشكل واسع مثل لازارسفلد وليوين وثورستون Thurstone، اعترفوا دائما ان كل شيء لم يكن فورا قابلا للتكميم، ولم يفتؤوا يؤكدون ويعلنون أن لاشيء يعادل فكرة جيدة ولاشيء أكثر تطبيقية من نظرية. وأولئك الذين كانوا يقفون أنفسهم أكثر على الابحاث النوعية أو حتى النظرية مثل بيكر، وبلومر، وبارسون لم يكونوا، من جانبهم، يتمسكون اطلاقا بأن يكونوا مماثلين للحدسيين الذين ينكرون كل مظهر قابل للتكميم في التصرفات البشرية. إن تحليلا جيدا، بل وصفا صحيحا بلغة فرنسية واضحة، مشبعا بالحدس، ملتصقا بالواقع، موضحا العمليات، شارحا اياها، هو بالتأكيد مفضل دائما على صفحتين من الأرقام التي تبين ماكان يعلمه كل الناس في الماضي. ولكن لماذا يريدون دائما أن يقابلوا عالم الاجتماع المتوسط الرياضي بعالم الاجتماع العبقري الأديب؟ إن كان الاثنان متعادلين في مستوى دون المتوسط فإننا نستطيع دون شك أن نستعمل أعمال الأول لا أعمال الثاني.

298ـ تكامل النوعي والكمي.

يجب أن نعترف، في صالح التكميم، أنه يتطلب التحليل المنتظم للمعطيات، وهو الخطوة الأولى نحو العلم، وأنه يتيح التحقق منها، وأحيانا قياسها. ولاشك في أننا لسنا في مرحلة اكتشاف القوانين الحقيقية. ولكن هذا لايعني أننا لانستطيع بلوغها.

وكما قال لوندبرغ Lundberg: «ليس الموضوع هو الذي يصنع العلم، بل

المنهج[1]». إن فيزياء العصر الوسيط، مثل علوم اجتماع العصر الحاضر، كانت سابقا كمية في شكلها، ولكنها كانت نوعية أيضا في مضمونها. إننا نجد وراءنا تطورا للانجازات العلمية على قدر من الطول يمكننا من أن نبدي كثيرا من الحذر والصبر بخصوص امكانية هذا الميدان أو ذاك على أن يصبح موضوع علم. إن ارادة وضع المناهج النوعية والمناهج الكمية على طرفي نقيض، في حين أنها متكاملة، تعني العدول عن ايجاد الحل الناجع للمشكلات، والمجازفة بإيقاف تطور العلوم الاجتماعية في وقت نحن أحوج فيه من أي وقت مضى اليها.

والواقع أن غالبية العلماء والباحثين[2] في العلوم يقرون بأنه لايوجد تقنية واحدة، وسيلة واحدة صالحة للاستعمال في العلوم الاجتماعية كلها. وهم يعترفون بأنه لايوجد تعارض بين النوعي والكمي بل أن بينهما مجموعة اتصالية[3] ذاهبة من البحث النوعي المنتظم حتى أشكال قياس أكثر دقة. كل الناس متفقون الآن على نقطة، هي أنه: مهما كانت درجة الدقة المتوصل إليها، فإن الشيء المقيس يبقى دائما تقريبا، في البداية، نوعيا. لقد استعملنا دائما مفردات كانت تدل فيها كلمات مثل أكثر، أقل، متزايد، ضعيف، الخ، على مراعاة الكمي، وعلى مفهوم للقياس وإن كان غامضا. لقد استبدَلت التقنيةُ ببساطة بأحكام نوعية حدسية، وسائلَ أكثر دقة.

ولم تعد المناقشات تتناول هدف العلوم الاجتماعية وامكانية تكميمها، بل اتساع هذا التكميم وحسناته وسيئاته. وباختصار لم نعد نناقش مبدأ بعض التقنيات بل فائدتها وصدقها المتبادل، وامكانية تطبيق هذه التقنية أو تلك على هذه الظاهرة أو تلك، في هذا الظرف او ذاك. وضمن هذا الاتفاق الواسع المعقول يتبع كل، بالطبع، مزاجه وتكوينه وذوقه ويختار بحثا أكثر أو أقل تكميما.

299 مراجع.

1. *Advances in quantitative analysis* (coll.), Quality Quantity, Elsevier ed. 1980, 74, n° 1.

1 *bis*. AKTOUF (O.). –*Méthodologie des Sciences sociales et approche*

---

(١) (14ter).

(٢) هم بيكر، بودون، بورديو، لازارسفلد، مرتون، ستوتزل، ستوفر.

(٣) اي مجموعة عناصر متجانسة، في الميسور الانتقال باستمرار من واحد إلى آخر فيها. ـ المترجم.

qualitative des organisations. Presses Univ. Québec, 1987, 206 p.

1 *ter.* ALKER (H. Jr.). – *Mathematics and Politics,* New York, Mac Millan, 1965, 152 p.

2. AUSTRUY (J.). – *Méthodes mathématiques et science de l'homme,* in : « Revue économique », n° 3, mai 1961, pp. 415-439.

3. BARBUT (M.). – *Mathématiques et sciences humaines,* 2 vol., 1967, P.U.F., 264 + 289 p.

3 *bis.* BOGDAN (R.), TAYLOR (S.J.). – *Introduction to Qualitative Research Methods. A Phenomenological Approach to the social Sciences,* New York, London, John Wiley and Sons, 1975, XI-266 p.

4. BOUDON (R.). – *Les mathématiques en sociologie,* P.U.F., coll. Sup. 1971, 272 p.

*4 *bis.* BOURDIEU (P.) et al. – *Le métier de sociologue,* (27 *bis* B 170).

*4 *ter.* BRYMAN (A.). – *The debate about quantitative and qualitative research : a question of method or epistemology ?* British journal of sociology. G.B. 1984, 35, n° 1. 75-92.

5. CHAPIN (F.S.). – *Experimental designs in Sociological research,* revised ed., Harper and Brothers, 1955, 297 p.

6. CICOUREL (A.V.). – *Method and measurement in sociology,* Glencoe, Free Press, London, Collier-Macmillan, 1964, 247 p.

6 *bis.* CLARK (J. T.). – *Remarks on the role of quantity, quality and relations in the history of logic, methodology and philosophy of science,* in : E. Nagel, (16 *ter*) p. 611.

7. COLEMAN (J. S.). – *Introduction to Mathematical Sociology,* Glencoe, Free Press, 1964, 354 p.

*7 *bis.* COOMBS (C. H.). – *La mesure dans les Sciences Sociales, théorie et méthodes,* in : FESTINGER et KATZ (8 B 198), pp. 538-611.

7 *ter.* FELDMAN (J.). – *Regards sur la sociologie mathématique,* « Arch. Europ. Sociol. Fr. » (1977), 18, n° 1, 1079-1093.

8. GOTTMANN. Édit. – *Centre and periphery,* Sage. Focus, ed., vol. 19, 1980, 256 p.

*8 *bis.* GUILBAUD (G.). – *Mathématiques et Sciences sociales,* 3e colloque interdisciplinaire, Aix-en-Provence, 1959.

9. JENNY (J.). – *Proposition pour l'élaboration d'une conception épistémologique cohérente et pour son application à la recherche en Sciences Sociales,* « Épistémologie sociologique », 1968, pp. 65-78.

10. KEMENY (Y. G.), SNELL (J. G.), THOMPSON (G. L.). – *Algèbre moderne et activités humaines,* Dunod, 1960, p. 343.

11. KRACAUER (S.). – *The challenge of qualitative content analysis,* « P.O.Q. », Winter, 1952-1953, pp. 631 à 642.

12. KREWERAS (G.). – *Science économique et mathématique,* « Revue d'Économie Politique », Congrès des économistes de langue française, 1968.
13. LAZARSFELD (P.) (ss dir. de). – *Mathematical thinking in the social sciences,* Glencoe, Free Press, 1954, 444 p.
13 *bis.* LAZARSFELD (Paul F.). – *Qualitative Analysis. Historical and Critical Essays,* Boston, Allyn and Bacon, 1972, 457 p.
14. LEIK (Robert K.), MEEKER (Darbara F.). – *Mathematical Sociology,* Englewood Cliffs (N.J.), Prenctice Hall, 1975, 242 p.
14 *bis.* LÉVI-STRAUSS (C.). – *Les mathématiques de l'homme,* in : « Bull. Int. des Sciences Sociales », vol. VI, n° 4, Les mathématiques et les Sciences sociales, pp. 643-654.
14 *ter.* LUNDBERG (G. A.). – *Social Research,* Longman's, Green and C°, 1946, 426 p.
15. MILLS (W.). – 1959, trad., *L'imagination sociologique* (151 B 170).
15 *bis.* MOUCHOL (C.). – *Introduction aux sciences sociales et à leurs méthodes,* P.U.L., 1986, 320 p.
16. MOLES (A.). – *Pensée rigoureuse et science du vague. Du bon usage des mathématiques dans les sciences sociales.* Cah. intern. sociol. 1981, 71, n° spécial Les sociologies.
16 *bis.* MYRDAL (G.). – *How Scientific are the Social Sciences,* « Econ. Soc. » 1972, 6 n° 8, pp. 1473-1496.
16 *ter.* NAGEL (E.). et al. – *Logic, methodology and philosophy of science,* Stanford Univ. Press, 1962, 661 p.
17. PICARD (P.). – *Sociologie et probabilité,* « Bull. Ass. Prof. Mathématiques de l'Ens. Public », n° 252, févr.-mars 1966, pp. 155-168.
18. POPPER (K.). – *Logique de la découverte scientifique* (21 B 4).
19. *Mathématiques (Les) contemporaines,* 1969, pp. 6-111, « Revue de l'enseignement supérieur », n°s 46-47, 1969.
20. *Mathématiques et Sciences sociales,* Stage de Menthon St-Bernard, 1960, Mouton, 1965, 482 p.
21. *Quantification,* A history of the meaning of measurement in the natural and social sciences, ed. H. Wolf, Bobbs Merril Comp., 1961, 224 p.
22. *Qualitative and quantitative Methods in evaluation research.* Cooks eds. Sage, 1980, 160 p.
22 *bis. Quality Quantity,* ed. Elsevier.
23. *Qualitative and quantitative social research. Papers in honor of P. Lazarsfeld,* éd. R.K. Merton and al., Free Press, Mac Millan, 1979, 413 p.

24. *Quantitative Sociology*, Académic Press, 1955, 643 p.
24 *bis*. *Quantitative application in the Social Sciences*. Sage publ. France Librairie Offilib.
*25. RÉGNIER (A.). – *Mathématiser les sciences de l'homme ?*, « R.F.S. », juillet-septembre 1968, 9, (3), pp. 307-319.
*26. SOROKIN (P.). – (1956) trad. *Tendances et déboires de la sociologie américaine*, Aubier, 1959, 401 p.
27. VON MAANEM (J.) ed. – *Qualitative Methodology*, Adm. Sc. Quart., 1979, 24, n° 4, pp. 519-671.

الفصل الثاني

متطلبات البحث

«إن ماهو مألوف ليس معروفا لاجل ذلك»
هيجل

الجزء الاول

مراحل البحث

300ـ المراحل التقليدية.

إن التقسيم التقليدي تبعا للمراحل المعروفة جيدا: الملاحظة، الفرضية، التجريب، قد عدل قليلا في العلوم. فتقدم الفيزياء النظرية وصعوبات الملاحظة والتجريب رسخت التفوق المنطقي والزمني للفرضية وللنظرية. والعلوم الاجتماعية، بعيدا عن أن تكون متقدمة أيضا في هذه الطريق، تحاول أن تفيد من هذا الاتجاه.

إن كل بحث يتطلب: 1 ـ واقعات للملاحظة، إذا انماطا من **الملاحظة**، وقواعد تخضع لها هذه الملاحظة وتقنيات للتطبيق، 2 ـ **وفرضيات**، يجب أن تتوافر فيها هي الأخرى بعض الشروط، 3 ـ **وتجريباً** يخضع أيضا لضرورات. وبالمقابل، يمكن الاعتراض على الانقطاع بين هذه المراحل المختلفة، ما دام هذا الانقطاع الاعتباطي يتطلب ترتيبا زمنيا ثابتا. إن سهولة العرض إذا هي السبب في معالجتنا على انفراد كلا من هذ المفاهيم الثلاثة، مع ربطنا بكل منها ما يتعلق به خاصة.

والمراحل التقليدية، السهلة الحفظ توشك أن «تصبح روتينية». وتنطوي خاصة على خطر أن تظهر شاملة، مبعدة بذلك لحظات أخرى من البحث، ربما كانت أقل نظامية إن لم تكن أكثر، لأنها تضمن صلاح المراحل الثلاث الأخرى وفائدتها.

أولاً: شروط الملاحظة

301 ـ 1- الفكر السابقة على الدراسة العلمية.

من المهم أن نقارن اجابات بعض العلماء عن السؤال المتنازع فيه، الخاص بمراحل البحث وبـ «ماذا نفعل أولا؟»

يقول بيكون: إنه ينبغي العمل استقرائيا تبعا للوقائع، ويرى ديكارت أن يكون العمل استنتاجيا انطلاقا من مسلمات ثابتة. إن تمييز ك. برنارد C.Bernard الشهير يحدد مراحل: الملاحظة والفرضية والتجريب، بينما يرى مناطقة وفيزيائون حديثون أن الفرضية هي نقطة الانطلاق الحقيقية.

ومع ذلك ورغم تطور الفكر العلمي يتفق هؤلاء العلماء ذوو الآراء المتباينة جدا، وذلك أمر مدهش، على نقطة، وهي أن على العالم أولاً أن **يطرد من ذهنه الفكر المسبقة**. وكل عالم يعبر عن هذه الفكرة بطريقته: تحطيم الأصنام[1]، الشك المنهجي[2]، ولكن دائما بوضوح كبير جدا.

وإن أصبحت الفكرة عادية في العلوم الطبيعية فإنها أقل وضوحاً بل أكثر صعوبة على التطبيق في العلوم الاجتماعية.

إن النضال ضد الوضوح لاينتقل إلى الخارج مثل شك في الوضوح الحسي: «لا أرى القمر مثل بالون دائري في السماء»، بل مثل صراع في داخل كل فرد، مثل شك في أمور جلية لاشعورية غالبا، تنقلها اللغة نفسهاوتموهها. «فاللغة العادية التي تمر خفية، لأنها عادية، تضم في مفرداتها ونحوها فلسفة للاجتماعي مطبقة وجاهزة دائما للانبعاث[3]».

إن مفاهيم غامضة بل أيضا ترتيبات أو تصنيفات تحد الفكر، تمنعه من البحث عن العلاقات، عن الصلات التي توحد في الواقع ما فرقه فصل تعسفي. حتى إن التمييزات الأكيدة مثل الجنس يمكن أن تكون تبعا للحالات مختارة اختيارا سيئا. فدراسات علم الاجتماع الانتخابي تبين باثبات الأرقام الدامغ أن النساء يمتنعن عن التصويت أكثر من الرجال. النساء؟ يبدو أنه مامن شك في التعريف، ومع ذلك فإن لاحظنا بدقة سلوك النساء

---

(١) بيكون.

(٢) ديكارت.

(٣) (5).

الانتخابي نجد أن النساء المتزوجات يصوتن تقريبا مثل الرجال. فالاختلاف يظهر لدى العزبات، وينبغي أيضا أن نميز بين النساء العاملات اللاتي يمتنعن أقل من الرجال، وغير العاملات المسؤولات عن معدل النسبة المرتفع لاستنكافية abstentionnisme النساء[١].

وثقافتنا تجعلنا نستعمل تصنيفا لايشرح كل شيء، ويظهر غير ملائم لما نبحث عنه، على أنه أمر مسلم به. فليس الصنفان: الرجال والنساء هما اللذين يفسران الاستنكافية، بل عامل ادماج اجتماعي مرتبط بوتيرة العمل. ولم يفكر أحد بعد بتصنيف السلوك الانتخابي تبعا لزمرة الدم أو لون الشعر، وهذه الاصناف تناسب بكل تأكيد أبحاثا وراثية. وبالمقابل، إذا كان العمر والجنس قد فرضا على الجميع دون تردد[٢]، فلانهما يبدوان جليين، وسبب ذلك ببساطة أننا اعتدنا عليهما.

ومن الطبيعي أننا لانستطيع أن نتفحص بدقة المعلومات التي توصلنا إليها كلها.. ولكن من الضروري أن نفعل ذلك بخصوص تأملاتنا الاجتماعية. والمشكلة هي فصل الحياة المهنية عن الحياة اليومية. إن العالم يعمل في مختبر. وربما كان هذا المختبر مكانا مصطنعا، إنه على الأقل مكان مختلف. ومختبر عالم الاجتماع هو المجتمع الذي يعيش فيه. وهو لهذا السبب مضطر إلى أن يحل، مثل كل الناس، مشكلات عملية. فكما يقول ب. بورديو: إن ألفة العالَم الاجتماعي تشكل في وجه عالم الاجتماع، العائق الخاص بمبحث العلوم الأكثر تمثيلا للحالة، لأنها تنتج بلا انقطاع مفاهيم أو عمليات منهجة وهمية في الوقت نفسه الذي تنتج فيه شروط قابلية تصديقها. وعالم الاجتماع لم يتوصل أبدا إلى حل مع علم الاجتماع العفوي[٣]. ينبغي أن يدخل عالِم الاجتماع، كما يتمنى دور كهايم، في العالَم الاجتماعي كما لو كان عالما مجهولا.

فبينما يحس العالم الذي يدرس الطبيعة الفيزيائية بقوة المقاومات التي تواجهه والتي يلقى الكثير من العنت في الانتصار عليها، يبدو، في الحقيقة، أن عالم الاجتماع يُرى وسط أشياء تبدو للذهن فورا شفافة، نظرا للسهولة الكبيرة التي نراه يحل معها المسائل الأكثر ابهاما[٤].

إن العلوم الاجتماعية تطالب، بشكل ملزم جدا ولكن مع كثير من الصعوبات، بالقطيعة الشهيرة الخاصة بمبحث العلوم، التي طالب بها باشلار في علوم الطبيعة.

---

(١) (11).

(٢) ليس من قبيل المصادفة بالتأكيد أن تشكك امرأة في قيمة التمييز.

(٣) 3 ص 35.

(٤) (9).

ويعطينا لازارسفيلد[1] سلسلة من التأكيدات ذات وضوح مغلوط. فالجنود المتمتعون بمستوى ثقافة مرتفع يكشفون عن أعراض عصابية نفسية أكثر من الجنود ذوي المستوى الثقافي المنخفض. والتفسير سهل الايجاد، فالناس كلهم يعرفون أن للمفكر جهازا عصبيا أكثر حساسية. والجنود البسطاء من العرق الأبيض مهيؤون ليصبحوا ضباط صف أكثر من المنتمين إلى العرق الاسود. وذلك مسلم به لأن أيا منا يعرف ان السود كسالى وليس لديهم أي طموح. ولكن النتائج الحقيقية للاستقصاء مناقضة تماما للاثباتات السابقة. فالحقيقة أن الجنود الأقل ثقافة كانوا أكثر من سواهم تعرضا للعصابات وأن الجنود السود كانوا يتمنون أكثر من سواهم الحصول على ترقية. وهذه النتائج المنشورة، تبدو بالطبع، هي الأخرى جلية.

بعد بيكون وديكارت كان من الممكن اعتبار توضيح دوركهايم قطعيا، ويمكننا أن نتساءل لماذا أحس عالم اجتماع مثل ب. بورديو بالحاجة إلى تناول هذه النصوص من جديد والتعليق عليها من خلال ايمان كبير **بمهنة عالم الاجتماع**[2] ؟ والتفسير الأسهل هو بالتأكيد أن الجانب الأساسي من قواعد المنهج كان يبدو له منسيا.

إن الأبحاث الخِبرية التي كانت تستند إلى دوركهايم كانت تقطع منهجها عن الأساسي، عندما تقتصر على الا ترى فيه الا المظهر الشكلي للقواعد. والأهمية التي تأخذها التقنيات تشكل غالبا، في الوقت الحاضر، حجة لغياب منهج حقيقي، وتبدو على درجة من الخطورة بحيث تتصادف مع حقبة اتساع لعلم الاجتماع. لقد كان ضروريا ان تقع ضربة مدوخة[3] ، وتقضي على خطر «طقسية الاجراءات، التي قد تكون الصورة المشوهة للدقة المنهجية ولكنها بالتأكيد النقيض الكامل للحذر الخاص بمبحث العلوم[4] ».

وهذا النضال ضد الفكر المسبقة لايمكن اعتباره مرحلة انتهت بانتصار يفتح نهائيا باب العلم الحقيقي. إنه نضال مستمر، ففي كل لحظة من الملاحظة أو الفرضية أو التجريب يجب ألا نثق بالمسلمات، بما لانشك فيه. ومع ذلك، ففي البداية خاصة، عندما يبني البحث، تكون ضرورة «حذر الحذر»، أي نقد خبايا العقل، والانتباه ذاته، هي الأكثر أهمية.

---

(١) (15).

(٢) (5).

(٣) إننا نأسف على أنه كان يرتدي في الغالب مظهر «قسر» وتصفية حسابات. إن تفكيراً هادئاً كان مثالاً أكثر فعاليه لعلم الاجتماع بلا فِكَر مسبقة.. ودون ضغينة.

(٤) (5) ص 30.

لنتصور أن العالم محصن ضد نفسه، وهو خاضع للتحليل النفسي. فما الذي ستكونه خطوته؟

وبالنظر إلى أهمية المفهوم فإن من الفطنة أن نتمسك في بداية البحث بمرحلة أقل طموحا: هي مرحلة التعريف الآني.

302 ـ 2- **التعريف الآني.**

إن دوركهايم يبين أن على العالم في البداية تعريف الأشياء التي يعالجها لكي نعلم ويعلم جيدا ما المسألة؟ . . إن نظرية مالايمكن أن تكون مضبوطة الا إذا عرفنا كيف نعترف بالواقعات التي ينبغي أن تفسرها[1] . إن المفهوم الحقيقي لايمكن أن يعد الا في نهاية البحث، عند تعريف خصائص الظواهر المدروسة. وفي البداية على الأقل، ينبغي أن يعطى تعريف اني (الشيخوخة، الشباب)، يسمح، في الخطوط الكبرى، بتحديد حقل البحث وتعيين الظواهر. فكيف نضع هذا التعريف؟ يقول دوركهايم: إنه ينبغي ألا نأخذ موضوع بحث الا «مجموعة من الظواهر المحددة مسبقا ببعض الصفات الخارجية المشتركة بينها وان يتضمن البحث مجموع الصفات التي تستجيب لهذا التعريف[2]». والطريقة التي يدرس وفقها موس الصلاة هي المثال الممتاز لقواعد دوركهايم.

و«ليست المسألة بالطبع تعريف جوهر الواقعات نفسه. فمثل هذا التعريف لايمكن أن يأتي الا في نهاية العلم، أما الذي ينبغي أن نعطية في البداية فلا يمكن أن يكون الا انيا. وهدفه فقط الابتداء بالبحث وتحديد الأشياء التي تجب دراستها، دون استباق نتائج الدراسة والمقصود معرفة الواقعات التي تستحق أن تسمى صلوات. . وما ينبغي ايجاده هو بعض الصفات الظاهرية، المحسة بما فيه الكفاية، التي تتيح، منذ النظرة الأولى تقريبا، تعرف كل ما هو صلاة. ولكن من جهة أخرى، ينبغي أن تكون هذه الصفات موضوعية. فلا يجوز أن تطمئن لا إلى انطباعاتنا ولا إلى فكرنا المسبقة ولا إلى الفكر المسبقة للاوساط الملاحظة[3]».

ولكن التعريفات موجودة والمعاجم مليئة بها. لاشك في ذلك، ولكن تعريفات اللغة العادية أو اللغة الادبية تلائم على وجه الدقة، وذلك هدفها، الاستعمال المشترك للغة،

---

(١) (9) ص 34.

(٢) (9) ص 35.

(٣) (1) ص 61.

لاالظواهر المتصورة ضمن اطار العلوم الاجتماعية. وليس على العالم، كما في العلوم الطبيعية، أن يخلق كلمة جديدة بل أن يضع مكان المفهوم المستعمل، الغامض، مفهوما أوضح وأكثر تميزا. فالفيزيائي لم يشوه معنى كلمة «حرارة» حينما عرفها «بالشعشعة».

ثانياً: بناء الموضوع

303 ـ 1- الموضوع الذي يجب بناؤه.

في الوقت الذي يتحدد فيه التعريف الآني، قبل الوصول إلى وضع مفهوم دقيق، يتهيأ بناء الموضوع. فكما يقول باشلار: «إن العلم يحقق موضوعاته دون أن يجدها أبدا منجزة كليا. إنه لايتوافق مع عالم يجب وصفه، بل مع عالم يجب بناؤه.. فالواقعة تخضع للبحث وتبنى ويتحقق منها».

إن بناء الموضوع نقطة من نقاط البحث الجوهرية والأكثر صعوبة، فهو الأساس الذي يستند إليه كل شيء. وهذه المرحلة الهامة تبدأ منذ ظهور فكرة البحث، وتستمر خلال البحث عن التعريف الآني، من أجل بناء المفهوم وتوجيه البحث كله بالاستناد إليه. وقول ذلك يعني وصف خطوة عامة، مجردة وخارجية تقريبا. وهذا أمر ليس له طريقة استعمال. والوقع أنه إن كان بالامكان تقسيم بناء المفهوم، كما سنرى، إلى مراحل تقنية، فإن بناء الموضوع يفلت من الوصفات والاجراءات كلها. فكل فكرة بحث تضم موضوعا مختلفا، وكل بناء ينبغي إذا أن يتكيف مع الموضوع المراد بناؤه. وهذه بالتأكيد هي اللحظة التي تقدر فيها درجة تكوين عالم الاجتماع، إنها اللحظة التي يكتشف فيها خاصة ذكاء الباحث وصفاته المتناقضة: الحدس، والدقة، والمعارف والخيال وحس الواقع والتجريد.

304ـ الواقع الاجتماعي والواقع العلمي الاجتماعي réalité sociale et réalité sociologique.

تبدو بعض الموضوعات معدة جاهزة للتحليل . وتلك حال بعض الدراسات الوصفية. ففي علم السياسة يشكل الموضوع، المؤسسة غالبا، كلاً. لقد قام التقدم أولا على الانتقال من دراسة النصوص، من الموضوع المجرد الشكلي إلى تحليل الواقع، إلى ما يجري. ولكن المقصود هنا أيضا بالطبع وصف للموضوع، لابحث عن شبكة تفسيرية للعلاقات، فيما وراء البنى الظاهرية.

ومن الشائع أن يؤخذ بالطريقة نفسها في علم الاجتماع مايعطى في الواقع: دراسة أحادية لمؤسسة أو قرية على أنه ببساطة موضوع دراسة. وكما يلاحظ ذلك بورديو:

«يتصرف عدد من علماء الاجتماع المبتدئين، كما لو كان كافيا أن يعطوا أنفسهم موضوعات تتمتع بواقع اجتماعي من أجل أن يمتلكوا، دفعة واحدة، موضوعات تتمتع بواقع علمي اجتماعي[١]». ويمكن أن يبدو التمييز دقيقا، ولكن بعض الأمثلة ستسهل الفهم.

إن غوفمان[٢] عندما درس مؤسسة مشفى المجانين كان يملك موضوعا يتمتع بواقع اجتماعي. وكان يستطيع وصفه وتحليله. وهكذا فقد اكتشف أنه بجانب النظام الرسمي للمشفى وهدفه العلاجي: علاج المرض، نشأ نظام مواز داخلي. ولضمان عمل المؤسسة تكونت (لدى المرضى والحراس) مجموعة من العادات والقواعد والتدرجات السلطوية اكثر واقعية وفعالية من الخطة العضوية للمشفى وللنظام المعلن عنه، وأدت إلى تعديل أهدافهما الظاهرة. وغوفمان بهذا الشكل بنى موضوعاً علمياً اجتماعياً: هو نظام العلاقات داخل المشفى، وهو نظام استطاع أن يعممه على مجموع المؤسسات من هذا النوع: مهاجع ومدارس داخلية، حيث تتدخل العوامل نفسها في حالات مشابهة.

وبالطريقة نفسها استطاع بورديو عندما درس تنظيم التعليم العام الفرنسي، أن يصفه بأنه ديموقراطي ومجاني، وإذا مفتوح للجميع، وأن يصف المراحل المختلفة للتعليم واتجاهاتها المتباينة. إنه إذا، في كتاب الورثة[٣]، يفكك هذه المظاهر ويبين، من خلال تحليل كمي للتوظيف (الترابط بين الأصول الاجتماعية وبين أنماط التعليم المختلفة) ونوعي لمعايير الاختيار، كيف يعمل النظام في الواقع، في صالح طبقة اجتماعية محددة.

لقد استطاع موس من خلال ربطة النقود، وهي الشيء المادي ذو الوظيفة الواضحة للجميع: فائدته الاقتصادية، بمظاهر أخرى من الواقع الاجتماعي، أن يصمم نظرية عامة هي: البحث في الهبة[٤]. لقد طرح في البداية السؤال الجيد: «ما القوة الموجودة في الشيء الذي نعطيه، التي تجعل المعطى يردها؟» وبتقويضه فرضية المقايضة في الاقتصاد الطبيعي، وجد، عندما درس العادات المختلفة، مبدأ وحيداً للتفسير: «إن في الاشياء المتبادلة فضيلة خاصة تجبرها على التداول والمتداول هو شيء اخر غير النافع[٥]». ومن هذا الشيء يحتفظ العصر الراهن والمجتمع الاستهلاكي بآثار عديدة: هدايا رأس السنة وتبادل الدعوات.

---

(١) (5).

(٢) (10bis).

(٣) (6).

(٤) (18).

(٥) «مجاملات، وولائم، وطقوس، وخدمات عسكرية، ونساء، ورقصات، وأعياد ومعارض».

وأخيرا حين يقول ماركس: إن رأس المال ليس شيئا ولكنه علاقة اجتماعية بين الاشخاص، يكتشف خلف شيء مدرك ماديا، مظهرا جديدا. وفكرة العلاقة الاجتماعية هذه ستوجه البحث كله.

305ـ الموضوع الحقيقي والموضوع المبني.

وهذه الدراسات المتباعد بعضها عن بعض جدا تقدم مع ذلك صفة مشتركة، وهو أنها جميعا تبحث عن الواقع الاجتماعي، أي عن جزء مما ينشطها ويفسرها. لقد كان باشلار يقول: «لاعلم الا علم الخفي». ودون أن نستعمل مصطلحات الوظيفة أو البنية اوالنظام في شكلها النظري المطلق، بل في معناها الدارج، يمكننا أن نقول: إن هذا الواقع العلمي الاجتماعي يتطابق مع جزء من نشاط اجتماعي (النقود، رأس المال)، أو يضمن متابعة اغراض المجتمع، المختلفة غالبا عن أهدافه الظاهرية (نظام التعليم، المشفى) أو يفسر عددا من الواقعات الاجتماعية (راجع الانتحار، الجنوح[1]).

إن الموضوع يعني، في النهاية، اكتشاف واقعات اجتماعية، خلف اللغة المشتركة والمظاهر وداخل المجتمع الاجمالي، مرتبطة بنظام علاقات خاص بالقطاع المدروس.

لقد كان ضروريا أن نلح على هذه النقطة الأساسية. ومع ذلك، يبدو من المحتم اليوم أن نجعل من المتعلمين باحثين حذرين. إن بناء الموضوع لايجوز أن يتحول إلى مجرد صيغة تستعمل بلا تفكير. وفي الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية يشكل الجمع البسيط للواقعات أو الوصف أو قياس العوامل أعمالا نافعة. ولايبلغ كل بحث بالضرورة الهدف الطموح لبناء الموضوع وانشاء المفهوم. يجب أن نعرف على أي مستوى يمكن تحديد موقع دراسته وأن نعرف الممكن تبعا لطبيعة العمل المتابع.

306ـ الموضوع المبني والهدف.

«مهما كان هدف البحث جزئيا ومجزأ فإنه لايمكن أن يكون محددا ومبنيا الا تبعا لاشكالية نظرية تسمح لأن نخضع لتساؤل منهجي مظاهر الواقع التي يربطها ببعض السؤال الذي يطرح عليها[2]». وسيتعلق كل شيء بهذا السؤال الذي يشكل هدف البحث وينبني الموضوع عبره. فكما يقول نورثروب Northrop: «إن العلم لايبدأ بوقائع وفرضيات، بل بمشكلة نوعية»: ان بناء الموضوع العلمي الاجتماعي هو ان نخمن، خلف المظاهر، المشكلات الحقيقية وان نطرح الاسئلة

---

(١) (7bis).

(٢) (6).

الملائمة[1].

ولكن يوجد العديد من الأسئلة الممكنة انطلاقا من واقعة اجتماعية بعينها. والسؤال الذي نختاره يوجه البحث ونتائجه. وهناك مثال بين هو قرية تيبوزلان Tepozlan التي درسها ر. ريدفيلد[2] R.Redfield الذي كان يتساءل: «ما المسرات التي يحس بها هذا الجمهور؟»، ودرسها بعد عشرين عاما و.ليويس الذي كان يبحث عما يتألم منه ذلك الجمهور[3]. فأية دهشة إن كانت الاجابات متباينة. إن ريدفيلد عندما علق على الاختلاف خلص إلى أنه: «لايمكن أن يوجد عرض واحد، ونهائي وموضوعي كليا لوحدة كاملة بشرية».

إن هذه الموضوعات المبنية، المرتبطة بمفاهيم ليست سوى «وجهات نظر[4]» هي بدورها مرتبطة بنظريات، تتلاشى، بتبديلها بموضوعات أخرى، في العلوم الاجتماعية كما في العلوم الطبيعية. فالنفس البدائية والهستيريا والطواطم وموضوعات أخرى أيضا قد تلاشت. لقد قال باشلار: «إن الفكر العلمي يتكون مثل سلسلة من الأخطاء المصححة».

وما يعبر في نهاية المطاف عن الموضوع المبني، ويركب نشاطات العوامل المختلفة، ويختصر التفسير، هو المفهوم، وينبغي أن يكون، بدوره، محددا، مبنيا أو بدقة أكثر محللا، أي مقسما إلى عناصر تتيح دراسته. فما دور المفاهيم؟ وكيف تبنى؟

ثالثاً ـ المفاهيم Les concepts

307 ـ 1- دور المفاهيم

يمكن أن تبدأ الملاحظة عند الاقتصاء بدون فرضية أولية، مثلا ضمن اطار بحث استكشافي. وبالمقابل، هناك عنصر لابد منه لأية ملاحظة هو المفهوم. وليس المفهوم عونا من أجل الفهم فحسب، بل هو طريقة للتصور. إنه ينظم الواقع محتفظا بصفات الظواهر المتميزة، الدالة. ويقوم بأول تصنيف وسط سيل الانطباعات التي تنهال على الباحث.

وبعد ذلك ينبغي أن يوجه المفهوم البحث موفرا له منذ البداية وجهة نظر.

إن مايؤخر تقدم العلم إذا هو عدم ملاءمة وجهات نظرنا أكثر من عدم ملائمة تقنياتنا.

والمثال التقليدي هو مثال باستور Pasteur الذي قوض مفهوم التولد الذاتي واكتشف

---

(١) (19)

(٢) (20).

(٣) ملاحظة دونها سوسير.

(٤) (1).

الميكروبات.

ولايكشف الواقع للباحث، في غالب الأحيان، الا مظهرا واحدا للظواهر. ولذلك فإن عليه من أجل تحديد بعض العناصر، أن يتصور، أن يتخيل فرضية لما لايراه. والمفهوم بصفته أداة، يقدم لانقطة انطلاق فحسب، بل أيضا وسيلة للتعيين عبر التجريد ولتصور مالايدرك مباشرة.

وكما أعلن اينشتاين: «إن الباحث أحيانا مثل رجل يريد أن يفهم آلية ساعة لايستطيع فتحها. وانطلاقاً من العناصر الوحيدة التي يراها أو يسمعها، (العقارب تدور، الاصوات تيك تاك)، يستطيع أن يبحث عن تفسير يوضح بالطريقة الأبسط، واقعات متعددة وإن كانت غير مرئية. إن مفاهيم الحركة والدولاب وتشابك المسننات هي التي تمكن من فهم آلية عمل الساعة دون رؤيتها». وطريقة تجميع هذه الأشياء أو العناصر تبعا لصفة مشتركة هي خاصية التجريد والتعميم اللذين يشكلان، كما رأينا، وسيلتي تكوين المفاهيم.

ويمكن للمفاهيم، مع تقدم العلم أن تتطور وأن ترتبط بنظريات وأن تتوصل إلى تطبيقات جديدة. إن مفهوماً يتأتى عن سلسلة من الملاحظات يمكن بعد ذلك بالاستنتاج، من التنبؤ بمشكلات أخرى، وبنتائج أخرى للواقعات التي يعممها.

ومثال ذلك أن بلانك Planck يتصور مفهوم الكوانتا لتفسير المظهر المنقطع للطاقة. واينشتاين يستنتج من هذا المفهوم بعض النتائج التي تتوصل إلى الرادار والتلفزيون.

وفي العلوم الاجتماعية يحقق المفهوم أيضاً هذه الوظائف: التنظم والتوجيه والتعيين والتنبؤ. ولكن بينما يخضع المفهوم في العلوم الفيزيائية والطبيعية لضرورات اطّراد القياس والتكميم، يصطدم في العلوم الاجتماعية بمسألة المفردات. فالمفهوم تجريد، إنه ليس الظاهرة نفسها، وهو يأخذ دلالته من السياق الذي استمد منه. وقد يتغير معناه تبعا للطريقة التي يقدر بحسبها. وغموض المصطلحات، المستقاه غالباً من اللغة الدارجة يزعج الباحث الذي يرى نفسه عند ذاك مبرأً في استعمال تعريفات شخصية. وعندما يكون لكل تعاريفه تصبح ضرورة تعريف المفاهيم، لكي تستطيع لعب دورها بصفتها عامل تواصل، ملحة. إن مصطلح الثقافة لدى عالم اناسة لايحمل المعنى نفسه لدى روائي أو مزارع.

وينبغي أن نفطي المفاهيم المتشابهة تجارب متشابهة، ولكنها قابلة للتطور. إن مفهوم الاتجاه كما هو معرف في معجم لالاند يبدو اليوم غير كاف. ومفاهيم كثيرة الاستعمال مثل مجموعات وجماعات وطبقات ليس لها أيضاً تعريف يتفق عليه الناس جميعاً. لقد استطاع كاتب اميركي وهو اوبانك Eubank في عام 1931 أن يعد جدولاً بالمفاهيم الرئيسية التي ذكرها عشرة علماء اجتماع اميركيين في ثمانية نصوص عامة. ومن بين الـ146 مفهوما

المحصاة استخدم 63 منها أكثر من عالم اجتماع. وهناك مصطلح واحد يظهر لدى سبعة علماء، ومصطلحان يظهران لدى ستة علماء وثمانية تظهر لدى خمسة علماء. ولم يستخدم أي مصطلح في النصوص الثمانية جميعها.

ويدل على تقدم علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم السياسة أيضاً اتفاق على التعريفات وبطء في تضخيم المفردات. وعلى كل حال سيحدد الباحث الحذر التعريف المتبنى للمفاهيم التي يستعملها. ففي ردة فعل على عدم دقة المصطلحات المستعملة وتنوعها المفرط ظهرت الاجرائية[1] opérationnisme .

308ـ الاجرائية.

لقد نشأت الاجرائية من الصعوبات التي نواجهها في الفيزياء الحديثة، من أجل نشر مفاهيم معرفة في مستوى معين، بحيث تصل إلى مستويات أخرى. وليست النتائج، بصفة عامة، قابلة للنقل من سلم قياس إلى آخر، لأن مناهج القياس ليست متعادلة. وينتج عن ذلك أن المفاهيم ذاتها لايمكن أن تعرف الا بالنسبة إلى ميدان ما، حيث تطبق العمليات التي تفيد في تعريفها. ويكون المفهومان متعادلين إن كانت مناهج القياس التي تحدد العمليات التي تكونهما متعادلة.

إن مؤسس الاجرائية هو الفيزيائي بريدغمان Bridgman الذي وضع عام 1927 مبدأ التعريفات الاجرائية. لقد نقل علماء الاجتماع الأكثر ذرائعية هذه القواعد إلى علم الاجتماع، فأثار ذلك نقاشات حامية خلال العقد الرابع من هذا القرن. لقد كان بريدغمان يكتب: «إننا لانعني بالمفهوم، عامة، الا جملة من العمليات. وإن دلالة فرضية ما هي قابلية التحقق منها[2]». وعالم الاجتماع لندبرغ، عندما ناضل ضد التعريفات الذاتية والمتعددة للمفاهيم في علم الاجتماع، صرح أن الطريقة الوحيدة لتعريف شيء ما موضوعيا هي تعريفه من خلال العمليات التي يتطلبها. إننا نرى إذا أن في الاجرائية مظهرين. فمن جهة هناك موقف خاص بمبحث العلوم: محاولة بناء وحدة العلم بوساطة لغة مشتركة مطبقة على أساليب عمل، مع تجنب التعريفات الأدبية أو الجوهرية. ومن جهة أخرى، مع تجاوز مرحلة اضافية (موقف الوضعية المنطقية: راجع الفقرة رقم 76)، هناك تشبيه للدلالة بقابلية التحقق. ومبالغات هذا المفهوم دفعت بريدغمان إلى القول: إننا خلقنا «فرانكشتاين[3]

---

(١) وهو اتجاه في فلسفة العلوم يقرر أن المفاهم وإجراءات البحث متصل بعضها ببعض، ولذلك فإن المفاهيم الصحيحة من الناحية العلمية هي التعريفات الاجرائية لأن وسائل قياس المفهوم تكّون تعريف المفهوم.ـ المترجم.

(٢) (7).

(٣) هو ذلك الوحش البشري، الذي يتحول في اللحظة التي يريد من انسان الى وحش بشري يتمتع بقوة خارقة جراء

Frankestein بعيداً عما كان هو ذاته يفكر به».

وبقصر امتداد المفاهيم، بهذه الطريقة، على جملة الأحداث التي تتعلق فعليا بأسلوب القياس الذي تتطلبه العملية، حذفت المشكلات المزيفة، ولكن دور المفاهيم والأنظمة النظرية قد قلص أيضاً. والاتجاه الاجرائي الذي دفع إلى حده الأقصى، لايأخذ بعين الاعتبار أن المفهوم عام وسابق على كل عملية خاصة. وإن أخذنا المثال البسيط لقياس الطول، فإن العملية التي تتكون من القياس لاتعطينا الا قياس شيء ما. لقد سبق مفهوم الطول العملية التي وجهها والتي ربما لم تكن لتوجد لولاه. يضاف إلى ذلك أن التعريف بالعملية الخاصة يجعل التركيب الضروري لنظام نظري صعبا. وإذا كان الذكاء وهو ما يقيسه بعض الاختبارات، مثالاً نموذجياً للتعريف الاجرائي، فإننا نحصل على حقيقة لنماذج ذكاء تبعاً للاختبارات، لاعلى مفهوم عام للذكاء[1].

إن النقد المنهجي الذي يمكن أن نوجهه إلى الاجرائية هو اخفاء قيمة المفاهيم موضوع البحث. وكما يلاحظ هامبل Hempel، يميل الأدب المنهجي المكرس للعلوم الاجتماعية، عندما نفضل التعريفات الاجرائية على حساب المتطلبات النظرية، إلى الايحاء بأن علم الاجتماع لايملك، من اعداد مستقبله بصفته اختصاصاً علمياً، الا أن يكون لنفسه رصيداً من المصطلحات «المعرفة اجرائياً» على أكبر قدر ممكن من الاتساع، «ومن الاستعمال الثابت والموحد»، كما لو كان تشكيل المفاهيم العلمية ممكن الفصل عن التكوين النظري. إن صياغة النظم المفهومية المتمتعة بملاءمة نظرية هي التي تعمل في التقدم العلمي، والصياغات الجزئية تتطلب ابتكاراً نظريا لن تستطيع ضرورته الخبرانية أو الاجرائية أن تصمد وحدها[2].

309 .ـ 2- **بناء المفهوم.**

للتصدي للمفاهيم المبهمة الغامضة، يجب تعلم بنائها بطريقة دقيقة، ويجب من أجل ذلك، معرفة مايعتبره لازارسفلد مراحل هذا البناء.

يعتقد غالباً جداً أن هذا ليس ضروريا الا في بحث يستهدف تكميماً. ومن الجلي في هذه الحالة، وجوب التنبؤ بمتحولات قابلة للقياس[3]. أما في بحث نوعي فإن من

تناوله مستحضرات كيميائية. انه بطل احدى قصص الخيال العلمي.ـ المترجم

(١) لقد كانت الاجرائية مفيدة، مع ذلك، في جعل المصطلح اكثر موضوعية، وتقدير الفرضيات تبعا لطريقتها في تفسير الواقع.

(٢) في (5) ص 61، الملاحظة 2.

(٣) ان كلمة «متحول» الاتية من الرياضيات، مرتبطة بفكرة تصنيف متري او قياس. والمصطلح في العلوم الاجتماعية

الهام أيضاً أن نحدد المقصود مادامت الرغبة في الاقتصار على مفاهيم غير محددة أكبر. وهنا أيضاً يجب الا يكون بناء المفهوم المتصور على أنه تقنية روتينياً، تحت طائلة التعرض لاهمال الأساسي. إن مراحل بناء المفهوم ليست الا استعمال ماهو أساسي في البحث وتطبيقه، **وهو تحديد الموضوع، بناؤه.**

إن هدف البحث، في استقصاء، يظهر تحت مظاهر مختلفة. فقد نريد قياس مثير مراقب. ومثال ذلك تأثير كثافة الانارة في مشغل ما، في المردود. وقد يحصل أيضاً أن نستكشف وضعاً معيناً دون فكرة تكميم، بكل بساطة لكي نفهم: وبهذا الشكل كان وايت Whyte يلاحظ مراهقي الحي[1]. وفي هذه الحالة الأخيرة يطرح الملاحظ أولاً أسئلة بخصوص مايرى ويتصور علاقات وتصنيفات تسهل التحليل.

وكما يبين لازارسفلد، قد تأتي لحظة يتطلب فيها هدف البحث الانتقال من الفكرة إلى العملية ذاتها. وسواء أكان الموضوع مفهوماً محددا كالمردود الذي نريد أن نعرف ما يؤثر فيه، أو مفهوما يتعين اكتشافه، كما في حالة ملاحظات وايت، فإن المقصود، على كل حال، هو الالمام بمظاهر مختلفة لمفهوم هو موضوع الدراسة، ولابد في سبيل ذلك من بحث كيفية التعبير عنه ووصفه وتحديده مادياً. «وفي لغة علم الاجتماع ترجع المشكلة إلى تمييز عدد من الأبعاد النوعية للمفهوم الاصلي وإلى ايجاد أدلة لكل بعد».

310ـ الأدلة والأبعاد indicateurs et dimensions

يصف لازارسفلد على الشكل التالي الاجراء الذي يجب اتباعه:

1- أولاً **التمثيل المّوضح بالرسم للمفهوم**. وهذا المفهوم، سواء أكان موجوداً سابقاً أم ناشئاً من الملاحظة ذاتها، ليس دقيقاً جداً على الاطلاق. وسواء أكان الموضوع معنويات المصنع أم فكرة الادارة أوالذكاء، فإن مفهوماً جديداً يدرك حدسياً في البداية.

2- وتتكون مرحلة **التمييز** الثانية من اكتشاف مكونات المفهوم وعناصره ومظاهره. والمفردات غنية بحيث تتيح تسمية هذه العوامل كلها، التي تجمعها العلوم الاجتماعية تحت اسم **الأبعاد**.

ولنأخذ حالة دراسة عن تطور بلد نام. إن مفهوم التطور مدرك اجمالياً، حدسياً. ومن أجل القيام بدراسة مادية، يجب تفكيك المفهوم وتحليله إلى مكوناته وتحت مختلف

اوسع. فالتصنيف تبعا للجنس والعمر والوضع الاقتصادي يتفق مع مايطلق عليه عامة متحولات.

(١) (4) و(41). ان لازارسفلد يتناول متن جديد هذا المخطط في مقالات مختلفة.

ظاهره، مختلف أبعاده: ايقاع التطور، وقطاعاته، والطبقات الاجتماعية، الخ.

إن مصطلح البعد الذي ماانفك استعماله يزداد، مثل مصطلح المستوى، ليس محددا بشكل أفضل. إنه يشمل معاً عنصرا كمياً، لأنه يغطي عدة متحولات مستقلة، ومستشعرة وغير محددة الهوية، وعنصرا نوعياً لأن عدد هذ المتحولات يتطلب اختياراً. والمستوى، على الرغم من التعددية، لايقدم سوى امكانية واحدة خطية، عمودية تتلائم مع عمق. والبعد يرجع، بالعكس، إلى امكانية توجيه وإلى تعددية طرق أبحاث في اتجاهات مختلفة وعلى مستويات متباينة. ويبدو البعد كذلك على أنه درجة حرية. فكلما كانت المتحولات التي يغطيها البعد كثيرة، كانت امكانيات تأثير هذا المتحول أو ذاك، أو اختياره كبيرة.

3- والخطوة الثالثة تقوم على ايجاد **أدلة الأبعاد** المعتمده. فالدليل[1] معطى قابل للملاحظة يتيح ضبط الأبعاد، وحضور مثل هذه الصفة أو غيابها في الواقع المدروس. وهذه المشكلة معقدة، لأن مقاييس فكرة بذاتها يمكن أن تتغير تبعاً للاوساط.

إن لازارسفيلد يذكر مفهوم الحذر. ومن الجلي أن الاشارات ستختلف باختلاف الموضوع إن كان صرافاً أو رجل سياسة أو رئيس مصنع أو طبيباً جراحاً. فعندما نقول عن أحدهم: إنه حذر، لاننتظر منه أن يتوافر فيه كامل جدول الشروط الخاصة التي تميز حذر الآخرين كلهم. ولكن ستكون هناك امكانية لأن تتوافر فيه بعض التصرفات الخاصة بالحذر.

ومادامت العلاقة بين كل دليل وبين المفهوم الاساسي الذي تجب دراسته محددة بصيغة الاحتمال لابصيغة اليقين فإن من الضروري أن يكون تحت تصرف العالم عدد كبير من الأدلة. إننا لانستطيع أن نحكم بذكاء فرد بناء على معيار واحد، وعلى مهارة طبيب بناء على عدد المرضى الذين شفوا فقط، وعلى قيمة كاتب اعتماداً على عدد الكتب المبيعة. وذلك لأن الذكاء معقد، والأمراض تتفاوت درجات صعوبة شفائها، ورقم مبيعات الكتب لاتدل إلا على النجاح التجاري. إن اختيار الأدلة وعددها وتدرجها تثير بالطبع مشكلات.

وعندما يكون المقصود مفهوماً سنستعمله في بحث ذي نتائج مكممة تقوم المشكلة على ايجاد أدلة كاشفة وقابلة للتكميم معاً. وعندما يكون المقصود بحثاً نوعياً، يجب أن

---

(١) لقد درست مشكلة الادلة منذ وقت قليل. ولازارسفلد هو بالتاكيد الكاتب الذي أسهم أكثر من سواه في تقدم العلوم الاجتماعية في هذه المواد. لقد كتب أن الفكرة العامة تقوم على دراسة العلاقات بين الأدلة بمساعدة الرياضيات، وعلى تحديد مايمكن أن نسميه قوة الدليل بالمقارنة مع دليل آخر ومعايرة اسهامه، بموازنتها في حالة القياس الخاصة التي ننوي اجراءها.

ولقد امتد مفهوم الدليل، فاقدا شيئا من دقته، الى الميدان الاقتصادي وبخاصة الاجتماعي. وقد تضخمت المراجع بشكل ملحوظ حول هذا الموضوع، ولكنها لاتخص مباشرة قصدنا.

تكون الأدلة غنية بالدلالة فيما يخص موضوع البحث. ففي دراسة حول دور الرجل والمرأة في الأسرة سنبحث عمن يأخذ القرار وعن أي نوع من القرارات.. حتى إننا سنسأل: من يفتح المغاسل[1] ؟ إن سيمون يبين في بحث عن الاستماع إلى الدعاوة التجارية على التلفزيون أنه توفرت الفكرة المبتكرة في التمسك بانخفاض ضغط الماء، على أنه دليل، بعد ملاحظة أن ربات البيوت كن يعدن إلى المجلى عندما لم يعد البرنامج يثير اهتمامهن[2].

4- والمرحلة الرابعة هي مرحلة **تكوين القرائن**، والمقصود بذلك القيام بعملية تركيب للمعطيات المتوصل إليها في المراحل السابقة.

إن القرينة تعبر عن تنسيق لعدة أدلة. مثال ذلك أن قرينة كلفة الحياة **قرينة تركيبية**، تنسق أسعار مختلف حسابات الميزانية العائلية، موازنة[3] تبعاً لاهميتها. وهكذا فإن اعطاء سنة مرجعية قيمة 100 يتيح متابعة متحولات القرينة.

وقد تكون القرينة متدرجة. وفي هذه الحال توضع الأدلة في ترتيب يلائم القيمة التي اعترف بها لهذه الأدلة (مثال ذلك السلم المتدرج للاتجاهات).

لنتخيل لجنة محكمي مسابقة جمال: لن تكون هناك صعوبة في منح الجائزة إن كانت متنافسة واحدة هي الأكثر جمالاً من مختلف وجهات النظر. ولكن في الواقع، هناك من تملك ساقين جميلتين وأخرى تملك عينين رائعتين، وعلى اللجنة إذا أن تضع جدولاً يضم مختلف النقاط الواجبة التدوين: عناصر الوجه، نسب الجسد، الخ[4]، لأن على هذه الأدلة أن تتوحد لكي تتيح للجنة تقدير مجموع المعطيات.

وإذا كنا حللنا مفهوم الجمال إلى أبعاد أربعة هي: النسب وسحر التعبير وأناقة الحركات واللون، واخترنا أدلة لكل منها، فإن الهدف من ذلك موازنتها واستخلاص قياس وحيد منها، تصنف اللجنة المرشحين على أساسه. إن كل دليل يحتفظ بعلاقة احتمال مع المتحول الذي نريد دراسته. ولكن الدليل الخاص قد يتغير دون أن يتغير الموقف الأساسي للفرد: فالآنسة (أ) تستطيع أن تظل الأجمل، حتى لو سمنت قليلاً. وقد يحصل كذلك أن يتطور الموقف الاساسي دون أن يكون له تأثير على دليل واحد: فالآنسة (ب) يمكن أن تكون الاقل جمالا مع احتفاظها بأنف جميل جدا. فمزية توافر عدد كبير من الأدلة هي أن

---

(١) (24)

(٢) (23bis)

(٣) الموازنة pondération هي منح صفة خاصة للعناصر المختلفة لقرينة تعيد اعطاء هذه العناصر مكانا متناسبا مع اهميتها الحقيقية. ـ المترجم.

(٤) ان الدليل هو العنصر الكاشف الكمي، اما القرينية فتتطلب موازنة وتكميما اجماليا.

يكون هناك قليل من الحظ في أن تبقى جميعا ثابتة إذا تغير الوضع الاساسي: ففقدان جمال الآنسة (ب) تترجمه سمنة اوأيضاً قلة نضارة، الخ.

ومشكلات التغيرات هذه أدت إلى عمليات تحقق وإلى تجارب، منها خاصة دراسة تعاوضية القرائن.

311ـ **تعاوضية القرائن** interchangeabilité des indices.

إن المفاهيم العلمية النفسية والعلمية الاجتماعية معقدة كثيراً في الغالب، وإن اختيار الأدلة دقيق. ومع ذلك فإن ترابطها[1] مع متغيرات خارجية يبقى ثابتاً بصفة عامة أيا كانت عينة البنود[2] itèms المختارة. وهذه الظاهرة هي تعاوضية القرائن[3].

إن مثالاً يسهل فهم هذا الوضع المجرد. لقد كان لازارسفلد[4] يدرس في معهد ماك كارثي Mac Carthy في الولايات المتحدة، موقف الجامعيين وتخوفهم، الخ. لقد كان من الضروري بناء قرينة للمحافظة، موضوعة انطلاقاً من أدلة مثل قراءات بعض الجرائد والانتماء إلى منظمة ما واقرار مبادىء معينة، الخ. وكان يمكن تصور أدلة أخرى. إن السؤال الأول هو: «هل تعتقد أن علينا أن نسمح بتكوين مجموعة من الشبيبة الاشتراكية في هذه الجامعة، إن عبر بعض الطلاب عن هذه الرغبة؟» كان يبدو دليلاً جيداً، فقد أجاب 14% من العينة أيضاً، أي 355 استاذا بالنفي. والسؤال الثاني كان يتناول رأيا، موافقا أو لا، على دعوة شخص متهم، الى واشنطن ليلقي خطابا. وقد أجاب 14% من العينة أيضا، أي 342 أستاذا بالنفي. والمهم هنا هو أن من أجابوا عن السؤالين بالنفي لم يكونوا هم أنفسهم.

إننا نلاحظ أن نسبتين متماثلتين من الاجابات عن السؤالين قد تم الحصول عليهما، على الرغم من دورة كبيرة للاجابات. والواقع أن 124 شخصا لم يوافقوا على الدعوة، ولكنهم وافقوا على تكوين حلقة اشتراكية و152 شخصا لم يوافقوا على تكوين حلقة اشتراكية ولكنهم وافقوا على الدعوة.

---

(١) بخصوص الترابط correlation راجع الملحق الاحصائي.

(٢) البند هو سؤال يطرح.

(٣) ان المفردات الانكليزية تنقصها الدقة. اننا نجد كلمة proxy او index مستعملة من اجل «دليل» في حين ان index number تنطبق على «قرينة». وهنا يترجم «الدليل: indicateur» بـ «قرينة: indice». اننا نفضل الاحتفاظ بالتمييز بين الدليل والقرينة تبعا للتعريفات المعطاة (راجع الفقرة 310، الملاحظة الاخيرة).

(٤) (4).

جدول (أ)

تكوين حلقة اشتراكية	الـــدعـــــوة			
	موافق	بلا رأي	غير موافق	المجموع
موافق	1686	95	124	1905
بلارأي	118	27	46	191
غير موافق	152	31	172	355
المجموع	1956	153	342	2451

ولان مشكلة العلاقات بين المتحولات مركزية في العلوم الاجتماعية، كان السؤال الهام الذي طرحه لازارسفلّد هو: إن وضعنا دليلا مكان اخر يبدو لنا صالحا مثل الأول فهل تتغير العلاقات التي نسعى إلى كشفها.

إن التجربة التالية تسمح باعطاء توضيح. فالسؤال المعتبر متحولا خارجيا كان يجبر أفراد العينة على القيام باختيار: «في الحالة التي يكون فيها أحد أعضاء الهيئة التدريسية منخرطا في نشاطات هدامة، بل مناهضة لأمريكا هل تعتقد أن الأهم لدى ادارة الجامعة، ان تحمي سمعة الجامعة أو أن تدافع عن حقوق أعضاء الهيئة التدريسية؟»

جدول ب

نسبة الاشخاص الموافقين على حماية حقوق الهيئة التدريسية نبعا لاجراءي المحافظة الآنف الذكر.

الموقف ازاء السماح بالخطاب		الموقف ازاء مجموعة الشبيبة الاشتراكية	
محافظ	% 46	محافظ	% 43
حيادي	% 50	حيادي	% 51
متسامح	% 70	متسامح	% 70

يمكننا أن نلاحظ توازي الأرقام. فبخصوص الموقف تجاه الدفاع عن حقوق الهيئة التدريسية، تتقارب نسب مختلف الزمر في كل من العمودين، أي أيا كان الدليل الذي نستعمله من أجل ترتيبها.

والمهم أن نعرف أن الأدلة الممكنة، في العلوم الاجتماعية، كثيرة العدد، ولكننا لانستطيع أن نستعمل منها عامة الا عددا صغيرا. وإذا اخترنا في هذه الحالة القرائن التي تعبر عن المتحول نفسه انطلاقا من أدلة صالحة، نستنتج:

1- ان الدليلين مترابطان احصائيا، ولكنهما لايرتبان الأفراد بالطريقة نفسها (الجدول أ).

2- ان هذين الدليلين يعطيان، بالقياس إلى متحول خارجي، نتائج خبرية متشابهة (الجدول ب)

إن تعاوضية الادلة هي معا مطمئنة، لأنها تبين حقيقة الصلة بين الأدلة والموضوع المدروس، ومحزنة، باعتبارها علامة نقص المنهج المستعمل الذي لايبلغ أبدا تصنيفا صرفا. ومع ذلك، فإننا بتكثيفنا الدراسات نستطيع أن نأمل في وضع أدوات قياس مماثلة لبعض الاختبارات. وفي الميادين الحديثة التي تدرس فيها المتغيرات للمرة الاولى، لانستطيع أن نستعمل أدلة مؤكدة وبسيطة نسبيا.

وهذا المثال لاجراء كلاسيكي لتكميم النوعي يبين لاطريقة اكتشاف فرضية عامة شاملة، بل كيفية التمكن من تحليل وضع، حتى لو كان على شيء من العمومية، وتدريج اهمية العوامل التي نؤثر فيه.

٦٢

312- مراجع

**1. BACHELARD (G.). – *La formation de l'esprit scientifique*, (2 B 4).
2. BERGER (P.), LUCKMANN (T.). – *The social construction of reality*, Londres, Allen Lane Penguin Press, 1967, 203 p.
3. BERNARD (C.). – *Introduction à l'étude de la méthode expérimentale*, (8 B 86).
*4. BOUDON (R.) et LAZARSFELD (P.) (ss. dir. de). – *Le vocabulaire des sciences sociales*, « Concepts et indices », Mouton, 1965, 309 p.
**5. BOURDIEU (P.), CHAMBOREDON (J. C.) et PASSERON (J. C.). – *Le métier de sociologue*, Mouton, Bordas, 1968, 430 p.
6. BOURDIEU (P.) et PASSERON (J. C.). – *Les Héritiers, les étudiants et la culture*, Minuit, 1964, 183 p.
7. BRIDGMAN (P.). – *The logic of modern physics*, Mac Millan, 1927.

*7 *bis.* CHAMBOREDON (J. C.). – *La délinquance juvénile, Essai de construction d'objet.* « R.F.S. », 1971, XII, 3, pp. 335-376.
7 *ter.* COENEN-HUTHER (J.). – *Problèmes de conceptualisation en Sociologie,* Schweiz und Soziol, Suisse (1976), 2, 129-142.
8. DI RENZO (G. J.). – *Concepts theory and explanation in the Behaviora sciences,* Random House, 1966, 302 p.
**9. DURKHEIM (E.). – *Les règles de la méthode sociologique* (63 B 170).
10. EUBANK (E.). –*The concepts of sociology,* New York, 1832.
*10 *bis.* GOFFMAN (E.). – 1961, trad., *Asiles,* Minuit, 1969, 451 p.
11. GRAWITZ (Madeleine). – *L'abstentionnisme des hommes et des femmes aux Référendums d'avril et d'octobre 1962, dans cinq bureaux de vote de Lyon,* « R.F.S.P. », vol. XV, n° 5, octobre 1965, pp. 694-973.
12. GREER (S.). – *The logic of social inquiry,* (4 B 25).
*13. HORWITZ (H.) et SMITH (E.). – *L'interchangeabilité des indices socio-économiques,* in Boudon, (4), pp. 75-78.
*14. LAZARSFELD (P.). – *La philosophie des sciences sociales,* trad., Gallimard, 1970, 509 p.
15. LAZARSFELD (P.). – *The American soldier : an expository review,* P.O.Q., vol. XIII, n° 3, 1949, Fall, pp. 378-380.
16. LEWIS (O.). – *Life in a Mexican village : Tepozlan restudied,* Univ. of Illinois Press, 1951, 512 p.
**17. MAUSS (M.). – *La prière,* in « Œuvres », t. I (133 B. 159 *bis*).
**18. MAUSS (M.). – *Essai sur le don,* in « Anthropologie et sociologie » (145 B 170).
19. NORTHROP (F. S. C.). – *The logic of the sciences and the humanities,* Cleveland, World, 1959, 402 p.
20. REDFIELD (R.). – *Tepozlan : A Mexican village,* Univ. of Chicago, 1946, 247 p.
21. REDFIELD (R.). – *The little Community,* Univ. of Chicago Press, 1956, 182 p.
22. RIVIÈRE (C.). – *L'objet social,* M. Rivière, 1969, 381 p.
*23. SIMON (J. L.). – *Basic Research Methods in Social Science,* Random House, New York, 1969, 525 p.
23 *bis.* STAFFORD (J.). – *Petite histoire des indicateurs sociaux,* Arch. Sc. Soc. coop. dev., 1978, n° 45, 69-90.
24. TOUZARD (H.) – *Enquête psychosociologique sur les rôles familiaux,* éd. C.N.R.S., 1967, 157 p.
25. WHYTE (W. F.). – *Street corner society, the social structure of an Italian slum,* Univ. of Chicago Press, 1943, 284 p.

الجزء الثاني

الملاحظة والفرضية والتجريب

أولاً: خصوصيات الملاحظة في العلوم الاجتماعية.

313 ـ 1- الموضوع الملاحظ بشري.

في العلوم الطبيعية نلاحظ وقائع بفضل أدوات قياس.

وأيا كانت الانطباعات التي يحس بها، في قاعة درجة حرارتها 20، بول الذي يصل من غرفة درجة حرارتها 0، وبيير الذي يخرج من غرفة تسخين درجة حرارتها 30، فإن ميزان الحرارة موجود ليجعلهما موافقين على أن درجة الحرارة في القاعة 20. وبالمقابل إن وجد بول درسا مملا، وكان بيير يهتم به، فإن الانطباعين صحيحان أيضا، مثل الانطباعين الناجمين عن الدفء والبرودة، ولكننا لانملك معيارا خارجيا نرجع اليه لنبين درجة الاهتمام التي ينطوي عليها درس ما.

لقد أوصى دوركهايم بمعالجة الواقعات الاجتماعية بصفتها «اشياء»، ولقد أقروا قبله بوجود واقعات بشرية مشابهة لواقعات فيزيائية، وبأن بالامكان الملاحظة بطريقة علمية موضوعية. وعلينا مع ذلك أن نعترف بأن الواقعات البشرية تنطوي على بعض الخصوصيات التي ينبغي الانتباه إليها.

والواقعة الاجتماعية وحيدة **وتاريخية** معا: «إن كل واقعة اجتماعية لحظة من تاريخ مجموعة من الناس، وهي نهاية وبداية سلسلة أو عدة سلاسل[1]». فبينما تلاحظ العلوم الطبيعية في الغالب ظواهر تتكرر، في الشروط نفسها، بصورة متماثلة، تدرس العلوم الاجتماعية وقائع لاتتكرر أبدا بالطريقة نفسها تماما، ومن هنا تأتي مشكلة التعميم وضرورة الأخذ بعين الاعتبار معا عوامل تاريخية، عامة، وكذلك سياقات خاصة.

وأخيرا تترجم الواقعات الاجتماعية في غالب الأحيان، إلى **أفعال اجتماعية** ومشاعر وتصورات جماعية.

---

(١) (8) ص 90.

وكما كتب م.موس: «إن ارتباط سلوك الانسان، بصفته اجتماعيا، بالشعور الجمعي مازال أقوى من ارتباط السلوك الفردي بالشعور الفردي. وهذه الصلة الصميمة للفعل والتمثيل هي محتمة ماإن يتعلق الأمر بالواقعات الاجتماعية[1]».

إن الأفعال والتصرفات تستطيع أن تغطي دلالات مختلفة. والملاحظة البسيطة للواقعة مهمة، ولكنها لاتكفي لالقاء الضوء على الدوافع.

إن الأم التي تصفع ابنها يمكنها أن تحبه حبا جما أو حبا غير كاف. وعندما نرى شخصين يركض أحدهما وراء الآخر يمكننا أن نعتقد أن الأول يستجر الثاني أو أن الثاني يلاحق الأول. وكما يلاحظ ذلك بدقة شديدة ا.امار[2] A.Amar : «الواقعة لحظة في تاريخ المادة، والفعل هو تدخل الانسان في العالم. فلا وجود لفعل غير بشري ولا وجود لواقعة إن لم تكن من الأشياء». ولكن الا يتطلب الادراك شيئا من التفسير؟ أو ليس مرتبطا بالملاحظ؟ إننا نتناول هنا الصفة الثانية للعلوم الاجتماعية. وإن أقررنا أن الواقعات الاجتماعية، على الرغم من خصوصياتها المشار إليها، أشياء، فإن الملاحَظ مثل الملاحِظ كائن بشري.

314 ـ 2- الملاحِظ هو ايضا كائن بشري.

وهنا تكمن واحدة من المشكلات الرئيسة للملاحظة في العلوم الاجتماعية فلا توجد أدوات قياس مثل ميزان الحرارة ومقياس ضغط السائل. إن الملاحِظ في غالب الأحيان هو نفسه أداة قياس، ومن هنا تأتي امكانية تأثيرات شخصيته ذاتها في نتائج الملاحظة وفي نتائج التفسير. إن المشكلة الأساسية هي إذا، وقد رأينا ذلك في الفقرة 225، **موضوعية** الباحث.

315ـ أدوات الملاحظة.

لقد تقدمت العلوم الفيزيائية بفضل اكتشافات أدوات مكيفة مع نوع الظواهر التي تنبغي ملاحظتها. فالمجهر في علم الأحياء والمِقراب في علم الفلك يتيحان التوصل إلى معطيات متعذرة على احساساتنا. ومبدأ المجهر بسيط: إنه التكبير. وقد مكن من الذهاب إلى ما بعد السطح الذي تمكن ملاحظته من الخارج لبلوغ مالم يكن حتى ذلك الوقت مرئيا بالعين المجردة: البكتريا والميكروبات والفيروسات الخ.

---

(١) (8) ص 134.

(٢) (1) ص 276.

وعلى الرغم من أن التفسير، في العلوم الاجتماعية، أساسي وأن البحث عن التفسير فيه مافيه من العمق، لانملك أدوات من هذا النوع. فالأدوات المستعملة: المسجلة أو بعض أدوات التسجيل الأكثر تخصصا، تمثل امكانية اعادة للملاحظة أو توسيعها أكثر مما تمثل تعميقا لها.

إن المسجلة تمكن الملاحظ من الاستماع بالقدر الذي يريد، إلى محادثة دارت بسرعة كبيرة لم يستطع معها أن يدونها كاملة. والفلم يتيح ايضا تكرار رؤية مجموعة من الواقعات لم يتوصل الى تحليلها في الوقت ذاته، أو نسيت. والمقصود في كلتا الحالتين خاصة هو اعادة، امكانية مصطنعة لاعادة التجربة وهو ما تتأقلم معه العلوم الطبيعية بشكل أفضل من العلوم الانسانية، ولكنها ليست وسيلة للرؤية بعيدا جدا، ولا لرؤية شيء اخر خاصة. ونستطيع الاقرار عند الاقتضاء، بأن الة التصوير المموهة، عندما تلغي وجود الملاحِظ، تسمح برؤية ماقدلا يحصل في حضوره.

وفي العلوم الانسانية تستطيع الأدوات المادية تحسين الاحتفاظ بالمواد: الات التسجيل، أو تسهيل استخدامها: الة البطاقات المثقوبة، ولكن على خلاف العلوم الفيزيائية، لايقدم أي من هذه الأدوات معطيات متعذرة على احساساتنا. وإن كان تقدم لعلوم الاجتماعية في جزء منه إذا عائدا إلى تحسين تقنيات البحث، فإن هذه التقنيات ترتبط قبل كل شيء بتفكير الباحثين أو المنظرين.

316ـ التفكير، أداة بحث.

إذا كانت الملاحظة تجد قليلا من امكانيات التطويل بالإعتماد على الأداة، فإنها تفيد في العلوم الانسانية من مصدر مواد لاتمتلكها العلوم الطبيعية: اللغة. إن الطبيعة لاتستطيع أن تكذب ولكنها أيضا لاتستطيع أن تتكلم. والناس يتكلمون ويكتبون ويضحكون ويرفعون الاكتاف، الخ، وهذا كله يخلق تعقيد العلوم الانسانية وصعوبتها، ولكنه يخلق أيضا غنى الواقعات الملاحظة وغنى تفسيرها. لقد تطورت تقنيات الملاحظة تبعا لهذه المادة الشفوية أو الكتابية وللتأملات التي كانت توحي للعالم بطبيعة المعطيات وحدودها وطريقة جمعها وملاحظتها وخاصة تفسيرها. إن المجهر غير موجود، ولكن المقابلة غير الموجهه، جاءت، بعد التحليل النفسي، لتحسن تقنية المقابلة، وتتيح لها التوصل إلى بعض المعطيات المتعذرة بدون ذلك. والملاحظة الميدانية تتقدم، الخ. إن تقدم وسائل البحث وأدواته ليس إذا مماثلا لتقدم وسائل البحث وأدواته في العلوم الطبيعية، ولكنه موجود رغم ذلك، وهو يستند في قسم كبير منه الى الملاحِظ.

ثانياً: الملاحظة المنظمة بدرجات متفاوتة.

317ـ درجة تنظيم الملاحظة.

إن إمكانية التجريب نادرة في العُلوم الانسانية. ولذلك فإن مرحلة الملاحظة هامة جدا. إننا نميز نمطين من أنماط التصنيف، أحدهما يتلاءم مع التصنيف الذي يطبق في العلوم الطبيعية، والآخر يتوافق مع درجة تنظيم الملاحظة.

أ) فالدرجة الأولى تتعلق **بالملاحظة غير المنظمة**. إنها تكدس، في أحسن الأحوال لاراديا، وعلى الأقل بشكل هامشي بمقدار أو بآخر، ملاحظات يمكن مع ذلك أن تثير توجها، فكرة بحث. إنه موقف عام يقوم على الاستعداد لادراك الواقعات الدالة التي قد تظهر في حقل الملاحظة.

ب) نجد بعد ذلك **الملاحظة المهيأة**. وهي منظمة. فالباحث يجمع المعطيات في ميدان محدد مسبقا، على صلة بعوامل محددة.

ج) وهناك أخيرا **الملاحظة المسلحة**. وتلك حالة استخدام الاختبارات أو الملاحظات المراقبة، يستطيع فيها الملاحظ أحيانا أن يرى دون أن يُرى. وهذان النمطان الأخيران من الملاحظة يحلان غالبا، في العلوم الاجتماعية محل مرحلة التحقق من الفرضية أو التجريب.

ثالثاً: الملاحظة المكممة بمقدار أو بآخر.

318ـ الاستعمال.

إن بحثا يريد التوصل إلى نتائج كمية (مقارنة نظم المقادير: نتائج اشاعة، أو قياس بسيط لظاهرة)، يجب عليه أن يهيء أدوات قياسه. ومع ذلك فالمقدمات التي يبدأ البحث على أساسها هي دائما فكرية ونوعية: الفرضية، والمفهوم، وصياغة الأصناف. فالملاحظة يمكن أن تكون نوعية، ويمكن أن يكون البحث كله كذلك (مشافي غوفمان[1] العقلية، ومجتمع قارعة الطريق لوايت[2])، إنها ليست أبدا كمية فقط.

---

(1) (10bis B.312).

(2) (25B.312).

أ) تستعمل **الملاحظة النوعية** عامة، 1) عندما نريد الاقتصار على **وصف** دراسة أحادية أو عندما نهدف إلى تحليل نوعي صرف (مشافي غوفمان العقلية)، 2) لدراسة **الظاهرة المعقدة** التي نريد انطلاقا منها بناء مفهوم مجرد (مثال ذلك: **روح الرأس مالية** لفيبير)، قد لاتمكن فيه الأدلة التي تتيح تكميما من اكتشاف الأساسي، 3) **لاعداد ملاحظة كمية**، عندما يكون المقصود، قبل صياغة الفرضية، اكتشاف وجود عنصر هام أو غيابه اعتمادا على صفاته بدلا من تكراره. (راجع استعمال الملاحظة غير الموجهة).

ولتهيئة تعميم (استقراء تحليلي) انطلاقا من التحليل المعمق لوضع بدلا من التأكد من الضوابط في حالات عديدة (الاستقراء الاحصائي، دراسة انعكاسات بطالة الزوج في بعض الاسر).

ب) تستعمل **الملاحظة الكمية** عندما نريد أن نستبدل بانطباعات ذاتية **نتائج محددة**: مقارنة مواقف او مفاهيم تلمح الى ظاهرات قابلة للتدرج: قياس الاستبدادية، أو عندما يبدو تعميم احصائي ممكنا: دراسات السبر.

وتستطيع المعطيات، المتحولات الملاحظة أن تظهر إما في شكل مكمم مسبقا وتؤدي إلى تعليقات نوعية (الانتحار) أو إلى نتائج مكممة، وإما في شكل نوعي وتستدعي معالجة لتحويلها والتوصل إلى عرض كمي.

319 ـ 1- **العناصر قابلة للتكميم مباشرة. أ) الاحصاءات.**

حينما تكون العناصر قابلة للتكميم مباشرة: أعداد السكان، أسعار السلع، نستطيع انطلاقا من هذا الاحصاء الحصول على أنظمة المقادير ومقارنتها ورسم المنحنيات بل نستطيع الاستطلاع والتنبؤ. فالاحصاءات والاستقصاءات تتيح معالجة الأرقام المجموعة وتساعد على اكتشاف دلالاتها.

إن الاحصاء مساعد ثمين للعلوم الاجتماعية، فهو يقدم امكانية احلال عنصر محل انطباعات بسيطة. والواقع أنه يجب ألا نثق بالتعميمات السريعة، المبنية على انطباعات شخصية. ومثال ذلك: يقولون: إن حوادث السيارات تزداد، لقد وصلت من جنيف ولكني لم أر شيئاً منها.

وفي علم السياسة تعددت تطبيقات المناهج الرياضية على المواد التي قدمتها الاحصاءات الانتخابية في السنوات الأخيرة.

والاقتراع يشكل قرينة مفيدة لأن موقف الناخب محدد وقابل للقياس. ولكن الأساسي يفوتنا، لأننا نجهل لماذا تنتخب مجموعة ما من الناخبين بشكل ما منذ زمن طويل جداً؟ لقد

استطاع البعض تحليل بعض التأثيرات: نظام ملكية الأرض، والشعائر الدينية في هذه المنطقة أو تلك، ولكن سيرورة تكون الآراء وتطورها تبقى معروفة بشكل سيء.

إن الاحصاء في أبسط أشكاله الذي هو حساب بعض الواقعات: عدد الولادات أو حوادث السيارات، يعطي نتائج دقيقة وواضحة. وحين تتطلب الواقعة رأياً أو موقفاً مثل التصويت أو الانتماء إلى حزب سياسي، لايكفي الاحصاء لأنه لايعبر عن تعقيد الواقعة. فقد قلنا: إن الواقعات الانسانية تحتاج إلى تفسير. والاحصاء في غالب الأحيان حجة، نعطي بفضله نتائج، وبهذا الشكل نتجنب البحث عن تفسيرات[1].

320ـ ب) قياس الاراء.

إننا نجد هنا استخدام الاحصاء الأكثر بساطة: فنجمع اجابات ال (نعم) وال (لا) وال (مع) وال (ضد)، الخ. ثم ننشر بفضل حساب الاحتمالات، النتائج المتوصل إليها من خلال العينة على كامل المجتمع المعني.

وهذا هو العمل الذي يعكف عليه المعهد الفرنسي للرأي العام .I.F.O.P والجمعية الفرنسية للدراسات السبرية SOFRES وعدد من المعاهد الأخرى التي تستنتج عبر الاستقصاءات وانطلاقا من أسئلة تطرح على عدد من الأشخاص، التوزع المحتمل للرأي العام في البلد. وتجب الاشارة إلى أن النتائج لم تعد تصدر عن وقائع خام: عدد الولادات والأسعار..، بل ترتبط بالطريقة التي حررت فيها الأسئلة أو طرحت، إنها إذا مرتبطة بطريقة جمع المعطيات. فالاجراء يضم الآن عنصرا نوعيا ليس قابلا للقياس مباشرة أو بدقة أكثر، لايسمح دائما بأن نثق مما نقيسه.

وإذا أردنا أخيرا أن نقيس وطنية هذا البلد أو هذا الحزب، أو درجة اندماج هذه المجموعة، فإننا لانجد عناصر مكممة مسبقا. والمقصود مع ذلك زيادة أو نقصان. فهذه المجموعة يمكن أن تكون أكثر عنصرية من أخرى، وهذه الأقلية من المهاجرين تندمج بسرعة أكبر من أقلية أخرى، وهذه الأقلية أو هذه الحكومة تمتلك سلطة أكبر من سلطة الأخرى، وهذا الحي يشارك أكثر من سواه في الحياة السياسية.. إن السؤال يصبح على الشكل التالي: هل تستطيع العناصر النوعية القابلة للزيادة أو النقصان أن تفيد من تكميم أو بدقة أكثر، من قياس؟

---

(١) دون الحديث عن الطريقة التي نظمت وفقها الاحصاءات والتصنيفات (راجع الفقرة 562 و36bis B580 و30).

321-2.- ينبغي تكميم العناصر النوعية.

إن العملية التي تقود تقنيات العلوم الاجتماعية إلى جمع معطيات نوعية بحيث يمكن بعد ذلك عرضها في شكل نتائج كمية، ليست واحدة لدى هذه العلوم كلها. إن التكميم، كما رأينا[1]، قد يعني **تعداد** وحدات متشابهة(عدد المجلات المبيعة) أو **قياس** ما يتطلب غالبا، في غياب وحدة قياس، ترتيب العناصر تبعا لنظام ما (اعتمادا على معيار بصفة عامة، راجع سلم الاتجاهات). وعندما ينبغي أن نحول المعطيات النوعية الى عناصر كمية، نستعمل أدلة. وهذه الأدلة ضرورية لترجمة الصفة إلى أرقام، ولقياس كثافة مفهوم. وعلى الصعيد التقني ينبغي تمييز عنصرين: 1) تعقيد الأداة الرياضية المستعملة، 2) الضرورات التي يفرضها التكميم اللاحق للنتائج على طريقة جمع المعطيات، إذا مباشرة، على الطريقة التي تعين هذه الضرورات الهدف وفقها أو تحدده والمستوى المراد بلوغه. والمعطيات، تبعا لطبيعتها أو لمستوى العمق الذي تتوضع عليه، متفاوتة الصعوبة وفي بعض الأحيان متعذرة على التكميم. إن محتوى مقابلة سريرية لايتحمل صياغة مثل نتائج بعض اختبارات الاستعدادات. وبشكل مباشر أو غير مباشر، حتى في المستوى الأدنى علميا، مستوى الوصف في بحث استطلاعي، يؤثر هدف القياس في البحث ويتحكم به ولكنه يحرضه أيضا. والمنهج الخاص بجمع المعطيات النوعية، حتى إن كانت غير ممكنة التكميم، يتعرض لعدوى الدقة: تنظيم الملاحظات والترتيب، الخ.

رابعاً : الفرضية hypothèse

322.- 1- تعريفها ودورها.

إن الفرضية اقتراح جواب عن سؤال مطروح. وهي تهدف إلى صياغة علاقة بين واقعات ذات دلالة. وهي، وإن كانت متفاوتة الدقة، تساعد على انتقاء الوقائع الملاحظة. وعندما تتجمع هذه الواقعات تتيح الفرضية تفسيرها واعطاءها دلالة تكون، باعتبارها متحققا منها، عنصرا ممكنا في نظرية[2]. وشروط صحة الفرضية هامة (راجع الفقرة 325). إذ إنه ينبغي أن تكون الفرضية قابلة للتحقق تجريبيا ومنطقيا. والخطوة العلمية تتطلب أن تكون

---

(١) راجع الفقرة 284.

(٢) ان النظرية اوسع لانها نظام تفسير يضم عدة فرضيات.

الفرضية مصوغة في كلمات تمكن الملاحظة والتحليل وتصميم البحث من اعطاء جواب عن السؤال المطروح. فالفرضية توحي إذا بأساليب البحث.

وبدلا من تحديد مراحل المنهج التجريبي بالملاحظة والفرضية والتجريب، كان الأصح أن نقول: سؤال، فانقطاع، فبناء، ففرضية، فملاحظة، فتجريب. ومهما يكن من أمر، فإننا نجد مع الفرضية صعوبة طرح الأسئلة الملائمة.

إن عدم الثقة واجب، كما يقول مرتون Merton، لأن أشباه الواقعات تخلق أشباه المشكلات. والخطر كبير في علم الاجتماع، لأن الناس يتصورون بسهولة المجتمع الذي يعيشون فيه[1]. ومن الضروري، قبل ارادة تفسير الواقعات بفرضية، أن نتحقق من أن الواقعات موجودة. إن معظم الاخطاء النظرية، تصدر في رأي ك. برنارد CL.Bernard من الأخطاء المادية. لقد كان ديكارت يشرح لماذا لاتستطيع الغدة الصنوبرية أن توجد الا لدى الانسان، بوقت قليل قبل أن يكتشفها نيلس ستانزان Niels Stanzen لدى الحيوانات.

وليست الفرضية مصوغة دائما دفعة واحدة في شكلها القابل للتحقق منه. فالباحث يقتصر أحيانا على أن يحدد بكل بساطة ميادين يمكن أن نجري فيها ابحاثا، أو يحدد مجموعات من المتحولات لملاحظتها، لأنها تكشف عن اطرادات. وهذا يعني أن الباحث يأمل في أن يجد فيما بعد فرضيةً، دون أن يحدد ماستكون عليه.

323.- 2- أصل الفرضيات.

إن الأسئلة التي تحاول الفرضيات أن تجيب عنها، متنوعة للغاية. فقد تنشأ من ملاحظات عادية تتناول واقعات من الحياة اليومية، أو من وقائع مكتشفة من خلال بحث له أهداف أخرى: مثال ذلك البنيسلين ومنعكسات بافلوف، أو كذلك من ظاهرات متوقعة تظهر في بحث منهجي. ويمكن أن تظهر الفرضيات أيضا على أنها نتيجة اعداد نظري صرف.

إن مرتون يميز بين فرضية العمل (الخِبري) وبين الافتراض النظري (اعداد تصوري). وفي العلوم الاجتماعية يمكن أن تتناول الفرضيات واقعات للتفسير: زيادة الجنوح، أو مفاهيم: تماسك المجموعات، أو تعميمات خبرية: التغيب في مجموعة ما مهنية اجتماعية، أو اطرادات ملاحظة: معدل الولادة والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، أو

---

(١) ومن هنا الصعوبة التي يواجهها الباحث الذي يؤخذ عليه أنه يجد ماكان يعرفه الناس جميعا سابقا أو يبين أن المقصود أحكام مسبقة، في ان يكون لااجتماعيا.

مخططات تنظيم اجتماعي ونتائجها: تماسك فريق عمل في ورشة، أو أخيرا تناقضات بين ملاحظات جديدة ومفاهيم سابقة.

إن التغيرات الاجتماعية توجة البحث في معظم الأحيان ومن هنا كانت الفرضيات. ولذلك ينبغي أن ينظر إليها على أنها ميادين خاصة، مصدر للمشكلات. إن علم اجتماع قضاء أوقات الفراغ لم يظهر في عصرنا دون سبب، وكذلك الدراسات حول الاشاعة وشروط الحياة في تجمعات الأبنية الضخمة أو المدارس الداخلية.

والفرضيات تتعلق، بالتأكيد، **بالمستوى الثقافي** الذي تتطور فيه العلوم الاجتماعية.

فنماذج البحث في بلد صناعي لن تكون هي نفسها في بلد زراعي. يضاف إلى ذلك أن القيم الأخلاقية والدينية والثقافية وأسلوب الحياة ستوحي بأبحاث وتقم مفاهيم خاصة لكل بلد. والسعي وراء النجاح والسعادة الفردية أدى في الولايات المتحدة إلى أبحاث حول مايمكن أن يسهلهما، ومن هنا كان تعدد المفاهيم المتعلقة بأشكال التكيف أو التلاؤم.

وإذا كانت الفرضيات تنشأ من أسئلة مطروحة فإنها تتعلق أيضا **بمستوى العلم ذاته**، وبقيمة النظريات الموجودة، وبتنوع المفاهيم المستعملة ودقتها. وهي ترتبط أخيرا بالباحث، بصفاته الشخصية ومعارفه وخياله واتقاد ذهنه، وكذلك بتجربته السابقة وبالطريقة التي استجاب بها لهذه التجربة.

إن مجمل عناصر بعض الفرضيات يمكن أن تتجمع، ومع ذلك فقد لايصوغها عالم بل اخر. إن توماس هنري هوكسلي Thomas Henry Huxly عندما قرأ كتاب: **أصل الأنواع** لداروين صرخ متعجبا: أي حمار أنا لأنني لم أفكر بذلك؟.

324 ـ 3- نماذج الفرضيات

إن الفرضيات تتنوع في الاتساع وفي النوعية. فبعضها لايتناول الا هدفا ضيقا، ولكن بعد ذلك يكون قابلا للتعميم على ميادين أخرى: فالفرضية الناتجة عن دراسة القيادة في مجموعة صغيرة، يمكن أن تطبق على مجموعات أخرى أو على أشكال أخرى من القيادة.

وعلى الرغم من تنوع الفرضيات الممكنة، توجد غالبا في العلوم الاجتماعية نماذج أبحاث، أكثر من سواها، وفرضيات متشابهة، يمكن تصنيفها تبعا **لمستوى تجريدها في** ثلاثة فئات:

أ) فرضيات تفترض وجود **التشابهات**. إنها، بالكاد، فرضيات، وهي على أية حال تقتصر عامة على تكميم توزعات تصرفات. مثال ذلك التثبت من أن معدل الطلاق مرتفع في فئات ذات دخول مرتفعة. وهذا النوع من الفرضيات يصحح في الغالب احكاما مسبقة، وإن كان يؤكد ماكنا نعرفة، فإنه على الأقل يقدم ايضاحات.

ب) فرضيات تفترض وجود صلات منطقية انطلاقا من **ترابطات خبرية**. وهذه مثلا حالة بعض التصرفات الخاصة التي نجدها في عدد كبير من مجموعات الاقليات. والمقصود هنا تمحيص الاستنتاجات، من أجل الاحتفاظ بالصفات المشتركة لدى مختلف المجموعات، القادرة على تفسير سلوكها المتشابه. إننا نشهد، على صعيد الواقعات، شيئا من الاعداد لتمييز الأساسي.

ج) فرضيات خاصة بعلاقات بين **المتحولات التحليلية**. وبينما يتيح النموذج الأول من الفرضيات التحقق، وأحيانا قياس بعض الاختلافات، ويتيح النموذج الثاني تسجيل التشابهات، يتطلب النموذج الثالث وهو الأكثر اعداد، صياغة علاقات بين المتحولات المعقدة، ومثال ذلك تأثير المستوى الاقتصادي أو مكان السكن أو عدد السكان أو الدين، الخ، في معدل الخصب. وفي الحالة التي يؤخذ فيها بعين الاعتبار فقط **العوامل النوعية**، **يجب أن تثبت الفرضية صحة النظرية المفسرة المقترحة** إما في اطار البحث المجرى وإما تجاه ظاهرة غير متوقعة وإما للحلول محل **نظرية سابقة**.

325 .ـ 4- شروط الصحة

أيا كان أصل الفرضية فإنها غير ممكنة الاستعمال الا ضمن بعض الشروط. فقبل كل شيء **ينبغي أن تكون قابلة للتحقق منها**. ومن أجل ذلك ينبغي أن تستعمل مفاهيم يمكن الاطلاع عليها، أي ينبغي أن يكون المصطلحان اللذان تربط بينهما الفرضية محددين، بطريقة اجرائية إن أمكن ذلك، وعلى أية حال، بطريقة تسمح بملاحظات دقيقة. أن ك. بوبر يلح على الطابع الآني للفرضيات التي يمكن أن يثبت بطلانها، ولكن حقيقتها غير قابلة للاثبات. ويرى هذا الكاتب أنه لا اثبات ممكن لطابع فرضية متعذر دحضه قطعيا. وهو يفضل مصطلح «الدحض: réfutation» على «التشويه falsification».

وعلى الصعيد العملي، يجب أن تقحم الفرضية بعد ذلك **واقعات حقيقية** والا تنطوي على أحكام قيمة مثل: جيد، سيء، يجب. . ،الخ.

إن الفرضية التي ترى أن اطفال فضليات ربات البيوت هم الذين يدرسون بشكل أفضل، لاتعني شيئا، لأن معيار أفضل ربة منزل قد انعدم. وبالمقابل يمكننا أن نفترض أن مستوى الدخل يؤثر في شرط عمل الأطفال، فالأطفال الذين يعمل والدهم يحصلون على افضل النتائج المدرسية. إن هذه الفرضية قابلة للاثبات ومثبتة في الواقع.

وينبغي أن تكون الفرضية **محددة**، أي ألا نضيع في عموميات. وإن أردنا اختبارها فيجب أن تؤدي إلى اقحام عوامل محددة، أياً كانت الفكرة العامة التي تصدر عنها، وذلك

يتطلب قرائن كاشفه لهذه العوامل.

ومثال ذلك فرضية أن المشاركة السياسية تزداد مع مستوى الاعلام، تفترض أننا نحتفظ بقرائن كاشفة لمستوى الاعلام (مستوى التعليم، قراءة الجرائد، التلفزيون، الخ) وللمشاركة (التصويت، الانتساب إلى حزب ما، حضور الاجتماعات، الخ).

يجب أن تصاغ الفرضية عادة بكلمات قابلة للتحقق منها بتقنية خاصة. وستقوم المشكلة بعد ذلك على معرفة كيفية الانتقال من التحقق الجزئي الذي قدمته التجربة في وضع معين إلى مجمل الأوضاع المتضمنة في كلمات الفرضية. إنها المشكلة الأساسية لملاءمة العلم ذاته مع محتوى الواقعات التي يحاول تفسيرها.

وينبغي أن ترتبط الفرضية أخيرا بنظرية موجودة، أي أن تكون **متطابقة مع المحتوى الحالي للعلم**. إن الفرضية لاتنبثق بمعزل عن المعارف المكتسبة سابقا. إنها ليست وهما وإن كان من الممكن أن يصبح الوهم فرضية.

326ـ العنصر العشوائي.

إن التصور التقليدي الذي عرضناه فيما سبق، يقلل كثيرا من أهمية دور الفرضية في العلوم الاجتماعية، عندما يجعلها مرتبطة بنظريات موجودة. إن الفرضية في العلوم الاجتماعية تلعب، كما يلاحظ هـ.لوفبفر[1]، دورا خاصا يتوقف على تعقيد الظواهر المدروسة، بل على **طابعها العشوائي** خاصة. وفي حين أن الاحتمال الاحصائي يستقرىء تنبؤات انطلاقا من الماضي، يتطلب مفهوم العشوائية، المكتسب الحديث لنظرية الاعلام، استطلاعا لحقل الاشياء الممكنة، يصبح فيه خيال الباحث دليلا ذا قيمة كبيرة. إن هـ.لوفبغر يضيف إلى نماذج الفرضيات التقليدية التي يتحقق منها بالتماسك والتطابق مع الواقع الجامد، **الفرضية الاستراتيجية** التي يتحقق منها، ولكن على الصعيد التجريبي، في الممارسة والواقع الدينامي.

327.ـ 5- قيمة الفرضيات.

لقد صنع العلم من لماذا. ولكن من الصعب أن نميز مسبقا الفائدة العلمية لفرضية. فهذه الفائدة قبل كل شيء ذاتية. إن باحثا ما يمكن أن يشغف بميدان ما خاص، ربما بدا لآخرين تافها. وقد تبدو الفرضية هامة في بعض الأحيان بسبب من نتائجها التطبيقية: أصل

---

(1) (6)

السرطان، أسباب الجنوح. وفي بعض الحالات تهم الفرضية النظرية والبحث التطبيقي معا. وحقيقة تقديم الفرضية لنظرية موجودة، بعدا جديدا، يعطيها فائدة ملموسة مباشرة.

خامساً: التجريب أو التحقق من الفرضية.

328ـ انواع التجريب المختلفة.

إن مراقبة الأثر الناتج في وضع معين عن التعديل المراد لمتحول (مستقل) في متحول اخر (تابع)،ومعالجته وملاحظته تشكل **التجريب المحرَّض** expérimentation provoquée وهو مرحلة أساسية في العلوم الفيزيائية والطبيعية. وهذا النمط من التجريب نادر في العلوم الانسانية. وفي الحالات التي يكون التجريب فيها ممكنا يوشك الوضع المصطنع أن يعدل ردود الأفعال. والتجريب ليس لحسن الحظ ضروريا في كل علم. فقد تقدم علم الفلك بدونه. والحقيقة أن التجريب يخص قبل كل شيء البرهان. لقد غدا التجريب نوعا ما ضامنا للمنهج، مادام البرهان غير ممكن الا ضمن بعض شروط الدقة.

والتجريب المحرض، وهو الأكثر شيوعا، يقدم للباحث متحولات طبيعية ماكان بامكانه أن ينظمها بذاته. ويتقلص التجريب عمليا إذا إلى ملاحظة منظمة للنتائج.

وأحد أمثلة **التجريب المحرّض** كوّنه البحث عن الترابطات بين سرطان الرئتين والتدخين. والأرقام الشديدة الوضوح تتيح تصور علاقة سبب بنتيجة. ومع ذلك فبغياب تجريب حقيقي، لانستطيع أن نبعد امكانية وجود عامل اخر، يفسر دفعة واحدة التدخين وسرطان الرئة، كتهيج الاعصاب مثلا la nervosité.

إن الكتاب السوفييتيين يميزون بين التجربة الحقيقية والخبرة التي تتوافق مع الفرق البسيط الذي حدده ك. برنارد «أو امكانية التوصل إلى التجربة دون القيام بتجارب من خلال التأمل الملائم في واقعات محددة جيدا[1]».

والأكثر أهمية في المنهج التجريبي من التجريب ذاته هو منطقه الذي يمكن أن يتلاءم مع العلوم الاجتماعية بشكل كبير. ولم يكن ذلك مقبولا دائما، ولكن أعمال علماء اجتماع مثل شابين Chapin وغرينوورد Grenwoord، وتأملاتهم، وتأثير علماء الاجتماع الأوروبيين (ولاسيما الألمانيون) وتنظيم البحث الملموس خاصة، دفعت الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى اعتبار أن منطق المنهج التجريبي يجب أن يلهم كل بحث علمي، في هذا

---

(١) (7B.86) ص 593.

الميدان كما في سواه، مع التجريب أو بدونه[1] .

329- مراجع

1. AMAR (A.). – *Recherche d'une méthode pour les sciences humaines,* « Revue philosophique », 1948, p. 276.

*1 *bis.* BOURDIEU (P.). – *Le métier de sociologue* (28 B 170).

1 *ter.* BUNGE (M.). – *Development indicators.* Soc. Inc. Rev. Intern. 1981, 9, n° 3, 369.385.

*2. CHAPIN (F. S.). – *Experimental designs in sociological research,* (5 B 299).

2 *bis.* CHOMBART DE LAUWE (P. H.). – *Le rôle de l'observation en sociologie,* « Revue de l'Institut de Sociologie Solvay », n° 1, 1960, pp. 27-43.

2 *ter.* CHOMBART DE LAUWE (P. H.). – *L'observation expérimentale en Sociologie,* « Bull. Sté statistique », décembre 1963.

*3. DOBY (J. T.) [ss dir. de]. – *An introduction to social research,* Harrisburg the Stackpol Company, 1954, 275 p.

*4. GREENWOOD (E.). – *Experimental Sociology, a study in method,* New York, Morningside Heights King Crown Press, 1945, 104 p.

5. LAZARSFELD (P. F.). – *Problems in methodology,* in MERTON : « Sociology-to-day », pp. 39-79 (149 B 170).

6. LEFEBVRE (Henri). – *Critique de la vie quotidienne,* 2e éd., L'Arche, t. I, 1958, 272 p., t. II, 1961, 360 p.

*7. LEMAINE (G.) et LEMAINE (J. M.). – *Psychologie sociale et expérimentation,* (17 B 198).

7 *bis.* LOFLAND (J.). – *Styles of reporting qualitative field research,* « Amer. Soc. » 1974. 9, n° 3, pp. 101-111.

8. MAUSS (M.). – *Divisions et proportion des divisions en sociologie,* in : *Œuvres* éd. Minuit tome III 1969, p. 178 à 267.

9. MERTON (R. K.). – *Sociology to day* (149 B 170).

9 *bis.* SELTIZ (C.), WRIGHTSMAN (L. S.), COOK (S. W.). – *Les Méthodes de recherche en Sciences Sociales,* trad. Montreal, ed., H.R.W., 1977, 610 p.

10. SOCIAL FORCES. – *Scientific medium of social study an dinterpretation,* Baltimore, Williams and Wilkins C° (Quaterly).

11. STOUFFER (S.). – *Some observations on study design,* « Am. Jour. of Sociology », janvier 1950, LV, p. 355.

12. WILLER (D. E.). – *Scientific sociology. Theory and method,* Prentice Hall, 1967, 131 p.

(١) راجع الفقرات 861 ومايليها. امثلة التجريب في الميدان وفي المختبر.

الفصل الثالث

مستويات البحث

330 ـ عموميات حول مفهوم المستوى: المفهوم النشوئي.

لتتصور الآن العلوم الاجتماعية لا ضمن المراحل المنطقية للمنهج، بل ضمن اطار الهدف الذي تسعى إليه، وبكلام اخر تحت قبة الهدف العلمي أو مستوى التفسير الذي تتيح بلوغه.

إن مفهوم المستوى في معناه التقليدي والقديم نشوئي. وهو يخص ظهور خصائص جديدة في التطور التاريخي.

إن ظهور الحياة ثم الشعور يشكلان مثلا مستويين مختلفين. وعلماء السلالة وعلماء الاجتماع النشوئيون كانوا يصنفون بعض المجتمعات تبعا لبعض المعايير، ومن ذلك المعايير التقانية: جني الثمار أو الزراعة، واستعمال مختلف الأدوات الزراعية: المعزقة، المحراث البسيط والمحراث الأكثر تقدما، وبعضها الآخر تبعا لمخطط يضم مراحل مرت بها الانسانية كلها: المشاعية، نظام الأمومة[1]، نظام الأبوة[2].

وهذا التصور النشوئي للمستوى يقدم مزية إعادة وضع المفهوم ضمن منظور تاريخي والاحتفاظ بالمظهر المتحرك للواقعات الاجتماعية، القابلة دائما للظهور في اشكال جديدة.

إن مصطلح المستوى ظهر حديثا بدلالة مختلفة. وقد شاع استعماله في اللغة الدارجة محدثا بذلك خطر غموص في المستوى العلمي.

331ـ المفهوم التدرجي.

يرى هـ. لوفبفر[3] أن هذا المفهوم، بالمعنى المجازي، قد استعمل في البداية في اللغة الدارجة على الشكل التالي: «على مستوى قائد الشرطة، على مستوى الوزير أو مدير المكتب» الذي يعبر هكذا عن تدرج مجتمعنا وانتشار البيروقراطية فيه، دون أن يحدد مداه

---

(١) أي نظام المجتمع القائم على سلطة الأم ـ المترجم.

(٢) أي نظام المجتمع القائم على سلطة الأب ـ المترجم.

(٣) (5).

العلمي. وأيا كان أصل المصطلح، فإنه يبقى مستوحياً معناه الحقيقي، الذي يشمل فكرة العمق: مستوى البنزين، مستوى الماء، التي تستدعيها مصطلحات: درجات ومخططات ومراتب.

إن فكرة المستوى توحي إذاً بتدرج، ولنقل بالأحرى، من أجل تجنب أي عنصر قيمة، إمكانية قطع. إن مستوى ما يضم دائماً مستويات أخرى. يضاف إلى ذلك أن المستوى لايحدد الا جانياً من الواقع. إنه ليس مفهوماً جامداً أو كاملاً. والواقع لايستوفى بما ليس الا لقطة ومنظوراً أو مشروعاً مستقبلياً، أي شيئاً ننتظر نتائجه.

332ـ المفهوم الدينامي.

وأخيراً يستدعي المفهوم الدينامي ضمنياً اختلافات، تعددية، وهو لايتعارض مع مفهوم الوحدة الكاملة totalité، ولكنه يستبعد الاستمرارية في اللحظة، بين المستويات كلها، لا الاستمرارية التاريخية لبعضها. إنه يتطلب على الأرجح تداخل المستويات، أي أنه ينبغي أن يكون متصوراً في مظهر متحرك ودينامي. ويشمل المستوى أيضاً عنصراً ثابتاً، هو بنية الأقسام التي تكونه، كما يشمل أيضاً حركية لبعض هذه العناصر. «لقد كتب لوفبفر أن الكون لايمكن تصوره مثل بناء صارم، ولا مثل نهر متحرك، بل مثل تفاعل بين المستويات لا حدود له[1]».

ويبقى هذا المفهوم، على الرغم من غموضه، ملائما لشرح تعقيد الموضوع سواء أكان المقصود مستوى التحليل في اقتصاد الوحدات الصغرى أو الكبرى أم مستوى التحليل في العلوم الفيزيائية والطبيعية: على مستوى الخلية أو على مستوى الذرة. إن هذا المصطلح يستعمل غالبا على خطأ محل: (بخصوص à propos de).

والمفهوم أساسي في العلوم الاجتماعية وضروري. إنه الوحيد الذي يتيح تفسير تعقيد الطبيعة البشرية ويوفق بين معطيات البحث المتناقضة أحيانا. إن البحث يرمي تماما إلى تحقيق أهداف تأخذ موقعها على مستويات مختلفة. إن مقابلة عميقة كما يدل على ذلك اسمها، تختلف عن استبانة رأي سطحية. وإن بحثا تشخيصيا في ورشة يقع على مستوى يختلف عن مستوى دراسة أحادية لمدينة صغيرة. وليس باستطاعتنا أن نحدد بشكل مسبق المستويات الممكنة كلها. فبعضها يوجد بكثافة في العلوم الاجتماعية، ويتباين تبعا لعمق الهدف المنشود. وما نعنيه بذلك مفهوما الوصف description والتصنيف classification

---

(١) (٥) ص 124.

اللذان يسميان أحيانا تحديد الهوية identification والتفسير explication.

وهذه المستويات الثلاثة توجد لا في مرحلة استعمال التقنيات تبعا لنمط الأبحاث المجراة فحسب بل أيضا في الميدان الأشمل للعمليات العامة التي تهم كل علم من العلوم الاجتماعية. وبهذه الطريقة نستطيع، في علم السياسة، أن نصف مؤسسة أو أن نسعى عبر تبويب ما إلى أعداد تصنيف أو أيضا أن نجد تفسيرا لاستمرار نظام من خلال تحليل نظامي. ونجد في علم الاجتماع، خارج نطاق عمليات وصف النظم الاجتماعية أو قطاعات التنظيم الاجتماعية، اتجاها مزدوجا: **تبويبا** وهو الأقدم، ويرمي إلى تصنيف المجتمعات تبعا لبعض النماذج الكبرى (راجع تونييس، الفقرة 135)، **وتحليلا**، وهو الأحدث، ويرمي إلى بناء نموذج نظري لتفسير عمل العناصر التي تشكل جزءا من النظام الاجتماعي، واستمرارها وتغيرها.

الجزء الاول

الوصف والتبويب

اولاً: الوصف

333ـ الأهداف.

يمكن أن تشكل هذه المرحلة هدف البحث نفسه: مثال ذلك الدراسة الأحادية لمدينة ما، التي تستهدف وصفا لمظاهرها كلها. ويمكن أن تعد أيضا خطوة أولى للبحث، وهي خطوة وصف أعراض وضع اجتماعي ما تبعا للمنهج السريري. والوصف يمثل المرحلة العلمية الأقل اعدادا، وهي المرحلة التي لانعرف فيها دائما ما نبحث عنه، لأن المشكلات ما زالت غير مطروحة ولأن الفرضية لم تسمح بعد بانتقاء العناصر الأكثر أهمية. وهي تنطبق على خطوة الملاحظة. وستكون هذه الخطوة ذاتها موجهة بمقدار أو بآخر نحو بعض المشكلات، ما دامت انتقائية ومنفصلة بمقدار أو بآخر.

والوصف المعتبر مستوى بالقياس الى التبويب والتفسير، يضم عدة مستويات ممكنة. فبإمكاننا أن نحاول وصف رأي عام قومي أو مشاعر تحس بها مجموعة من الأفراد. ويستطيع الوصف أن يستكشف بعمق متفاوت الدرجات.

334ـ عقبات يجب تجنبها.

يجب تجنب غياب المفهمة من جهة، وهذا الغياب يشكل جزءا من البحث كما بينا ذلك بخصوص الملاحظة. إننا لانستطيع وصف كل شيء، تحت طائلة قصر الوصف على تراكم واقعات بلا دلالة. والمفهوم، في غياب الفرضية، يفرض نوعا من النظام ويتيح تعميما للمعطيات لاحقا.

ويجب من جهة ثانية رفض المفهمة غير الملائمة وعمليات التقسيم الاعتباطي. فالوصف ينبغي أن ينطبق على الواقع. والباحث يجب أن يكون إذا قادرا على فهمه وعلى تصوره.

لقد أخذ على العديد من الأبحاث السلالية أنها استخدمت، لوصف بعض المجتمعات

القديمة، مفاهيم، ولغة صادرة عن المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث، وأنها بدت، من هنا، غير قادرة على تفسير واقع غريب عنها.

ولكن وصفا جيدا وتحليلا سديدا لايكفيان، على الرغم من فائدتهما. إن دور العلم، بعد كل حساب، هو بلوغ التفسير، مرورا في الغالب بمرحلة التصنيف.

ثانياً: التصنيف

335ـ **مفهوم التصنيفية** typologie

لقد قامت احدى الخطوات الاولى في العلوم الطبيعية على تصنيف الحيوانات والنباتات في النوع أو النمط أو الأجناس تبعا لصفاتها الأساسية. وهذا يمثل جهدا تجريديا. وقد كان على العلوم الاجتماعية أن تبلغ أيضا هذه المرحلة من التنظيم والتصنيف، التي تتيح المقارنة. لقد وصف علماء السلالة والاناسة أنماط مجتمعات تبعا للعادات أو الاشياء: العصر البرونزي والعصر الحجري. وكما كان سيمياند يكتب: «ليس الحاضر، والراهن بما هو عليه، موضوع علم الاجتماع، بل النموذجي.»

336ـ **النمط والصنف** type et catégorie.

من المفيد أن نحدد الفرق بين النمط والصنف ما دام المقصود التصنيف. لنقل في البداية: إن كل صنف يتطلب عودة إلى مفهوم في حين أن المفهوم يمكن أن يوحي بتصنيف أو لا. وهكذا فإن الصنف «مشغوف» لايفهم الا تبعا لمفهوم «الشغف»، في حين أن مفهوم التفكك الاجتماعي قد لايكون له أصناف، إن لم تكن أكبر أو أصغر، لتطبق على واقع ما زال معروفا بشكل سيء.

إن الصنف مثل المفهوم يعمّم، ولكن على مستويات تجريد قد تكون أدنى بكثير. ولكن للصنف هدفا عمليا: إنه ينظم ويبوب في حين أن المفهوم يصنف، ولكن لا ليبوب مجموعا، بل لينتقي من خارج واقع غير منظم. فمفهوم الحرمان frustration يتيح تعرف بعض الواقعات، ولكن يجب توفر أصناف من أجل تنظيمها. إن المفهوم أكثر استقلالا وتوحدا، أما الصنف فيتطلب في غالب الأحيان أصنافا أخرى، وهو يدرك بكل سيء إن كان منعزلا. والصنف بالقياس إلى النمط، مجرد منذ البداية، ما دام مرتبطا بمفهوم وهو إذا منفصل تقريبا عن الواقعات التي ينظمها. والنمط على العكس، لم يصبح مجردا الا عبر عملية خاصة، وهو يحتفظ من أصله بطابع أكثر حسية. إنه يندمج غالبا في الصنف الذي

يوضحه. وهكذا فإن مفهوم الانطواء على الذات introversion يعطي صنفي: منطو ومنبسط، والنمط الانطوائي يوضح الصنف.

والفرق الكبير بين النمط والصنف ينجم عن أن الصنف يتطلب نظاما، تبويبا قائما بالتأكيد على خصائص، ولكنه يتطلب أكثر من النمط متوسطا ولايرجع، على أية حال، إلى فكرة النموذج أو المثال. إن قسم الملابس الجاهزة في مخزن كبير يمكن أن يضم الأصناف: الكبير والوسط والصغير التي تتيح ترتيب المقاسات المتماثلة في كل فرع، ولكن عارضة الأزياء هي ستمثل نمط «المراة الطويلة الشقراء». وكذلك عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات يمكن أن نتفحص صنفي النظام البرلماني والنظام الرئاسي مع ما يشتملان عليه من فوارق، ونعد تصور النظام الرئاسي النمط. إن هذه الأمثلة تبين لنا أن الصنف يميز ليجمع أفقيا بينما ينتقي النمط ليخصص غالبا في حركة عمودية.

337ـ **تطور مفهوم النمط.**

وفي حالة العناصر الحسية: الشعر الحنطي والأنف الأقنى والوجنتين الناتئتين، يثير التجريد قليلا من الاعتراض. إن التجريد في العلوم الاجتماعية، وإن كان، كما يصرح دوركهايم، ناتجا عن تحليل مطبق أصولا على واقعات ملاحظة جيدا، ينطوي في الغالب على مشكلة تفسير الواقعات وتحديد الأساسي. لقد رأينا كيف تصور فيبر النمط المثالي، ولكن هذا النمط يبني بطريقة تقريبا ذاتية وحدسية، كانت تتفق مع مرحلة لتحليل الصفات والنعوت متقدمة قليلا، وغير مكيفة مع دراسات كمية للعلاقات.

لقد استبدل أحد الكتاب الاميركيين المعاصرين: بيكر[1] بالنمط المثالي مصطلح «النمط المبني». وهو يرى أن قيمة النمط لا ترتبط بتلاؤمه مع الواقع بمقدار ما ترتبط بقدرته على تفسيره. إن خاصية النمط هي تنظيم الواقعات الملاحظة بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة. ويجب أن تتيح كثرتها التنبؤ مع شيء من الاحتمال، انطلاقا من أحداث تمت في حالة محددة، على الرغم من طابعها الوحيد، بما سيحصل في حالة أخرى.

إن النمط الذي ابتعد عن نظرية فيبير هو، في رأي بيكر، مفهوم ذو طبيعة خاصة تتيح التنبؤ بالحدث.

---

(١) (2) ص 10.

338ـ النمط الحسي.

لقد عدل تقدم الاحصاء والتحليل النوعي والكمي مفهوم التصنيفية. فالأنماط المغالية مثل المناخ الحار والمناخ البارد لن يكون لها، في لغة علمية، فائدة في اليوم الذي نحصل فيه على ترتيب محدد لدرجات الحرارة.

وضرورة التحقق ماديا من واقع الأنماط المدركة بشكل مجرد، طبقت في البداية، في علم النفس حيث مفهوم النمط قديم جدا. وقد أتاح التحليل العاملي تحديد صفات بعض الأنماط، المحس بها حدسيا.

إن احدى حالات الانتقال من النمط المثالي الى تعريفه بسلم، في العلوم الاجتماعية، يقدمها تصنيف سبرانجر Spranger، الذي يوزع الناس تبعا لنظام القيم الذي يشدهم أكثر: القيم النظرية والاقتصادية والدينية، الخ.

وعلى صعيد علم النفس الاجتماعي، يميل استعمال الاختبارات والتحليل العاملي وسلالم الاتجاهات، أكثر فأكثر، إلى احلال الأنماط المعرفة بطريقة واضحة محل الأنماط المصممة بطريقة انطباعية.

339ـ التصنيفية المنهجية.

يبين لازارسفيلد أن تحليل سلسلة ملاحظات ناجمة عن بحث يمكن أن ينطوي على كمية من التصنيفات تسير من الترتيب البسيط للصفات دون أن يكون بينها علاقات، على المستوى الوصفي، إلى تصنيفية منهجية يتصف كل نمط فيها بعدد من النعوت. إن تصنيفا ما وإن لم يكن كاملا يمثل مرحلة هامة، لأننا لا نستطيع اكتشاف علاقات بين تفصيلات غير منظمة. ولكي يكون هذا التصنيف مفيدا يجب أن يحتفظ في البداية بالعناصر الدالة، المميزة، أي توجيه الفرضيات في اتجاه صحيح. وهنا سيطرح السؤال الذي سنجده في مرحلة الملاحظات الكيفية كلها: هل نستطيع تعلم التصنيف؟ هل هناك قواعد تحب ملاحظتها من أجل بناء تصنيف؟ إن قواعد الاحصاء تطبق بخصوص الأنماط المعدة انطلاقا من عناصر كمية، وتلك حالة علم النفس التفاضلي. وعندما يكون موضوع الخلاف عناصر نوعية، لايوجد منهج ولاتقنية بالمعنى الدقيق، فالمقصود الذكاء والحدس ومعنى العناصر الحسية الهامة، بل المقصود بعد كل حساب المعالجة الدقيقة لهذه العناصر.

وبهذا الشكل نجد إلى جانب الأنماط الوصفية الملائمة لمجموعة خاصة، مثل

مختلف أنماط اليهود الذين لاحظهم هـ. ويرت[1] H.Wirth ، دراسات تتضمن أنماطا اجتماعية، تندمج دلالتها في نظام اجتماعي أوسع. وتلك حالة معرض «أنماط الياقات البيض» التي رسمها س.و ايت ميلز[2] C.Wright Mills أو تلك أيضا حالة أنماط أكثر تجريدا تتوافق مع التنظيمات الدينية لفون ويز Von Wiese أو مع أنماط التأثير لمرتون.

340ـ بناء النمط.

يصرح لازارسفيلد أن التصنيفية الأكثر كمالا التي نستطيع أن نتوصل إليها انطلاقا من عناصر نوعية هي تلك التي «يكون كل نمط فيها مشتقا بجلاء من التنسيق المنطقي للصفات الجوهرية[3] .»

إنها حالة دراسة ريسمان Riesman عن المشاركة التي يخلط فيها عنصرين: المعرفة والاهتمام أو اثارة الاهتمام بالمشكلات السياسية، فيحصل بهذا الشكل على أربعة أشكال للانتماءات السياسية الممكنة. ويبدو أنه ينبغي أولا اكتشاف الأصناف الجوهرية أو الخصائص، ما دام بالامكان تنظيم عملية بناء نمط ما خبريا. وبهذه الطريقة اكتشف س.و.ميلز ست سمات بارزة، تؤثر في وضع العمل. وحين توجد هذه الصفات كلها مجتمعة يكون لدينا نمط «الحرفي البارع»، والا فإننا نجد أربعة وستين تنسيقا ممكنا لست صفات ليس لها جميعا بالتأكيد الأهمية ذاتها[4] .

ومن هذه التأملات جميعا نستخلص في النهاية الانطباع المحبط بابعاد حظوظ اكتشاف المراة المثالية، كما يراها ماملينغ Memling أو رينوار Rénoir، لنتوصل إلى الثقة بوجودنا ازاء المرأة النمط المتوصل إليها بالصورة النموذجية. ولنقبل، بجهد أخير، ان الأمر لايتعلق بذلك رغم كل حساب. أولاً، إن عددا كبيرا من المشكلات سيفلت دائما من التنظيم. يضاف إلى ذلك أن مفهوم النمط المدرك اجماليا كما تستعمله اللغة الدارجة حينما تصرح أن السيد x هو نمط الفلاح الصغير أو أن السيد y هو نمط المناضل، يحتفظ بفائدته وتسويغه. وبدءا من اللحظة التي نريد فيها أن نقارن، ونحلل، ونثبت، ونطور وعلى أية حال نفهم، أي أن نتكلم لغة العلم، علينا أن نتصرف بطريقة منظمة، مع احتمال أن نقوم أحيانا بخطوات صغيرة في الموضع الذي يحقق فيه الحدس قفزة. وحتى في حالات الأنماط المبنية

---

(١) في (1).

(٢) (6).

(٣) (1).

(٤) وهنا تتدخل عمليات «تقليص» تتيح تنسيق الانماط في مجموعات اقل عددا.

علميا بهذا الشكل، لانستطيع أن نغض النظر عن الحدس. ومهما يكن من أمر فهو ضروري من أجل اكتشاف العناصر الأساسية. وليس المقصود أن نربط بشكل آلي بين السمات كلها أو الأصناف كلها كما تتطلب ذلك الصورة النموذجية، بل كما يقول لازارسفيلد «يقوم الفعل الاستراتيجي على «الاحساس» بالصفات الهامة التي ستكوّن النمط وتساعدنا أخيرا على حل المشكلات التي تهمنا[1] .»

وإن شددنا على الادراك الحسي والصارم للنمط فلأن مصطلح التصنيفية في الوقت الحاضر يشهد محاباة وغموضا مساويين لمحاباة مصطلح البنية وغموضه. لقد كان علماء السياسة يعتقدون بانحطاطهم إن انتهى كل مؤتمر دون أن تقترح فيه تصنيفية. وهكذا فإن جدولا أو تعدادا أو حتى تصنيفا لايستطيع أن يكوّن تصنيفية. وبيكر محق في تأكيد أننا لانستطيع بناء نمط في بداية بحث ما. فالواقع أن تحديد صفات النمط ينطوي على معرفة العناصر، ومن هنا سيكون استخلاص الأساسي والدال. ولنضف أنه إن كانت التصنيفية قديمة مثل العلم وكونت مرحلة تصنيف أولى مستعملة غالبا فإن من الصعوبة بمكان أن يحكم عليها في ذاتها. والحقيقة أن التصنيفية أو ما تغطيه أو ما تنطوي عليه لا يمكن أن تدرك الا تبعا للنظام الفلسفي الذي ترتبط به، ومن هنا تأتي صعوبة اعطائها تعريفا كافيا. إن النمط المثالي لا يمكن أن يفهم خارج نطاق نظام فيبير الفرداني المثالي، أما النمط الحسي الذي تحدث عنه لازارسفيلد فيرتبط بتصور خبري للبحث. وكما كتب غورفيتش[2] : «تكون الأنماط لا لوضع صور جامدة بل لتشجيع التفسير في علم الاجتماع.» فمن الطبيعي إذا أن نستطيع فصل الأنماط عن الاتجاه، بل عن النظرية العامة التي تنتمي إليها.

---

(١) (1) ص 108.

(٢) (4) ص 23.

*1. Barton (A. H.), Lazarsfeld (P.). – *Some functions of qualitative analysis in social research*, in : Lipset « Sociology today » (129 *bis* B 170), pp. 195-122.
*2. Becker (H.). – *Sociologie interprétative et typologie constructive*, in : Gurvitch (90 B 159 *bis*), pp. 77-99.
3. Doby (J. T.) (ss dir.). – *An introduction to social research* (3 B 329).
3 *bis*. Foucault (M.). – *Les mots et les choses*, Gallimard, 1966, 398 p.
3 *ter*. Goblot (E.). – *Essai sur la classification des sciences*, Alcan, 1998.
4. Gurvitch (G.). – *Traité de sociologie* (90 B 159 *bis*).
5. Lefebvre (H.). – *Critique de la vie quotidienne*, 2 éd. L'Arche, t. I, 1958, 272 p., t. II, 1961, 360 p. (6 B 329).
6. Mills (W. C.). – *The intellectual craftmanship*, in : Gross « Symposium » (13 B 25), pp. 25 à 53.
7. Mills (W. C.). – 1961, trad. *Les cols blancs*, Maspero, 1966, 368 p.
8. Martindale (D.). – *Sociological theory and the Ideal type*, in : Gross « Symposium » (13 B 25), pp. 55-91.

الجزء الثاني

التفسير L'explication

342ـ 1 ـ أزمة التفسير وأسبابها.

إن الشرح اجابة عن سؤال لماذا. لقد كتب ميلز في منطقه: «إن الواقعة الخاصة تفسر عندما نحدد قانونا أو قوانين أخرى يكون هذا القانون نتيجة لها.» إن الأزمات العديدة التي تجاوزتها العلوم الانسانية وخاصة علم الاجتماع، كما يشير إلى ذلك غورفيش، كانت دائما مرتبطة بمشكلة التفسير.

وعندما طالب دوركهايم بأن يفسر المجتمع الواقعات الاجتماعية، أدان تفسير المجتمع بعنصر قد يكون خارجا عنه. وهذا المطلب يحدد التفسير ولكنه لايعرفه.

ونجد بين أبحاث التفسير اتجاهات متنوعة: اتجاهات تريد أن تبالغ في التفسير وتصب في فلسفة التاريخ وفي البحث عن غاية للمجتمعات، وتفسيرات، على ما يبدو، غير كافية وجزئية: من ذلك العودة إلى العوامل السائدة أو أيضا مماثلة التفسير لاحتجاج بسيط، والاستعمال المبالغ فيه للتصنيفية أو للدراسات الأحادية أو للاحصاء، وأخيراً الخلط بين التفسير والادراك. وهذا الادراك الضروري في العلوم الانسانية (ضرورة ادراك المعنى الذي يعيشه الممثلون الاجتماعيون) ينبغي الا يكون بديلا للتفسير: إنه بحث علمي مترجم إلى مصطلحات موضوعية.

343ـ أ) تجزؤ العلوم الاجتماعية.

يستطيع بعض العلوم الاجتماعية الخاصة، بسبب ميدانه المحدد، أن يقدم تفسيرات جزئية، ولكننا لانقيس على ذلك علم الاجتماع. ان هـ.لوفبفر وج.غورفيتش يجدان في تجزؤ العلوم الاجتماعية، الذي يجزىء الواقع أحد أهم أسباب تخلف علم الاجتماع. وكما يقول غورفيتش: إن استطعنا أن نسوغ وجود قطاعات: علم اجتماع الدين، والقانون والتربية، فان هذه الميادين «لايمكن تمييزها عن بعض الا في **نقطة الانطلاق لا في نقطة**

الوصول[1] .»

إننا نكشف، كما يقول لوفبفر[2]، عن عرضين متناقضين: تسلطية العلوم الانسانية من جهة، باسم وحدة الانسان وفي الوقت نفسه نسبوية، نشأت من تقسيم للعمل منظم ضمن أطر الجامعة. ونجد تفسيرات ضمن اطار التجزيء أو المصلحة الخاصة لكل علم: من ذلك التفسير التاريخي والتفسير الاقتصادي، الخ، أو تفسيرات بالارجاع من مخطط إلى اخر ومن علم إلى اخر.

ولاشك في أن ردود الفعل الفردية بصفتها تفاعلا متبادلا يمكن الاحتفاظ بها في علم النفس الاجتماعي ولكن السببية والتفسير في علم الاجتماع يجب أن يأخذا موقعهما في المستوى الذي تتكامل فيه هذه العمليات الصغيرة كلها وتظهر في بعد اخر.

وموقفا التجزيء والارجاع يعزز كل منهما الآخر، ولكن التفسير في كلتا الحالتين مشوه ومتعذر، ومن هنا كانت محاولة احلال الوصف محله: الدراسة الاحادية او الادراك.

وإذا كان تقسيم العلوم الاجتماعية، الذي يطعن فيه الكتاب موضوع خلاف بحق، فإن التهرب من التفسير في علم الاجتماع يجب، بعد كل حساب، أن يفسر بأسباب أكثر عمقا. فالتحقق من أن سيارة لاتصل إلى الهدف لأنها تسير في الاتجاه غير الصحيح، لايقول لنا لماذا وجهت توجيها سيئا. وهكذا فإن ما كنا نريد أن نعرفه خاصة هو هذا. إن حالات القصور هذه كلها هي بلا شك سبب أزمة التفسير في علم الاجتماع، ولكن يبدو جيدا أنها ناجمة عن طبيعة علم الاجتماع ذاتها أكثر مما هي ناجمة عن عجز علماء الاجتماع. يجب الرجوع إذا إلى هذه الطبيعة لفهم الصعوبات الموجودة والتساؤل عن الاشياء الخاصة في ميدان علم الاجتماع التي تجعل التفسير صعبا جدا.

344ـ ب) التفاوت الزمني.

إن مشكلة التفسير التي تعالج في مظهرها التطوري يمكن أن تتوضع على مستويين.

أولهما يخص ما يعتبره ر. جيرود R.Girod التفاوت الزمني بين أساليب الوصف التي تأخذ مكانها في الوقت الحاضر، أكثر فأكثر غالبا، على مستوى علمي وبين تصورات تفسير يعود تاريخها إلى حقبة سابقة. وهذا التأخر للقسم التفسيري يمكن أن يصدر من جهة أخرى في جزء منه عن أن علم الاجتماع ذاته سلوك اجتماعي. فليس السبب عجز علماء الاجتماع

---

(١) (6) ص 10.

(٢) (10).

بل ربما كان الخجل أو الحذر الذي يفرضه عليهم مجتمع لم تثر فيه مشكلة التغير الارادي للأوضاع الاجتماعية. وليست امكانيات التجريب منخفضة فحسب بل إن دراسة العمليات ذاتها محدودة، ومن هنا كان «عدم كفاية تصوراتنا النظرية في موضوع الدينامية الاجتماعية المادية. إننا نعتبر مستوى الحياة عامل التأثير. . . ولكننا نجهل كيف يعمل[1] .»

ويجب أن نذكر أيضا أن السوفييتيين الذين تتوافر لديهم امكانية تجميع التجارب، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي، تستهدف، دفعة واحدة، دراسة الواقع ولكن أيضا تغييره، يعترفون بأن التجريب ليس الأسلوب الأفضل للوصول إلى التفسير. فقد صرح ي.س. ماليسيف I.S.Malisev أن الرجوع إلى تجربة هو في الحقيقة تهرب من التحليل النظري. إن التجربة المادية لا يمكنها أن تعوض عن نظرية اقتصادية ظاهرية[2] .

والمستوى الثاني لتطور التفسير أكثر تعقيدا. فهو يكمن في قلب الآفاق، الذي يميز القرنين التاسع عشر والعشرين بالقياس إلى القرون السابقة. فهناك تفسيرات غائية finalistes وغيبية قبل القرن الثامن عشر، ثم تأتي نظرية جان جاك روسو التي تضع مقابل التفاعلات الاجتماعية والمجتمع طبيعة بشرية سابقة.

345ـ مطلب الوحدة الكاملة.

إن اكتشاف علم الاجتماع يرجع إلى القرن التاسع عشر، وموضوعه هو المجتمع بمجمله. إن علم الاجتماع، كما يقول جان بياجيه: «يعتبر الفرد بتصرفاته وسلوكه وظيفة لهذه الوحدة الكاملة لاعنصرا موجودا مسبقا، في حالة العزل[3] .» فالمشكلة التي يطرحها التفسير الاجتماعي مرتبطة إذا بمفهوم الوحدة الكاملة.

إن الوحدة الكاملة المدركة حدسيا في تطبيقها على علم الاجتماع تبدو أولا مثيرة لتعقيد العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وارتباطها. وكل فعل بشري هو دفعة واحدة فيزيائي وعضوي ونفسي واقتصادي واجتماعي، بحيث ينبغي علينا أن نتصور الوحدة الكاملة دون خلط ودون فصل. إن كلا من المصطلحات: النفسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والفيزيولوجية، الخ، يحدد ماهية ودرجة من الواقع ومناخا علميا، توصلت إليها قرون من التحليل.

---

(١) (5).

(٢) (9) ص 309.

(٣) (15) ص 199.

وكما يقول هـ. لوفبفر: «يحدد علم الاجتماع بالاقتصاد بالاضافة إلى شيء خاص: هو العلاقات الانسانية بما هي عليه[1].»

346ـ الوحدة الكاملة مفهوم فلسفي.

لقد حاول الفلاسفة جميعهم الوصول إلى تصور الكون بصفته وحدة كاملة.

إننا نجده لدى هيراقليطس Héraclite في العصور القديمة. وهيجل هو الذي سيعطيه أهميته كلها، وكارل ماركس بعده سيعطيه شكله المادي: «إن الانسان يمتلك كائنه الشامل بطريقة شاملة، إذا، بصفته انسانا كليا» (مخطوطات عام 1844)

والوضعية التي جزأت مختلف ميادين علم الاجتماع، أهملت الوحدة الكاملة ولكنها ستعود بتألق على المسرح، وهذه المرة دون عدوى ايديولوجية، مع عالم الاناسة مارسيل موس. لقد عرف موس علم الاجتماع بأنه علم يطبق منهج أخذ الصورة الاجمالية على دراسة الظواهر الاجتماعية الكلية.

«وبعد ان قسّم علم الاجتماع وجرّد بشيء من الافراط، قسريا، يجب أن يجهد في تعويض كل شيء.. فدراسة المادي الذي هو الكل كاملا ممكنة وأكثر جاذبية وأكثر تفسيرا في علم الاجتماع منه في سواه. وفي هذه الظاهرات الاجتماعية الكلية تظهر دفعة واحدة وفجأة أنواع النظم الاجتماعية كلها. إن الواقعات الاجتماعية الكلية.. تحرك.. وحدة المجتمع الكاملة[2].»

وهذا التصور لموس، عن علم اجتماع وعن تفسير للظاهرات الاجتماعية الكلية يعارض أسبقية الشعور الجمعي وروحانية دوركهايم المفرطة، وإن كان فكره يبدو أحيانا، أيضا، حاملا بقايا تأثير نفسي. ويقلص موس أيضا وجهة نظر فيبير التي تميز الفهم من التفسير، وتعارض أي فصل بين التاريخ وعلم الاجتماع. وما من شك في أنه لم يستطع استخلاص نتائج تصوره كلها، في غياب الاعتراف بقيمة الجدلية، ولكننا ندين له لا باستخلاص مفهوم الوحدة الكاملة من سياقه السياسي فحسب بل أيضا بتتويجه. وهو نجاح يُدفع ثمنُه اليوم باستعمال للمصطلح مبالغ فيه غالبا.

---

(١) (10).

(٢) (13) ص 147.

347ـ الوحدة الكاملة مفهوم اجتماعي.

إن ماركس ينادي بالانسان الكلي. ويطالب علماء الاجتماع بظاهرات اجتماعية كلية. فكيف نتصور الانسان الكلي وهو عنصر من الكل الذي هو المجتمع؟ كيف نتصور وحدة كاملة تغير العناصر التي تتكون منها باستعمال الأدوات المستمدة من هذه العناصر ذاتها؟ لقد قدمت ثلاثة أنماط من التفسير.

أولها يقوم على أن أي عالم اجتماع لا يقبل بالتصريح بأن الكل مكون من مجموع خصائص العناصر. والحل الثاني، وهو حل دوركهايم، يرى أن الكل أو المجتمع يضيف خصائص جديدة للعناصر التي يركبها. ولكن الانتقال من الشعور الفردي إلى الشعور الجمعي لا يحول المشكلات. فهي تحتفظ من أصلها النفسي بطابع سببية روحية غير مقبولة في علم الاجتماع. ومن هنا كان الحل الثالث وهو حل النسبوية وعلم الاجتماع المادي.

إن عيب معظم التفسيرات الاجتماعية هو أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أن الفكر يصدر عن الفعل وأن مجتمعا ما، كما يقول جان بياجيه، «هو أساسا نظام نشاط، تتكون التفاعلات الأولية فيه، بالمعنى الدقيق، من أفعال يغير بعضها البعض الآخر.. فعن تحليل هذه التفاعلات في السلوك ذاته يصدر إذا تفسير التصورات الجماعية أو التفاعلات التي تغير شعور الأفراد[1].» فكما كتب ماركس في رأس المال: «إنه (الانسان)، عندما يؤثر بحركاته في الطبيعة الخارجية ويحولها، يحول في الوقت نفسه طبيعته ذاتها.»

وبعد أن رأينا بسرعة العوائق التي يجب تذليلها والشروط التي يجب توافرها لبلوغ التفسير سنتناول الآن البحث التقليدي عن التفسير بالسببية.

348.ـ 2- التفسير والسببية. أ) السببية في العلوم.

هناك عدة أنماط للسببية لاتتطابق من جهة أخرى مع مفهوم التفسير. إن الهمجي الذي يقتل عدوه بسهم مسموم، لديه فكرة واضحة عن السببية ولكنها محدودة. وقد يكون تفسيره خاطئا ومتعلقا بقيمة الطقوس موضوع الدراسة أكثر من تعلقه بقيمة السم. فالسببية لا تتطلب إذا بالضرورة التفسير، فهل يتطلب التفسير اكتشاف السببية؟ إننا نستبعد الاسباب ذات الطابع الغيبي لنتمسك بالسببية العلمية.

إن مفهوم السببية في العلوم الفيزيائية والطبيعية كان يستعمل مفاهيم بسيطة تؤدي إلى مفهوم القانون: الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج ذاتها. لقد قلبت الفيزياء الكوانتية

---

(1) (15) ص 201.

والفيزياء الذرية هذين المفهومين، وعلماء اليوم يشككون فيهما. إن تفسير نتيجة تجربة يعني فقط التأكد بعد فوات الأوان أنها لا تناقض نظرية سابقة، بل أن ذلك لا يعني عموما القدرة على التنبؤ. ففي معظم الحالات، يعترف بالقوانين الاحصائية وحدها، المبنية على حساب الاحتمالات. ومع ذلك، فدون أن ننكر مسبقا صحة القوانين السببية، يبدو من الحكمة أن نميز الميادين التي تطبق فيها هذه القوانين من الميادين الأخرى كالحياة المادية والسياسية والاجتماعية، التي لا تطبق فيها في الحالة الراهنة لمعارفنا.

349ـ ب) السببية في العلوم الاجتماعية.

إن مفهوم الوحدة الكاملة في العلوم الاجتماعية سيمنح السببية مظهرها الخاص. والموضوع هو ايجاد عوامل مترابطة أكثر مما هو ايجاد واقعة مولدة.

لقد كتب لوفبفر في شرحه لهيجل: «إن علاقة السبب بالنتيجة لاتعبر الا بطريقة ناقصة، مجزأة، أحادية الجانب عن الواقع وحركته. فالواقع يقدم نفسه للتحليل، مثل تشابك صلات، تشابك أسباب بنتائج، فكل سبب يرجع إلى سبب اخر، وكل نتيجة تصبح بدورها سببا.. وأخيرا وخاصة تؤثر النتيجة في السبب والعكس بالعكس. إن السبب لا ينطفىء في النتيجة كما في السببية الشكلية (ارسطو). وعلاقة السبب بالنتيجة تنطوي إذا، بعمق متفاوت، على ارتباط. فالسبب والنتيجة ليسا سوى حركتين للترابط الشامل، وبهذا الشكل ننتقل من السببية إلى تبادلية الفعل أو الفعل المتبادل[1].»

ومادام الباحثون لم يتجاوزوا الخبرانية الوصفية البسيطة فإن مفهوم السببية والتفاعل يجتاح بالتدريج العلوم الاجتماعية. وقد اقترحت هذه العلوم قوانين تطور، ولكنها تقتصر على اثبات سلسلة متوالية اكثر من اقتصارها على تفسير. وبتأثير من طبيعتها ذاتها، تتكشف عن تطبيق صعب في علم الاجتماع، مادامت لاتحترم طابع عدم الاستمرار في هذا العلم[2].

---

(١) (11) ص 63.

(٢) ان ج. غورفيتش يستبعد مفهوم القانون في علم الاجتماع ليتمسك بامكان الانتظامات النزاعة régularité s tendancielles: مثال ذلك ان اعراضا اقتصادية وسياسية واجتماعية في نمط معين من المجتمعات تنتهي عامة باستيلاء العسكريين على السلطة، والمتحولات المتشاركة الوظيفية covarrations fonctionnelles: ومثال ذلك نمو الولادات بعد الحرب، واخيرا الاندماج في مجموعات حقيقية، فبعض الواقعات تبدو محددة دون أن ندري بأية عوامل كان ذلك: إن الصلات بين الأجيال تتنوع تبعا للطبقات المختلفة وأنماط المجتمع المختلفة. اننا ندمج هذه الواقعات في المجموعات التي تخصها.

ويتلو مفهوم التطور مفهوم التغير الأكثر حداثة، الذي يحتل المكان الأول في اهتمامات علماء الاجتماع: نظريات التقدم، والتحديث التي تحاول الاجابة عن الأسئلة التي أثارتها الثورات التقنية والسياسية في البلدان المصنعة وبلدان العالم الثالث. ولكن علماء الاجتماع المشتتين بين مفهوم الوحدة الكاملة المفهوم[1] فهما سيئا وبين الصورة المزيفة للقانون في العلوم الطبيعية، يبحثون عبثا عن نظرية عامة تفسر تعقيد الأوضاع المادية.

إن ر. بودون يأخذ على علم الاجتماع المعاصر أنه يطالب لكل افتراض من افتراضاته ببعد شمولي، في حين أنها لا تستطيع أن تبلغ الا دلالات محدودة، إنه يأخذ عليها باختصار الافتقار إلى التواضع[2]. إنه على حق حين يؤكد (منضما إلى رأي مرتون)، «إنه لا توجد نظريات علمية للتغير الاجتماعي الا جزئية ومحلية[3].» إنه يصر أخيرا على ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار عاملان أساسيان يجعلان البحث عن السببيات صعبا بشكل خاص في العلوم الاجتماعية: وهما المصادفة والذاتية. وتحت تأثير الوضعية ووجهات النظر الحتمية يميل علماء الاجتماع إلى أبعادهما. أما علماء الفيزياء وعلماء الأحياء فيهتمون بالمصادفة مع ذلك بشكل متزايد، ولكن شخصية الممثلين الاجتماعيين تتعلق بالعلوم الاجتماعية التي تعقد كثيرا مهمتها. وحينما يكون المقصود عالما معقدا يجعل تدخل الكائنات الحية فيه التكرار غير متوقع، تزداد صعوبة بناء مفهومي السببية والقانون وتطبيقهما بمقدار زيادة الفاصل بين السبب والنتيجة.

350- ج) السببية الداخلية والسببية الخارجية.

لقد كتب ر. باستيد الذي تبنى نظرية غورفيتش «السببية المفردة» أن فعالية أنماط التفسير المختلفة تجبر على العودة إلى مفهوم السببية. وما يأخذه على مفهوم السببية القديم هو أنه يأخذ مكانه خارج المكان الزمان، عندما يؤكد أن الأسباب نفسها تؤدي إلى النتائج نفسها. وعند ذاك يصبح علم الاجتماع بلا تاريخ ولا جغرافيا.. ولا ناس.

«والواقع أن الأسباب تعمل في بعض البنى المكانية أو الزمانية وأنه ينبغي علينا أن نعيد إدماج الجدلية، تلك التي دعوتها بالتزامن، مثل جدلية الديمومة، في تصور الأفعال السببية[4].»

---

(١) راجع الفقرة 345.

(٢) راجع الفقرة 353.

(٣) (3).

(٤) (1).

ويضيف ر. باستيد بعد ذلك أن من الممكن أن تميل الأسباب نفسها، في مستوى معين، إلى أن تؤدي إلى النتائج نفسها، ولكننا لا نستطيع أن ندركها لأن «هذه العوامل، تتدخل في الواقع في العديد من التركيبات المختلفة.» وفي هذه الحالة ترتدي أشكالها الظاهرية، مظاهر متباينة وخاصة بحيث يصعب تحديد هويتها. وقد تأخذ السببية أيضا شكل شروط ظهور الظاهرات أكثر مما تأخذ شكل السببية، والمعني عند ذاك هو **الترابطات لوظيفية** Corrélations fonctionnelles.

إن ر. باستيد يميز في السببية المفردة: **السببية الداخلية**، وهي سببية الوسط ذاته، من **السببية الخارجية**، ولكن هذه وتلك تعملان بطريقة واحدة دائما. ومفهوم السببية المفردة يسمح بأن نفسر لماذا ستثير الحضارة الغربية، وهي سبب خارجي، نتائج مختلفة تبعا لعملها في هذا الوسط الداخلي أو ذاك: المجتمع الذي ينسب فيه إلى الأم، والمجتمع الذي ينسب فيه إلى الأب، والمجتمع الاقطاعي.

وتتحقق م. ميد، من ذلك في تقريرها إلى اليونسكو: «عمليا، يمكن أن يستجر تحويل تقني تقسيما جديدا للأعمال، ويعدل بهذا الشكل العلاقات بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء[1].»، الخ. يضاف إلى ذلك أن السببية الداخلية تمثل الوجه الآخر للمشكلة، أي الانتقاء الخاص الذي يثيره مثلا دين ما في بلد ما. إن دين يوروبي قد أدمج بهذا الشكل عناصر من الدين الداهومي المجاور، ومن الدين الاسلامي المستورد، ومن الدين الكاثوليكي، الخ. لقد لفت ر. باستيد الانتباه إلى أنهم قالوا: إن علم الاجتماع المعاصر استبدل بالتفسيرات السببية القديمة تفسيرات في صيغة وضع او مظهر. ويبدو أن المقصود هنا على الأرجح متمم للتفسير أكثر منه معارضة لمفهوم السببية، لأن الوضع الاستعماري، مثلا، ومظهر حضارة ما يشكلان الأطر، «يكونان القنوات التي تمر بها السببية الخارجية، والوسط الذي تعمل من خلاله السببية الداخلية (التي هي تقريبا هذا الوسط المؤثر)[2].

351ـ د) السببية والزمن

إن واحدة من الصعوبات الأساسية للتفسير السببي في علم الاجتماع تقوم على محاولة التوفيق، في دراسة التفاعلات بين تفسير **وراثي** (أي بالسوابق)، **تعاقبي** (يأخذ بعين الاعتبار التتابع في الزمن)، وبين تفسير **تزامني**، أي لايعني الا بالراهن وبتوازن اللحظة والعناصر الضرورية التي تؤثر فيها وتشتمل عليها. ولو لم تكن الوحدة الكاملة هذا الكل

---

(١) في (1).

(٢) (1).

المتحرك، من نوع «الطارىء» و«الفوضى»، لكان باستطاعتنا، دون شك، أن نفسر الحاضر بالتطور التاريخي. ولكن الحالة ليست كذلك.

وكما يلاحظ جان بياجيه: «تتعلق المشكلة خاصة ببنية التفسير الاجتماعي ذاتها تبعا لتأرجحها بين السببية والاستجرار. من الجلي أن علاقة السببية تعاقبية، مادامت مرتبطة بتعاقب في الزمن، في حين أن صلة تضمّنٍ تزامنية، مادامت تتكون من صلة ضرورية خارج الزمن[1]».

وهذه الثنائية في الاتجاهات نجدها ثانية بين السبب والقانون. فالقانون يجعل الماضي يؤثر في الحاضر والمستقبل، وهو يسير في اتجاه الاستمرار والتجانس والكم، في حين أن السبب لايتكرر بالضرورة ويتطلب عدم التجانس والنوعي. ولذلك فإن ج.غورفيتش يقترح مصطلح «السببية المفردة» للترابطات التي يمكن أن تنشأ في شروط معينة ولاتتكرر[2].

352 ـ 3- **التفسير والنظرية.**

إن نتائج الدراسة التي أجرتها عام 1978 مجلة **عالم الاجتماع الاميركي** عن مفهوم النظرية بينت أن علماء الاجتماع الاميركيين لم يكونوا يتصورون المفهوم بالطريقة نفسها. ويرى بعض الكتاب أننا نستطيع تجميع التعريفات في ثلاثة أصناف: 1- تصور **شكلي**. إن ر.ارون يرى أن النظرية نظام افتراضي استنتاجي تكونه مجموعة من القضايا عرّفت مصطلحاتها بدقة... ووضعت انطلاقا من مفهمة للواقع المدرك أو الملاحظ. 2- تكوّن النظرية في رأي مانهايم Manheim نظاما من المعتقدات، **ايديولوجية**. وهي تتيح، بتنوعها مع التاريخ، فهم الحقبة التي تثيرها. 3- النظرية **المفسرة**. وهي تساعد في فهم عصر (مثال ذلك ريسمان وغوفمان). ويرى غولدنر Gouldner ونيسبت Nisbet أن النظرية الجيدة هي التي تعطي للواقع معنى.

والكتاب الذين فسروا الدراسة يأسفون لأن النظريات، في الوقت الراهن، تقتصر على أجزاء من الواقع صغيرة جدا، ولارابط بينها. يقول غورفيتش: إن التفسيرات كلها في العلوم كلها تقوم على نظريات. وهذه النظريات يمكن أن تتغير وإن لم تكن فائدتها الا آنية، إن لها وحدها قيمة تفسيرية حتى عندما تعتبر فرضيات عمل بسيطة. فهي، من جهة، تثير بحثا عما هو خفي، أي أنها تساعد في طرح أسئلة، ولكنها فوق ذلك تجيب عنها، وتسمح بتفسير وأحيانا بتنبؤ، الخ. ولكن الجدلية وعلم الاجتماع يتطلبان، وقد قلنا ذلك، وحدة

---

(١) (15) ص 217.

(٢) (12bis).

كاملة. إن تصور وحدة كاملة يتطلب تفسيرا كليا. وإن تناولنا هذه الوحدة الكاملة بجدية، فليس هناك من تفسير إلا إذا أخذ مكانه في قلب الوجود، وهذا يقتضي نظرية للانساني وللانسانية. وهذا مافهمه كونت وهيجل وماركس. والمقصود هنا محاولات تفسير قد أخفقت، ولكنها، بعد كل حساب، نظريات عامة طرحت مشكلة مستقبل الانسانية. إن كل أزمة هي علامة فقر. ولذلك يجب أن نمتلك شجاعة القول: إن أزمة التفسير في علم الاجتماع تجد اليوم علتها في غياب نظرية للانسان.

إن النداء لبناء نظرية عامة واستعمالها هو موضوع معروف جيدا منذ حقبة اوغست كونت، ولكن عندما يتعلق الأمر باكتشافها أو حتى بتحديدها، تبدو العوائق متعذرة الازالة. وهل من الممكن في الحالة الراهنة لمعارفنا أن نتصور نظرية عامة؟ إن اينشتاين لم يخلف كبلر. فقد كانت قرون من التأمل والتجارب ضرورية لتقدم العلوم الفيزيائية.

353ـ نظرية عامة او نظرية متوسطة؟

يرى مرتون أن مهمة علم الاجتماع في الوقت الراهن تقوم على التقدم المترابط على الأصعدة التالية: نظريات خاصة تتناول سلسلة محدودة من المعطيات التي تفسرها، وكذلك أعداد تصور مفهومي أعم، قابل لتعزيز هذه المجموعات النظرية الخاصة. إننا بعيدون عن نظرية للانسان. ويبدو أنه في غياب القدرة في الوقت الحاضر، على اكتشاف اطار مفهومي متكامل، وقد يكون ذلك سبب انحراف النظريات كلها، يبقى موقف مرتون حذرا. وهذا الموقف يحترم دفعة واحدة مطلب البحث المادي وضرورة التوجه نحو تفسير، أي نظرية يدرك الجميع ضرورتها، ولكن دون وضعها في المستوى ذاته ودون صياغة متطلباتها كلها بجلاء.

354 ـ مراجع

*1. BASTIDE (R.). – *La causalité externe et la causalité interne dans l'explication sociologique*, « Cah. Inter. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 77-99.
2. BOUDON (R.) et LAZARSFELD (P.). – *L'analyse empirique de la causalité*, Mouton, 1966, 301 p.
3. BOUDON (R.). – *La place du désordre*, P.U.F., 1983, 245 p.
4. CUVILLIER (A.). – *Manuel de sociologie* (46 B 159 *bis*).

*5. Girod (R.). – *Le passage de la description à l'explication dans le cadre de la sociologie concrète*, « C. Int. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 100-113.
**6. Gurvitch (G.). – *La crise de l'explication en sociologie*, « C. Int. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 3-18.
7. Gurvitch (G.). – *Traité de sociologie* (90 B 159 *bis*).
8. Hempel (G.). – *Aspects of Scientific explanation and other Essays in the philosophy of science*, Free Press, 1965, 505 p.
8 *bis*. Kahl (R.). – *Studies in explanation. Reader in the Philosophy of science*. Engl. Cliffs, Prentice Hall, 1963, 363 p.
9. Lavigne (M.). – *Les expériences économiques en U.R.S.S.*, Annuaire de l'U.R.S.S., 1965, C.N.R.S., pp. 291-309, (5 B 329).
*10. Lefebvre (H.). – *De l'explication en économie politique et en sociologie*, « Cah. Int. Soc. », vol. 21, juillet-décembre 1966, pp. 19-36.
*11. Lefebvre (H.). – *La notion de totalité dans les sciences sociales*, « Cah. Int. Soc. » vol. 18, 1955, pp. 55-78.
12. Mac Iver (R.). – (1942), trad. fr. *La Causalité Sociale*, in « Sociologie au 20e siècle », 1947, pp. 120-140.
12 *bis*. Mattenzi (M. L. M.). – *A note on the Notion of Theory*, « Quality Quantity », Pays-Bas (1977), II, n° 1, 67-71.
13. Mauss (M.). – *Sociologie et anthropologie*, P.U.F., 1950, 389 p.
*14. Merton (R. K). – *Éléments de méthode sociologique*, (149 B 170).
*15. Piaget (J.). – *Introduction à l'épistémologie génétique*, P.U.F., 1950, 3 vol. Vol. III. *La Pensée sociologique*, 344 p.
16. Piaget (J.). collab. de Bunge (M.), Halbwachs (F.), Kuhn (Th.) et Rosenfeld (L.). – *Les théories de la causalité*, P.U.F., 1971, 212 p.
17. Piaget (J.), collab. de Garcia (R.). – *Les explications causales*, P.U.F., 1971, 192 p. (t. XXVI, Études d'épistémologie génétique).
17 *bis*. Prigogine (A.). – *La nouvelle alliance*, P.U.F., 1980, 302 p.
18. *Quality and quantity*. « L'analyse causale en logique économique et en sociologie », nos 1-2. Janvier 1967, éd. R. Boudon, G. A. Gille.
19. Smelser (N. J.). – *Essays in sociological explanation*, Prentice Hall, 1968, 280 p.
20. Zetterberg (H. L.). – *On Theory and verification in sociology*, 3e éd., Bedminster Press, 1965, 177 p.

الجزء الثالث

مناهج مقترحة لبلوغ التفسير

355ـ مختلف المناهج المقترحة في علم الاجتماع لبلوغ التفسير.

إن المنهج، وهو وسيلة للوصول الى مظهر من مظاهر الحقيقة وللاجابة بشكل خاص جدا عن سؤال: «كيف»، مرتبط بمشكلة التفسير. وعرض المناهج المختلفة يصطدم بغموض المفهوم الذي أشير إليه سابقا، وكذلك بتباين المستويات التي تأخذ موقعها عليها، وباتساع التفسير الذي تستهدفه وأخيرا بمختلف اللحظات من تطور البحث الذي تطبق عليه.

وسندرس هنا الخطوة الفكرية الأكثر أهمية، التي تقدم أنماطا من التفسير كاملة بمقدار أو بآخر، تسمى بسبب ذلك غالبا مناهج.

أولاً: المنهج المقارِن la méthode comparative

356 ـ 1- نظرة تاريخية.

في رأي علماء الاجتماع العضوانيين[1] organicistes الأوائل أن المجتمع لم يكن بمقدوره أن يخضع للمنهج التجريبي، بسبب من ترابط عناصره من جهة، فتغيير شيء فيه كان يعني المجازفة بتغيير توازن المجموع، ومن جهة أخرى بسبب أبعاد المجتمع، فمن غير الممكن ملاحظة كل شيء فيه. بقي إذا **المنهج المقارن**[2]. إن غياب امكانية التجريب يجعل من المقارنة الوسيلة الوحيدة التي تتيح لعالم الاجتماع تحليل المعطى المادي، واستخلاص العناصر الثابتة والمجردة والعامة فيه، عندما سيتصدى للتفسير الاجتماعي.

ويرى دوركهايم أن المقارنة تشكل «تجريبا غير مباشر» حقيقيا، ويرى العديد من الكتاب أن المنهج المقارن ربما كان المنهج الملائم بدقة لعلم الاجتماع. إنه يتطلب، كما رأينا، بناء نمطين مثاليين. وفي هذه الحالة تخص الانتقادات الموجهة إلى التصنيفية المنهج المقارن أيضا. ولذلك يعتقد البعض أنه لم يستخدم في علم الاجتماع الا لأنه لايوجد ماهو

---

(١) العضوانية أو نظرية التكوين العضوي للمجتمع تقول: إن وظائف المجتمع تسير طبقا للقوانين البيولوجية التي يتميز بها الكائن العضوي مع اعتماد الاعضاء أو الاجزاء المختلفة بعضها على بعض فتكون الجسم او المجتمع ككل.ـ المترجم.

(٢) (133).

أفضل منه، ويبين الحالة القليلة التقدم لهذا العلم.

357.ـ 2- **خصائص المنهج المقارن.**

يميل المنهج المقارن الى تنهيج اتجاه طبيعي لعقلنا. فالحركة العفوية التي تدفعنا الى مقارنة مانراه تفسر الخصائص المشتركة للمنهج.

إنه لايملك أسلوبا تقنيا خاصا. **وتستعمله العلوم الاجتماعية كلها**. فعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم السلالة كلها تستند إلى مقارنات سواء أكان ذلك من أجل الدراسات **الواسعة** (تطور الذهن الرأس مالي) أم من اجل الدراسات ذات **القطاعات الخاصة** (مقارنة مختلف أنماط الانتخاب)، وتستوي في ذلك أيضا الدراسة **النوعية والملاحظة الكمية**. والواقع أن المقارنة والقياس، في الملاحظة المكممة، يمكن تقريبا أن يخلط بينهما، إن لم يحصل على القياس بالنسبة إلى معيار معروف، في حين أن **القيمة النسبية للظواهر**، عند المقارنة، هي التي تدخل في الحساب. فالمقارنة بين وسيلتي دعاوة تقيس فعالية إحدهما بالقياس إلى الأخرى.

ويستعمل المنهج المقارن أيضا في **مراحل البحث كلها**. إنه يشكل جزءا من الملاحظة، ولكنه يستطيع أيضا أن يوحي بفرضيات وأحيانا بالتحقق منها.

والخاصية الأخيرة للمنهج المقارن هي أنه يجد مكانه على **مستويات البحث كلها**. إن **وصفا** قد يثبت تشابها سطحيا أو يحلل عناصر بنية (النظام الرئاسي الاميركي والنظام الفرنسي)، أما **التصنيف** فيستعمل المقارنة إلى الحد الأقصى في وضع التصنيفات. وفي مستوى المرحلة الثالثة: **التفسير**، تظهر الصعوبات، لأن المقارنة قد توحي بعلاقة سببية العوامل الموجودة أو الغائبة، ولكن التفسير يبقى محدودا في غالب الأحيان.

358.ـ 3- **حدود المنهج.**

إن مايدهش في استخدام المنهج المقارن هو الدقة القليلة سواء أكان ذلك بخصوص التعريف أم بخصوص المنهج. إننا نذكر المنهج المقارن غالبا، ولكن كم مرة حددنا فيها شروط تكوين الأنماط أو عناصر المقارنة؟

إن المنهج المقارن المرتبط بالتصنيفية له من القيمة على الصعيد العلمي ما للانماط التي يقارنها. وستنال المقارنة من الاهتمام، بالقدر الذي تتطابق فيه هذه الأنماط، المكونة منهجيا، مع مايشتمل عليه الواقع من دلالة كبيرة.

وقليلا ما اهتم علماء الاجتماع بإثارة مشكلات شروط الصدق: مامعايير المقارنة

الصحيحة ؟ ماوحدات المقارنة التي يجب اختيارها؟ كيف يمكننا أن نتأكد من أننا نقارن عناصر متشابهة ؟

يقول ج. بالانديه: «إن الاتجاه الأول يقوده (عالم السلالة) إلى استعمال المنهج المقارن، دون أن يطرح على نفسه مايكفي من الأسئلة بخصوص هذا المنهج. ولكن هذه المقارنة للأنظمة الثقافية والاجتماعية المختلفة، المجراة في غير محلها وبطريقة عشوائية تقود في غالب الأحيان إلى نتائج مخيبة للآمال ومعترض عليها[1] .»

إن كتاب القانون المقارن يقدمون لنا نصائح ممتازة حول هذه النقاط المختلفة، ولكنهم، لايذهبون إلى ماوراء مجرد الحس السليم، حينما يحثوننا على أن نقارن فقط مايوجد على مستويات متشابهة وأن نأخذ الصفات الأساسية لما نريد مقارنته، دون أن ننسى أن نأخذ بعين الاعتبار الوسط الذي أخذت منه.

359 ـ 4- مظاهر تقدم حديثة.

إن الاتساع اللامحدود لمفهوم المقارنة هو الأساس في هذه العيوب. وتنوع التقنيات الخاصة بجمع معطيات المقارنة يذلل بشكل سيء العائق الذي يواجه السياقات المختلفة التي تستعمل فيها. فبالاضافة إلى مشكلات القياس يبقى أن نستخلص دلالة النتائج. ومثال ذلك أن استعمال الاستبانات والمقارنة بين الاجابات المتوصل إليها في بلدان مختلفة، يثير مشكلات دلالة غير قابلة للحل تقريبا[2] .

وتعدد الأبحاث على المستوى الدولي أدى إلى تحسين المنهج باتجاه الدقة. والمرحلة الأولى في هذه الطريق كان وضع أدلة عالمية[3] . وقد عمل عامل هام اخر في هذا الاتجاه: وهو استخدام الحاسبات الالكترونية التي تسهل معالجة كمية ضخمة من المعلومات، ولكنها تجبر خاصة على ضبط المعطيات المجموعة وتتيح بناء الاراشيف[4] وهي مصدر هام لامكانيات القيام بتحليلات ثانوية وبمقارنات عالمية. وأخيرا، عندما يستعمل المنهج المقارن ضمن اطار التحليل النظامي، كما بدأ القيام بذلك علماء السياسة، تفرض عليه قواعد أكثر تشددا. لأن عناصر النظام يجب أن تحدد لكي تكون نموذجا.

---

(١) (9) اراء موافقة اكثر، في (25B.239).

(٢) (24).

(٣) (1) و(131ter).

(٤) ان مؤسسات مثل: الارشيف المركزي لجامعة كولونيا، والرابطة الجامعية للبحث السياسي، تهتم بتسهيل البحث المقارن بتكديس وثائق تتيح استعمال التحليلات الثانوية (131bis).

وقد أجري عدد من الأبحاث في هذا الاتجاه. وأشهرها أبحاث الموند Almond وفربا Verba حول المواطنية civisme في خمسة بلدان[1] (المكسيك وألمانيا الغربية، وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة)، وقد تصور الكاتبان مفهوميا نماذج علاقات بين الحاكمين والمحكومين، ومن ذلك دراسة ليرنر Lerner وغوردون Gordon حول مواقف النخبة في بلدان أوروبا الغربية، ودراسة اليونسكو حول التوترات العرقية، ودراسة منظمة البحث الاجتماعي المقارن لدى معلمي سبعة بلدان، والدراسات حول التحديث وعوامل التغير في البلدان النامية[2].

إن توحيد أوروبا يتطلب دراسات مقارنة. ولقد أنشأت اليونسكو مركز تنسيق في فيينا. وسواء أكان المقصود التبادلات الجامعية أم حقوق المجتمعات، فان كل قرار يرمي إلى التوحيد يجبر أولا على المقارنة.

وفي الختام يمكننا القول: إن المنهج المقارن مفيد ولكن صدقه يتعلق بالدقة التي نعرّف بها المصطلحات. إنه بصفته وسيلة لاكتشاف العلاقات، يستطيع أن يثير فرضيات، ولكنه لايكون بذاته تفسيرا حقيقيا، مرتبطا بنظرية.

ثانياً: المنهج التاريخي La méthode historique

«ان مشكلة التاريخ هي تاريخ المشكلة»
هيجل

360ـ التاريخ وعلم الاجتماع.

إن الجدال بين التاريخ وعلم الاجتماع قديم. وربما ابتعد علم الاجتماع عن التاريخ، لأن هذا الأخير بقي مسيطرا عليه زمنا طويلا. ولكننا نشهد تصالحا بينهما جعله مفهوم التفسير ضروريا جدا، لأن «التاريخ هو المنافس الوحيد لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية الكلية المتحركة.»

وإن قارنا موضوع هذين العلمين ومناهجهما، نتحقق من تباينات غريبة ومفارقة يلفت ج. غورفيتش انتباهنا إليها. فمع أخذنا بعين الاعتبار تطور مفهوم وقائعي إلى تعريف أوسع، يمكننا أن نتحقق، لدى مقارنتنا التاريخ وعلم الاجتماع من حيث موضوعهما، أن التاريخ يمثل تعاقب ظاهرات اجتماعية كاملة، فيما لدى كل منها من فريد في نوعه ومتعذر

---

(١) (6).

(٢) راجع (128) و(129) و(130).

استبداله. إن الواقع التاريخي هو اذا لااستمراري بخاصة. أما موضوع علم الاجتماع فهو تصنيفية الظاهرات الاجتماعية الكاملة، وهي تصنيفية تميل، كما رأينا إلى الاحاطة بواقع على شيء من الغموض يكرّس تباياناته. إن المنهج الاجتماعي يبلغ إذا نتيجة لااستمرارية حول موضوع مستمر. والمنهج التاريخي، على العكس، سيسد فجوات الواقعات والأحداث، مستندا إلى زمن معاد بناؤه بشكل مصطنع، ولكنه يؤمن استمرارا، حبكة للظاهرات.

وهكذا فإن السببية التاريخية تكثف فردية الصلة السببية، مع تعزيزها استمرار هذه الصلة. إن ج.غورفيتش يصرح أن المؤرخين انتظروا غالبا تفسير علماء الاجتماع، وأن هؤلاء المؤرخين هم من يجب أن يبحثوا في التاريخ عن التفسير. ويمكننا بصعوبة أن نتصور تفسيرا ليس تعاقبيا، أي أنه دفعة واحدة تكويني[1] وتاريخي. وكما يقول ر.باستيد[2] : لقد سعينا عبثا إلى أن نستبدل بالسببية مفاهيم أخرى، فكنا نصطدم دائما بالمشكلة نفسها، وهي مشكلة الزمن الاجتماعي، الذي يكشف عن التغيرات والتحولات والابتكارات والتلاشيات، ويقاوم أي نمط اخر للتفسير، خارج نطاق التفسير السببي.

361ـ ماهية التاريخ.

عندما نتحدث عن التاريخ يجب أن نميز بين التاريخ المادي المتصور على أنه مادة، وبين التاريخ المتصور على أنه معرفة لهذه المادة. وهذا الشكل الأخير هو في الواقع مرتبط بالزمن. وعلماء الاجتماع سيقرون بصعوبة أن التاريخ/المعرفة يستطيع، وحده، بتقنية مرتبطة بايقاع الساعة، أن يقدم تفسيرا للتاريخ بصفته واقعا في حالة التكون. وهنا يوجد بالتأكيد لاالتفسير، بل نقطة ادماج مايجب تفسيره وما هو قابل للتفسير. إن التاريخ يقدم معطيات التاريخ البشري، ولكن التاريخ شيء يتطابق مع الواقع الاجتماعي ذاته، في حين أن المعرفة التاريخية لاتشكل الا تفسيرا جزئيا لهذا الوقع، بين تفسيرات كثيرة أخرى. والواقع أن الاختصاصين يجب أن يتكاملا، فعلم الاجتماع يقدم للتاريخ أطرا مفهومية (أنماطا، بنى، ظروفاً)، ويقدم التاريخ لعلم الاجتماع بدوره، المواد المادية، الضرورية جدا، لأنها أتية من الواقع. وضرورة التعاون بين علماء الاجتماع والمؤرخين هذه يجب ألا تخفي الاختلاف الكبير في وجهة النظر التي تفصل بينهم والتي يذكرها ف.برودل F.Braudel .

«وليس علماء الاجتماع منشغلين في النهاية ولاشعوريا بالتاريخ، بل بزمن التاريخ. .

---

(١) راجع الفقرة 362 ومايليها .ـ المترجم.

(٢) (10ter).

وهذا الاكراه الذي لاينجو منه المؤرخون أبدا، ينجو منه علماء الاجتماع تقريبا دائما. إنهم يفرون، إما في اللحظة، الحاضرة دائما، كما لو كانت معلقة فوق الزمن، وإما في ظاهرات التكرار التي لاتنتمي إلى أي عصر، وإذا بنمهج للفكر معارض، يحصرهم إما في الوقائعي، وإما في المدة الأكثر طولا. فهل هذا الهروب مشروع؟ هنا يكمن الجدال الحقيقي بين المؤرخين وعلماء الاجتماع[1]، [2]».

ومن المؤكد أن علم الاجتماع قد ابتعد غالبا عن التاريخ وعن النظرية دفعة واحدة، لأنه تطور حديثا في الأبحاث المحدودة والمادية والحالية. وتقدمه ذاته وحاجته الماسة إلى بلوغ مستوى التفسير يقودانه اليوم نحو التاريخ حينا ونحو النظرية حينا آخر.

ثالثاً: المنهج التكويني la méthode génétique

362ـ تعريفه.

إن المنهج التكويني، كما يبين اسمه، يبحث عن أصل الأحداث، أي السوابق. إنه يطرح الأسئلة التالية: متى؟ ولماذا؟ وكيف؟ والمقصود إذا عملية تتم في الزمن أي تفسير تعاقبي. إن الوراثة مثل التاريخ تجيب عن سؤال متى؟.. ولكن اجاباتها عن سؤالي لماذا؟ وكيف؟ لها اتجاه آخر. إنها تتطلب تاريخا، ولكنه ليس التاريخ المتعاقب. ومفهوم الزمن يميز هنا أيضا التفسير التاريخي عن التفسير التكويني. إن الزمن ثانوي بالنسبة للمنهج التكويني. والمادة الثانوية لأصل هي التي تملك ايقاعه الخاص وتبحث عن سببية في الواقعات ذاتها. فمشكلات المنهج التكويني هي إذا مشكلات البحث عن سببية. إنه المنهج الأكثر نزاهة، مادام يعلن في عنوانه ذاته عن هدفه: وهو ايجاد السبب الأساسي، الواقعة المولدة. ولكن هذا النوع من التحقيق صعب جدا في العلوم الاجتماعية، لأن عددا كبيرا جدا من الأحداث قد يكون أسهم في صياغة ماندرسه. فلايوجد في الغالب سوى افتراضات تتابع. إن المنهج التكويني الذي يستعمل كثيرا في علم النفس لهذا السبب بالتأكيد، لايستعمل الا نادرا في علم الاجتماع.

ويصرح بياجه: ومع ذلك فكما يتم في علم النفس تمييز التفسيرات التكوينية التي تتناول آليات التطور وتحليل حالات التوازن كما هي، «يوجد كذلك نماذج تفسير خاصة بعلم الاجتماع التعاقبي أو الدينامي (تطور المجتمعات) ونماذج أخرى تميز علم الاجتماع

---

(١) (17) ص 97.

(٢) ان التمييز بين الزمن القصير والمدة الطويلة لايقدم حلا.

التزامني أو الجمودي (التوازن الاجتماعي)[1] ،[2] .»

رابعاً: المنهج الوظيفي La méthode fonctionnelle

363ـ مفهوم الوظيفة.

إن مسألة الوصول إلى السبب وجهت بعض علماء الاجتماع نحو تفسير الواقعات الاجتماعية بمفهوم **الوظيفة**.

وكما يقول مرتون الممثل الأكثر حذرا لهذا الاتجاه «إن التحليل الوظيفي هو، دفعة واحدة، الأكثر خصبا وبالتأكيد الأقل تقنينا بين مناهج التفسير الاجتماعي[3] .»

إن مفهوم الوظيفة يعاني، أولا من غموض لغوي مأسوف عليه غالبا في العلوم الاجتماعية. والاستعمال الشعبي يحتفظ بالمظهر الاجتماعي **للوظيفة** ويخلط بينها وبين المهنة. والدعاوة تستخدم دائما مصطلح وظيفي بالمعنى المفيد، الملائم لهدفه: فالمكتب والكرسي يصبحان وظيفيين. وفي اللغة الرياضية تدل الوظيفة على متحول يدرس مرتبطا بعامل أو بعدة عوامل أخرى، نستطيع أن نعبر تبعا لها أو ترتبط قيمته ذاتها بها. فحينما يصرح عالم سكان أن «معدلات الولادة مرتبطة بالوضع الاقتصادي» يستعمل المصطلح في معناه الرياضي. ومفهوم الوظيفة في علم الاجتماع أت من الرياضيات، ولكنه ملاءم على الأرجح بواسطة علم الاحياء، حيث يستند «إلى العمليات الحيوية والعضوية، مادام يسهم في استمرار الكائن العضوي.» إن غموض المفهوم يتطلب درجات المفاهيم الوظيفية.

363ـ مكرر ـ مالينوفسكي (ب).

يعتبر مالينوفسكي أبا الوظيفية وممثل المفهوم الأكثر صرامة والأكثر هيمنة، لأن هذا المفهوم يعارض النشوئية والطريقة الذروية[4] atomistique لدراسة كل سمة ثقافية على انفراد. والمسلمات هي التالية: 1- تدرك الوظيفة بالنسبة إلى النظام الاجتماعي كاملا، 2- العناصر الثقافية والاجتماعية كلها تؤدي وظائف اجتماعية، 3- هذه العناصر لاغنى عنها. ويجب أن نثبت في رصيد مالينوفسكي منهجه المادي والعلمي: الملاحظة والتفسير، ثم

---

(١) (121).

(٢) يضع علماء الاجتماع، على طرفي نقيض غالبا، الدينامية التي تميز الفوري والوراثة التي تتطلب تاريخا.

(٣) (98) ص 67.

(٤) أي متعلقة بمذهب الذرة. ـ المترجم.

المظهر المترابط للعوامل المحتفظ بها وصلتها بالمجتمع ككل، وأخيرا تعريفا للثقافة لايبدو على شكل تعداد، بل على شكل «واقع أداتي[1]» يرضي حاجات الانسان[2].

أما تلاميذه فمع احتفاظهم بالأساسي سيلطفون هذه التأكيدات ويجعلونها نسبية.

364ـ مرتون (ر.ك)

يبين مرتون، على الرغم من أنه ممثل مشهور للوظيفية، تناقض الفرضيات مع الواقع:

1- إن بعض الاستعمالات والمشاعر الاجتماعية يمكن أن تكون وظيفية في نظر بعض المجموعات أو لاتكون كذلك في نظر مجموعات أخرى في المجتمع ذاته.

وحالة تأويل دور الدين مثال على الخطر الذي يترتب على افتراض وحدة المجتمع كله، نظريا، قبل القيام بملاحظة مادية «لأن المسألة مسألة فعل لامسألة رأي. والاطار النظري للتحليل الوظيفي يقتضي حتما تعريفا للوحدة العضوية التي يكون عنصر اجتماعي أو ثقافي من أجلها وظيفيا[3].»

2- إن هدف الاثبات الثاني هو توزيع دور الخلافات[4] الاجتماعية، والعادات التي لم يعد لها على مايظهر وظيفة لتؤديها.

والمثال الذي يذكر غالبا هو مثال أزرار أكمام الأطقم المذكرة الأوروبية، التي لاتؤدي أية خدمة، ولكنها تقوم بوظيفة «الابقاء على العادات والحفاظ على تقليد.»

يقول مرتون: وهنا أيضا لايفسر تأكيد العادات المحافظة شيئا، وهو يقترح تمييزا بين **الوظائف البينة**، التي تطلبها مكونات النظام، **والوظائف المستترة** التي ليست مفهومة ولامطلوبة ولكنها موجودة. وهذه الوظائف المستترة تؤديها أحيانا طقوس قديمة تستبدل بهدفها الأصلي وظيفة أخرى، لأنها لم تعد تلعب دورها. فهذا الاحتفال كان موضوعه اسقاط المطر، كما كان هدف القداس الصلاة. ولكن ربما لم يعد هذان الطقسان يؤديان، فيما بعد، في رأي العديد من المشاركين، سوى وظيفة التماسك الاجتماعي.

3- أما المسلمة الثالثة المتعلقة بضرورة التأويل الوظيفي فهي الأكثر غموضا. والواقع أننا إن رجعنا إلى النصوص الرئيسية التي تعبر عنها، مثل نص مالينوفسكي التالي: «في أنماط الحضارة جميعها، كل عادة وكل موضوع مادي وكل فكرة وكل معتقد يؤدي وظيفة

---

(١) نسبة الى اداة. المترجم.

(٢) (93).

(٣) (98) ص 85.

(٤) جمع خلافة، وهي حق تولي منصب شخص متوفى.ـ المترجم.

حيوية، له مهمة لانجازها، يمثل جزءا لاغنى عنه من وحدة كاملة عضوية[1]»، نستطيع أن نتساءل عما يجب أن يعترف بضرورته. هل هو الوظيفة ذاتها؟ أو العنصر الذي يؤديها؟ أو الاثنان معا؟ هل يجب الاقرار بأن الوظائف الدينية هي الضرورية؟ أو بعض الشعائر التي تشكل تتمة الوظائف الدينية؟ أفلا يبين لنا الواقع بالأحرى حاجات بشرية واجتماعية يمكن أن تلبى بطرق مختلفة «مادام عنصر واحد يستطيع أن يؤدي عدة وظائف، ومادام بالامكان أن يؤدي وظيفة واحدة عدة عناصر متعاوضة[2]»؟ وهذا يتيح لنا اكتشاف بدائل أو معادلات وظيفية. إن مرتون يميز أخيرا إلى جانب الوظائف: **اضطرابات الوظائف** التي تعيق التكيف مع النظام. ولكننا نستطيع أن نتساءل: كيف ستنجو هذه الاضطرابات من أحكام القيمة[3]؟

365- الوظيفية وعلم الاناسة وعلم الاجتماع.

لنضف إلى هذه الانتقادات أن الخصام بين الوظيفيين ومناهضي الوظيفة محير بعض الشيء ويقدم لنا القليل من الايضاحات حول ماهية الوظيفية. بل إن دعاتها الأكثر شهرة: مرتون ورادكليف براون ومالينوفسكي لايتوصلون إلى أن يعرفوا بوضوح التحليل الوظيفي البنائي. ويبدو أن الوظيفية لاتمثل منهجا خاصا بل تختلط قليلا مع التحليل الاجتماعي ذاته. وفي هذه الحال ربما عكست تنوعات التعاريف تباينات وجهات النظر حول علم الاجتماع.

يقول كينغسلي دافيس[4] Kingsly Davis : إن كنا نفتقر إلى تعريف مرض، فإننا لانرى في حقيقة أعمال الوظيفين مايميزهم عن معارضيهم، فبعض الوظيفيين أكثر قربا إلى بعض مناهضي الوظيفية من وظيفيين آخرين. ويبدو أن الوظيفية التي نشأت لدى علماء الاناسة من ردة فعل على التاريخانية والنشوئية، تتطلب في البداية بحثا نظريا وتفسيرا يتجاهل البحث الخبري للمعطيات المادية. وذلك موقف بارسون ومرتون. ولكن المقصود، هنا أيضا، موقف منهجي عام يخص علم الاجتماع ذاته، لاميزة وظيفية، لأنه، في رأي بعضهم، يسوغ الأبحاث المادية.

وتفسر هذه التناقضات بالدور الذي لعبته الوظيفية داخل تطور علم الاجتماع وعلم الاناسة.

---

(١) في (98) ص 86.

(٢) (21).

(٣) (98) ص 91.

(٤) (29).

إن علم الاجتماع هو الذي سيبدو بالتأكيد الأكثر انتقادا من جانبه، لأن علم الاناسة الذي كان النقاش فيه أكثر حدة، عكس المعركة التي كانت تدور لدى علماء الاناسة من أجل قبول التحليل الاجتماعي ذاته. وقد تبنى هذا التحليل أخيرا تحت غطاء الوظيفية، في ميدان كانت تبدو فيه مقبولة، لأنها اقتصرت على مستوى تفسير سطحي جدا، أي في الدراسات الأحادية الضيقة. فليس من الصعب جدا أن نبين، في مجتمعات محدودة معزولة، صلات الجزء بالكل وتطور الوظائف البينة والمستترة، الخ، إن تطور الأبحاث الميدانية والملاحظة العيانية جعلت الوظيفية إذا مقبولة.

أما علماء الاجتماع فعلى العكس، تفحصوا بكثير من عدم الثقة أسس الوظيفية ومبادئها، وذلك بسبب التعقيد الكبير جدا للمجتمعات التي يدرسونها ومتطلباتهم المنهجية وتقليدهم في البحث النظري. لقد رأى الخبريّون فيها نظرية اضافية يجب استبعادها، ورأى فيها الاصلاحيون أحلالا لمظهر نفعي محل متطلباتهم الاخلاقية. إن فكرة الوظيفة تقتضي بكل بساطة التحقق من الطريقة التي «تعمل» مؤسسة وفقها ضمن النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه. وقد أبدى علماء الاقتصاد وعلماء الحياة ملاحظات من النوع نفسه: فرئة وكلية تعملان، وغرفة تجارة وجمعية تعاونية تعملان أيضا. ولكنهم لم يحسوا أبدا بالحاجة إلى أعداد نظرية، انطلاقا من هذه الواقعات، نظرية مزعومة لاتفسر هذه الواقعات بل تتحقق منها.

365ـ مكرر.ـ الوظيفية والسببية.

إن فكرة الوظيفة تسمح بتحليل بعض أوضاع وتقديم ملاحظات، ولكنها تبقى على مستوى للتفسير محدود.

وكما قال دوركهايم: «عندما نشرع بتفسير ظاهرة اجتماعية يجب أن نبحث على انفراد عن السبب الفاعل الذي ينتجها وعن الوظيفة التي تؤديها.» وحقيقة أن هذه المؤسسة أو تلك نافعة في هذا الاتجاه أو ذاك لايدلنا بالضرورة على السبب الذي ولدها. وفي غالب الأحيان تقوم الوظيفة على «المحافظة على السبب الموجود مسبقا الذي تنبثق عنه الواقعات.» ويقول ر. باستيد: «إن الوظيفة تفسر جيدا لماذا تتغير[1].» ويستعمل مرتون مفهوم «اضطراب الوظيفة». ولكن من أين يأتي اضطراب الوظيفة؟

إننا نعود دائما إلى الحاجة إلى بحث سببي، يزيد في ضرورته أن التفسير الوظيفي

---

(1) (10ter).

الذي يمكن استعماله عندما يتعلق الأمر بواقعات اجتماعية وبمجتمع متوازن، لايعود ممكنا في حالة عدم الاستمرار أو الانقطاع، حيث تستطيع السببية أن تعمل أيضا.

ويبدو جيدا أن استعمال هذا النظام يرتبط بصعوبات التمسك بسببية اجتماعية أكثر مما يرتبط بامكانات التفسير لديه. فالوظيفة تحل محل السبب الفاعل، والسبب الاجتماعي الصعب الايجاد تستبدل به أحيانا سببية من نمط نفسي ووظيفي، عائدة إلى الحاجات التي يحس بها الأفراد[1].

366ـ الوظيفية والايديولوجية.

لقد شهدت الوظيفية، على الرغم من عيوبها وحدودها نجاحا كاملا حتى في علم الاجتماع. وبفضل تحديث مرتون إياها وجعلها نسبية سادت منذ أكثر من عشرين عاما على العلوم الاجتماعية الاميركية. أما في فرنسا فقد استوحت عدة أطروحات واعمال هذا المنهج[2].

ولاشيء في كل مارأيناه يفسر هذا النجاح: فكيف بلغ هذا الشكل من علم الاجتماع العفوي تقريبا، السهل والمسلم به مادام لايفسر شيئا، مثل هذا الاتساع؟ ومن أجل تفسير ذلك يجب الذهاب إلى مابعد المظهر التقني والمنهج الصرف الذي عولج حتى الآن، يجب أن نجد ماتتضمنه الوظيفية فعليا: الايديولوجية. فنجاحها الأول جاء من معارضتها في البدء (راجع دوركهايم وفيبير) للماركسية بصراعاتها (مفهوم صراع الطبقات) ومستقبلها الثوري. إن الوظيفية، بصفتها نظرية دينامية (هذا يعمل) ونفعية (هذا يفيد) وتوازنا مطمئنا وتفاؤلا (اهمال اضطرابات الوظيفة)، جمعت فعلا الخصائص التي تلائم العقلية الاميركية.

أهي ايديولوجية رأسمالية؟ إنها ليست كذلك. وبشكل أدق، يعتبر غولدنر Goldner الوظيفية نظرية «دعم» للنظام القائم، تناسب جيدا أيضا نظاما اشتراكيا. ويبدو أن الوقائع تجعله على صواب، لأن علم الاجتماع السوفييتي يجد بدوره بعض الفضائل في التصورات البارسونية. فالماركسية كانت تريد تغيير العالم. والحزب الشيوعي يتمنى تحسينه، ولكنه يفضل الاحتفاظ بالسلطة في الامكنة التي يمسك بزمامها فيها. إن نظرية للتوازن والادماج، لايمكن الا أن تستقبل بالموافقة. والبارسونية التي يستعملها المجتمع الذي اخترعت لمواجهته، هي سمة دعابة ثمينة لعلم اجتماع هو بحاجة ماسة إليها. لقد تساءل

---

(١) (21).

(٢) (8ter).

غولدنر[1] : اية هجلية كان بامكانها أن تحلم بماهو أفضل ؟

خامساً: البنيوية[2] le structuralisme

367ـ مفهوم البنية.

إن فكرة البنية وكلمة البنية قديمتان جدا، ولكن هذا المفهوم عرف في فرنسا خلال بضع سنوات انتشارا ونجاحا أسهما في جعله غامضا. وهذا المفهوم الذي اقترن باكتشافات علمية هامة في علم الاناسة (ليفي ستروس[3]) أو في اللسانيات (جاكوبسون[4])، قد استعمل كذلك غالبا بشكل غير واضح (فوكو[5]، بارت[6]).

والتعريف الأبسط الذي يتفق عليه الكتاب بالتأكيد، يبدو تعريف بياجه[7] : «إن البنية، في تقريب أولي، هي نظام تحولات يضم قوانين بصفتها نظاما (في مقابل خصائص العناصر)، ويحتفظ به أو يغني بفعل تحولاته ذاته، دون أن تتوصل هذه التحولات خارج حدودها إلى عناصر خارجية أو تستعين بها. وبكلمة، تشتمل البنية بهذا الشكل، على صفات التقريب الثلاثة: الوحدة الكاملة والتحول والضبط الذاتي. وفي تقريب ثان، . . يجب أن تؤدي البنية الى صياغة صورية.»

ولكن الصعوبة لاتكمن إلى حد كبير، كما يلاحظ بودون[8]، في ايجاد تعريف يستجر قبولا عاما، ولكن بالأحرى، في فقر هذا التعريف وحدوده. فهو من جهة يشتمل على العديد من المرادفات: تنظيم، نظام علاقات، الخ، ويبدو، من جهة ثانية، إنه غير قادر على تفسير التقدم العلمي الذي تحقق، وغير قادر خاصة على تفسير استعماله في ميادين فيها من التنوع مافي علم النفس والاقتصاد وعلم الاناسة، الخ.

ومصطلح البنية لايمكن مع ذلك أن يفسر فقط بمجاراة ذوق العصر، بل بالأحرى،

---

(١) (51) و(51bis).

(٢) اننا عن عمد لانستعمل مصطلح المنهج البنيوي (راجع الفقرة 369).

(٣) (83) و(84) و(96bis).

(٤) راجع (34B.249).

(٥) (47) و(48).

(٦) (10bis).

(٧) (122) ص 8.

(٨) الذي نقتبس منه مضمون التاملات التي سنلي.

بأسباب مماثلة لتلك التي أسهمت في ازدهار مفهوم الفرضية مثلا. ومفهوم الفرضية كان يشمل أيضا معادلات (اثبات آني)، ولكنها في النهاية انتصرت بفضل انتشار التجريب. ونجاح البنيوية مرتبط أيضا بتطور مختلف الاختصاصات التي استعملت مفهوم البنية هذا[1]، لأنها وضعت نظريات مبنية على ترابط العناصر المكونة لموضوعها. ولذلك فإن هذا المفهوم يترجم قصدا علميا مشتركا بين العلوم بمجملها، ولكن مع خصوصيات تبعا للميدان الذي يرتبط به.

368ـ التعريفات.

يرى بودون أن حالات الغموض المتعلقة بمفهوم البنية، تتوقف في جزء كبير منها على ظهور الكلمة في نمطين من سياقين مختلفين جدا.

ـ **التعريف القصدي.** وعندما نتكلم عن البنية نلح في هذه الحال على أن المقصود مجموعة من الصفات المترابطة: بنية السلوك، بنية الكائن العضوي، الخ. إننا نجد في الموضوع الذي تجب دراسته مايذكر به مصطلح البنية ذاته ومايستطيع مرادف مثل نظام أن يحل محله. وحينما ينعت غورفيتش بعض المجموعات بالمنظمة structurés يريد بذلك أن هذه المجموعات تشكل وحدة كاملة ويبين طابعها النظامي. فكلمة بنية تصف إذا الموضوع، المعين بصفته نظاما. وهذا النمط من التعريف القصدي يضم عامة تعدادا للصفات البنائية، الظاهرة في الغالب والمبينة تميزا بالقياس إلى صفات أخرى (المجموعات المنظمة نقيض المجموعات غير المنظمة).

ـ **التعريف الفعلي.** فلم يعد المقصود هنا وصف الموضوع «بالبنائي»، بل تحديد بنيته. فحينما يستعمل ليفي ستروس (في علم الاناسة) وسبيرمان (في علم النفس) المصطلح في مواد فيها من التباين ما في القرابه والتحليل العاملي، يدل ذلك على أن هناك شيئا مشتركا في الميدانين المدروسين، وأن الكاتبين، في الحالتين، اكتشفا بناء منطقيا، يوضح الخصائص الظاهرة للنظام. إن تعريف الموضوع يصبح عند ذاك من النمط البنائي. فلم يعد الأمر يتعلق بالقول: «توجد بنية»، بل بتحديد عناصر هذه البنية، وفي غالب الأحيان أيضا، بالرجوع إلى مابعد ماتمكن ملاحظته، إلى بنية عميقة. «إن البنية هي دائما نظرية النظام، لا أي شيء آخر. وهذا يعني أن هذه النظريات تستطيع أن تأخذ مكانها على

---

(١) وفي الوقت نفسه مفهوم النظام. وذلك ينطبق على نظرية فرويد الحديثة في الشخصية وعلى اللغويات الحديثة وعلى علم الاناسة الحديث، كما ينطبق ايضا على القياس الاقتصادي.

مستويات تحقق متباينة، تتعلق جوهريا بصفات النظام المقصود وبالسكان وبالأنظمة التي نستطيع أن نقارنه بها وبعوامل أخرى تكون حرية تدخل الباحث بخصوصها محدودة[1] . ».

والواقع أن التعريفين: القصدي والفعلي يمكن أن يشكلا مرحلتين تمثل الثانية منهما أحيانا، في وقت متأخر جدا، تعميق قصد المرحلة الأولى. والاستعمال المبالغ فيه للمصطلح البنيوي يمكن عند ذاك، كما يقترح بودون، أن يتعلق بالاشارة السحرية: إننا نأمل عندما نلتمس البنية، أن نكتشفها.

369ـ هل يوجد منهج بنيوي ؟

في رأي من يقتصرون على استعمال مصطلح المنهج بمعنى غامض ويصوغون المنهج البنيوي تبعا للتعريف الأول، أي على أنه اقرار بالصفة النظامية والكلية للموضوع، يوجد بالتأكيد منهج بنيوي. ولكن هذا التصور الذي يحل محل المنهج، يبقى على درجة من العمومية والجلاء، بحيث يشمل المناهج الاخرى كلها ويطبق على مختلف الميادين تقريبا، فيفقد بذلك كل خصوصية وكل جدوى. إن الناس جميعا يقرون بأن علم اللغة والاقتصاد وعلم الاجتماع تدرس انظمة، والتحقق من ذلك لايؤدي إلى شيء.

وبالعكس إن منحنا المنهج تعريفا أكثر دقة، يتطلب «مجموعة من الاجراءات تتيح التوصل، بخصوص موضوع ما، إلى نظرية توجد على مستوى من التحقق رفيع قدر الامكان وتسمح بتفسير العناصر المكونة لهذا الموضوع، فإننا نستطيع حين ذاك أن نؤكد أن مثل هذه المنهج غير موجود[2] »

ولم يكتشف أحد بعد قواعد لاتباعها من أجل تصور نظريات صحيحة، إن اكتشاف بنية موضوع ما تتعلق إذا ببناء نظرية.

ولعل من المستحيل أن نعتقد مثل «البنيويين السحرة»، إن موقفا فلسفيا يكفي لاثارة اكتشافات، أو أن نعلن أن الشيء الذي سيدرس يشكل «بنية» لكي تصبح هذه البنية واضحة[3] .

---

(١) (14) ص 204.

(٢) (14) ص 213.

(٣) ان المنهج البنيوي في الميدان الادبي مثلا يقتصر، على الرغم من النيات العلمية لكتابه، على احلال المناهج الاستنتاجية محل «فهم» النصوص. لقد بين ر. بيكار (123) بوضوح شديد ان «النماذج الافتراضية» التي يزعم

إن التقدم الذي حققه ليفي ستروس في علم الاناسة، أو الذي حقق في الاقتصاد منذ والرأس Walras ليس ناجما عن منهج جديد يسمى بالبنيوي، بل هو ناجم عن أبحاث صبورة متبعة المناهج العلمية الأكثر تقليدية، ومن جهة أخرى، عن التحسين المتدرج لمناهج الملاحظة. فلا يوجد إذا منهج بنيوي كما يوجد منهج تجريبي، بل يوجد فقط أبحاث بنيوية خاصة تتفق مع تطور بعض الميادين.

وحين نأخذ هذه التوضيحات بعين الاعتبار سنكون أفضل تسلحا من أجل المغامرة في الميدان الغامض لاستعمال مفهوم البنية، في العلوم المختلفة التي سنستعرضها.

370ـ في الرياضيات.

إن أقدم بنية عرفت ودرست كما هي، كانت بنية «المجموعة» التي اكتشفها غالوا Galois وغزت شيئا فشيئا رياضيات القرن التاسع عشر[1]، [2].

إن بنية المجموعة، اساس الجبر ظهرت فعالة جدا بقدرتها على التماسك وقوتها في التحويل معا. لقد حاول البورباكيون les Bourbaki أن يربطوا الرياضيات كلها بفكرة البنية. فقد اكتشفوا ثلاث بنى أما: البنى الجبرية، وبنى الترتيب وبنى الهندسة اللاكمية.

ويذكر ج. جيلبو G.Gilbaud أن مصطلح البنية في الرياضيات لايضم فكرة التعارض، بل شيئا من الخفية والضمنية، نوعا من تصور ونموذج.

371 ـ في علم اللغة[3].

لقد ولدت البنيوية اللغوية يوم بين ف. سوسير أن تاريخ كلمة لايفسر دلالتها التي ترتبط «بالنظام» العام للغة، المرتبط هو الآخر ببيئة عصره (تزامنية).

ر. بارت (10bis) إنه يشرح بها راسين، ليست قابلة للتحقق منها. وكذلك على الصعيد الفلسفي، اعتمد فوكو على حدوسه واستبدل بكل منهجية نظامية، الارتجال التأملي. راجع حول هذه المشكلة (14) و(121) و(122).

(١) لقد ظهرت الفكرة عام 1847 في خطاب لريمان Rieman، واستعملها سي Sée عام 1875 بمعنى قريب من التقابلية.

(٢) المجموعة جملة من العناصر، جمعت من خلال عملية تركيب (جمع).

(٣) راجع الفقرة 240 ومايليها.

372ـ في علم السلالة.

يصرح ليفي ستروس أن مصطلح البنية استعمل في علم السلالة في معان مختلفة ولكنها تغطي نمطا واحدا من المواقف، إن المقصود منهج أكثر مماهو واقع. فمن المناسب إذا رواية تاريخه بدلا من تعريف المفهوم.

وعلى الصعيد العملي، ولد المنهج من حاجة علماء السلالة، المغمورين بمعلومات مختلفة، إلى المقارنة والتصنيف وخاصة إلى ايجاد قاسم مشترك. وعلى الصعيد النظري، استخدم المصطلح دون معناه الحقيقي، لدى سبنسر، في التمييز الذي يسجله بين البنية والوظيفة في التنظيم الاجتماعي. أما المضمون فقد استخدمه تحت مصطلح «النظام» نحو عام 1850، ليويس مورغان، عندما قام بتحليل بنيوي لجماعات الايروكوا Iroquois [1]. وفي الوقت الحاضر اكتشفت الكلمة من جديد أكثر مما نقلت، وهي تغطي معاني مختلفة جدا، فقد اقتبسها رادكليف براون عن مونتسكيو ودوركهايم وسبنسر، واقتبسها ليفي ستروس عن الماركسية وعن نظرية الجشتالت. وفي رأي رادكليف براون أن مجموع العلاقات الاجتماعية العديدة، في وقت ما، تكوّن بنية. وهذه البنية تحدد بتماسكها الداخلي واستمرارها في الزمن.

أما ليفي ستروس[2] فيرى أن البنية تتطلب خصائص محددة تتيح التنسيقات بينها وتحولاتها الانتقال من نظام إلى آخر وفهم علاقاتها. ومفهوم البنية يضم عنصر تنبؤ وتحول. وبينما يرى رادكليف براون أن البنية جزء من الموضوع، نواته المقاومة ويدرس بفضلها مجتمعا بعينه في أوقات مختلفة، تمثل هذه البنية في رأي ليفي ستروس «قوة» الموضوع.. مايساعده على تجاوز ذاته، نظاما من العلاقات يتيح له أن يقارن عدة مجتمعات فيما بينها.

373ـ في علم النفس.

إن مصطلح علم النفس البنيوي ادخله الاميركان في نهاية القرن التاسع عشر في مقابل علم النفس الوظيفي أو التحليلي. وقد غيبت هذه الحركات نظرية الجشتالت[3] أو نظرية البنية في علم النفس. فبينما كان المفهوم القديم يحاول اعادة بناء البنية انطلاقا من العناصر،

---

(١) قبيلة من هنود امريكا.

(٢) (83).

(٣) التي ولدت عام 1912 من اعمال و.كولر W.Kohler وم.ويرتهايمر M.Wirtheimer. راجع الفقرة 185 مكرر.

اعتبرت نظرية الجشتالت البنية «وحدة متعددة الارسال»، غير قابلة للاختزال بل سابقة لعناصرها.

وفي علم النفس المرضي تشكل البنيوية أيضا ردة فعل على الذرية النفسية. إذ يبحث عن التناذر، عن العلاقة بين الأعراض أكثر ممايبحث عن مقدار هذه الأعراض. وبينما كانوا يعتبرون الاضطرابات العقلية حتى القرن العشرين، تغيرات كمية بالقياس إلى الطبيعي، يعتبرون اليوم نوعية الصيغة المكونة للمرض: بنية ذهانية أو استحواذية.

وفي التحليل النفسي أيضا توجه البحث منذ عام 1920 نحو اهتمامات بنيوية: الاتصالات، العلاقات بين الاشخاص.

374ـ في علم النفس الاجتماعي.

لقد أخذ مفهوم البنية يزداد غموضا بالتدريج. فالبنية مفهوم مجاور للوحدة الكاملة من جهة، وهو تنضم إلى اتجاه (راجع بياجه) رياضي في أحسن الأحوال، منطقي على أقل تقدير. وتلك حالة نظرية المجال لليوين، وميلها إلى استعمال مفاهيم هندسية لاكمية.

ولقد استخدم مفهوم البنية لدى انصار ليوين بطريقة مختلفة جدا. فبافيلاس Bavelas بين أهمية بنية شبكات العلاقات. وكاتل Cattell استعمل مفهوم البنية ليدرس ماسماه أخرون عوامل التأثير، أي التوزع السكوني للتأثير، في مجموعة، وأحيانا في علاقة ترتيب.

375ـ في الاقتصاد.

بسبب من وجود ظاهرات رد فعل بل ضبط، ترتبط مشكلة الوظيفة في الاقتصاد بمشكلة البنية. ويمكننا أن نميز مفهوما سكونيا: ففي رأي ف.برو F.perrou إن «البنية مكونة من الافتراضات والعلاقات التي تميز مجموعة اقتصادية محددة في الزمان»، وهي مفهوم دينامي تتدخل فيه فكرة ايقاع تطور. والبنية تمثل عناصر مجموعة اقتصادية تتغير[1]، في حقبة معينة، بشكل أبطأ من العناصر الأخرى.

وتقدم البنية شيئا من الاستقرار في حين تمثل الاحوال الاقتصادية مايتغير[2].

376ـ في علم الاجتماع.

يبدو أن ماركس استعمل هذا المصطلح قبل سبنسر وتقريبا في الوقت نفسه معه.

---

(١) أي العناصر.

(٢) إن الاقتصاديين يبحثون عما يتحرك قليلا او ببطء، أماالرياضيون فيبحثون، على العكس، عما هو ثابت (140).

ولكن المفهوم مدين بنجاحه للمناقشات التي أثارها في موضوعه علماء السلالة ولاستجابته إلى بعض الاهتمامات العملية والنظرية التي تشترك فيها العلوم الاجتماعية جميعها.

ويلخص غورفيتش[1] أسباب هذا النجاح بالرغبة في التخلص من التناقضات بين الانضباط والتقدم، والسكوني والدينامي ومن مصطلحي: المؤسسة والتنظيم، وبتأثير مفاهيم موس (الظواهر الكلية) والنظرية الجشتالتية، وأخيرا بضرورة اكتشاف أداة مفهومية تسمح بتطوير فهم الظواهر الاجتماعية.

377ـ تصورات رئيسة.

من مجمل المواقف المتخذة يستخلص هـ. لوفبفر[2] ثلاثة مفاهيم رئيسة. أولها وحده ينطبق على تعريف فعلي، والآخران على الرغم من تباينهما، يتعلقان بالتعريف القصدي.

1- إن البنية انشاء، وهي تقع فوق الظاهرات وتستخلص من دراسة هذه الظاهرات نظام علاقات متماسكة. إن البنية هي النموذج (راجع ليفي ستروس)، أي التمثيل الشكلي[3] لمجموعة من العلاقات، مبنية بهدف دراسة جملة من الظوهر ومشكلة خاصة تتعلق بها.

2- إن **البنية هي الماهية أو المعقول.** وفي هذا المفهوم الصادر بوضوح تقريبا عن نظرية الجشتالت، نظرية الشكل، تتماثل الوظيفة والبنية، لأن هذين المفهومين يعتبران تقريبا معادلين لمفهوم «الوحدة الكاملة».

3- إن **البنية استمرار نسبي**، وهي لاتقع على مستوى واقعي ولاعلى مستوى تجريد انشائي. إنها استمرار نسبي، توازن غير مستقر بين قوى متعارضة، تغيرها حركة بناء واعاده بناء دائمة، في حين أن قوى أخرى فوقها تراقبها.

378ـ مفهوم ج.غورفيتش[4].

يرى ج. غورفيتش أن «كل بنية اجتماعية سواء أكانت جزئية (بنية المجموعة) أم كلية (بنية مجتمع)، هي توازن آني، تجب اعادة تحقيقه باستمرار، بجهد متجدد، بين درجات متعددة، داخل الظاهرة الاجتماعية الكلية، ذات الطابع الخاص بعلم الوحدات الاجتماعية الكبرى التي لاتمثل البنية منها سوى قطاع أو مظهر. وهذا التوازن ذو الدرجات المتعددة

---

(١) (56bis).

(٢) (80).

(٣) على المستوى المجرد هناك احيانا خلط بين الشكل والبنية.

(٤) (56bis) (56).

مسلح ومرسخ بنماذج وارشادات ورموز وأدوار اجتماعية وقيم وفكر، وباختصار، بالأعمال الثقافية الخاصة بهذه البنى[1] .»

إن ج.غورفيتش ياخذ على ليفي ستروس مماثلته للبنية الاجتماعية بالبنية الرياضية ولاسيما تعريفه للبنية بمفهوم النموذج. ونرى من جانبنا أن المقصود هنا مناقشة تتصل بما يجده في هذا الفكر واقعيا. ولاشك في أن موقف ج.غورفيتش صحيح، إن أبعدنا الانتقادات المبالغة غالبا. فنحن نفهم تحسسه وهو عالم الاجتماع المقتنع بكلية الواقعات الاجتماعية وبامكانية أن تكون التجمعات غير منظمة، أمام تكاثر البنى المفاجىء.

ولكن مبالغات الاحتياط الذي يطالب به من أجل استعمال المفهوم، تجعل هذا المفهوم في النهاية غير قابل للاستعمال[2] .

379ـ نقد هـ ـلوفبفر[3] .

يتأكد لوفبغر من أن البنيوية تحل مشكلة العلاقات بين مفاهيم الشكل والنظام والوحدة الكاملة، التي نحس بها معقدة، وذلك بحذفها، أي بخلط هذه المفاهيم كلها. وهو يتساءل: ألا تتعلق صلاتها بالأحرى بفكر جدلي؟ إنه يقترح إذا مماثلة الأصداف الجافة على الشاطىء، الذي تكون بنيتها وتناظرها وصفوفها ومنحنياتها وفلقاتها وحلزوناتها واضحة جدا، ولكنه يجب ألا ينسينا أنه ليس الا نتاج علاقة، هي علاقة كائن حي مع بيئته. إنه هذا الكائن الرخو اللزج المشوه الذي أفرز مع ذلك، هذه الصدفة الميته التي تبقى بعده.

لقد كتب لوفبفر بروح شاعرية: «إن الصدفة بكمالها وجمالها الذي يضيء الحياة وعملها الذي يضيء الجمال، تلقي على الكون ضوءا طاغيا. فلم لاتستطيع الحياة أن تنتقل من هذا الهيكل «الأجمل» منها والذي يبقى بعدها؟[4] »

إن مايأخذه لوفبفر على البنيوية الحقيقية هو تفضيلها البنية تاركا جانبا، دفعة واحدة، شيئا من ليونة البنى أو مرونتها والتناقضات الداخلية و «التأثير العميق للسلبي، أي الزمن»

وفي رأيه أن «نجاح التركيب واستمراره النسبي لاينتج فقط عن «ماهيته»، وعن استقراره وتماسكه». ولوفبفر حريص على ابراز كامل فائدة البنى التي لم تنجح أو التي لاندركها، ودور المصادفة. وأنه لذو مغزى أن تجد فكرة البنية انصارا لدى علماء السلالة

---

(١) (56) ص 43.

(٢) (16).

(٣) (80).

(٤) (80) ص 166.

خاصة، الذين يدرسون قبل كل شيء، حالات بقاء، ومجتمعات قديمة وباختصار أصدافا. إن البنيوية الصرف، ستكون في موقع غير مناسب من أجل حل المشكلات الحالية، مشكلات الحياة لأنها ترمي إلى استبعاد الفكر الجدلي وتبالغ في أهمية حالات الاستقرار.

380ـ التعارض بين البنيويات المختلفة.

إن التناقضات بين الاتجاهات البنيوية المختلفة مرتبطة كما رأينا (راجع الفقرة 368) بالتعريفات المقترحة التي تبقى هي ذاتها غامضة لأنها ترتبط في جزء منها بالميدان الذي تستعمل به. والواقع أنه إن كانت الأداة العلمية ملائمة فإنها تكشف عن فعالية متغيرة، تبعاً للموضوعات التي تطبق عليها.

وعلماء السلالة يهتمون بمجتمعات اجمالية محدودة تتوافق في الاتساع غالبا مع اللغة، فنظام اللغة ونظام المجتمع يبدوان متجانسين ويتوافقان. إن وصفا تزامنيا يبدو أخيرا حتمياً تقريبا في مجتمع بلا تاريخ على مايبدو. وهذا كله يتيح فهم ميل عالم السلالة للاعتقاد بتواز اجتماعي لغوي، سواء أكان ذلك في المنهج أم في تفسير الواقع. ومثل هذا المفهوم هو نتيجة علاقة عالم السلالة بموضوعه وشروط عمله.

إن مفهوم عالم الاجتماع مختلف جدا، لأن امكاناته أكثر محدودية وموضوعه أكثر اتساعا. فأنظمة القرابة وقواعد الزواج في مجتمع.. إن كانت موجودة وإن اكتشفت فإنها تنسجم مع وصف شامل. وبعض أنظمة القرابة يمكن أن تتقارب مع علم اللغة وتنسجم أكثر من بنى اجتماعية أخرى، مع استعمال نماذج، ولكن جماعة أو مجتمعا أو نظاما اقتصاديا يغطي واقعات صعبة الحصر ومجموعات غير محددة. فالمجتمع لايمكن أن يكون مفهوما الا جزئيا والظواهر غير متصلة، ولها بعد مزدوج مكاني وزماني، في حين أن اللغة تطرح بشكل محس دائما المشكلات نفسها.

ولهذا السبب لم يحقق علم اجتماع الوحدات الكبرى، من مونتسكيو إلى بارسون، ورغم البنيوية، تقدما مماثلا لتقدم علم اللغة في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. والحقيقة أنه إن وجدت ثورة في علم الاجتماع الحديث فإننا ندين بها إلى دوركهايم أكثر مما ندين بها للاتجاهات البنيوية. وقد قامت هذه الثورة على ملاحظة الواقعات الاجتماعية ضمن منظور شبه تجريبي، وعلى وضع نظريات على مستوى تحقق رفيع بقدر كاف.

ونستطيع بالطريقة نفسها تعليل التباين بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع بتباين موضوعهما. وإن واجه هؤلاء وهؤلاء، ازاء مفهوم البنية، بالتأكيد المشكلات نفسها: «الاختيار بين المفهوم الشكلي أو المادي، والتشابه مع نموذج آلي أو احصائي، والاختيار

بين الوحدات الصغرى أو الكبرى، وبين السكوني أو الدينامي، فإن وجهة النظر التي يأخذ بها علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد مختلفة مع ذلك. إن عالم الاقتصاد هو الآخر مثل عالم الاجتماع، مهتم بالعلاقات الانسانية، ولكنها علاقات انسانية بخصوص أشياء. فالوظائف: الانتاج، والتوزيع، الخ التي تسهم فيها عناصر بشرية، لاتجمع عناصر بل عوامل، أسهل قياسا من العلاقات الانسانية. يضاف إلى ذلك أن المواقف التي تهم عالم الاقتصاد أكثر تنهيجا وتعالج في الغالب على مستوى قرار يعبر عن اختيارات، هي أيضا ممكنة القياس: سلوك الشراء، الخ. ومن هنا جاء موقف عالم الاقتصاد الأكثر كمية، وتصوره للبنية الأكثر سكونية، المفترض أنه مستقر وسط متحولات متبدلة.

إن فكرة البنية، على الرغم من غموضها، وتنوع التصورات التي تغطيها وتباين الأعمال التي نستعملها من أجلها، تمثل إذا اتجاها، اهتماما مشتركا بين العلوم الانسانية كلها، نقطة التقاء منهجية وذات صلة بمبحث العلوم معا، لانستطيع تجاهلها.

381ـ البنيوية الوظيفية.

إن نقطة الانطلاق هنا هي المجتمع. فما الوظائف الجوهرية التي ينبغي أن تؤدى من أجل بقائه؟ وهذه الطريقة في طرح السؤال هي وظيفية بالطبع، ولكن التحليل بنيوي، لأن العناصر التي تكوّن المجتمع تعتبر جزءا من نظام شامل، تميل فيه إلى إدامة التوازن الضروري لكي يستمر المجتمع.

وت. بارسون هو ممثل هذا الاتجاه الأكثر شهرة الذي يميزه البحث عن الضرورات الوظيفية التي تتنوع قائمتها: التنشئة الاجتماعية للاعضاء، ضبط التعبير الانفعالي، الأهداف المشتركة، الخ. إن البنيوية الوظيفية توضح مرحلة أولى في التحليل النظامي.

سادساً: التحليل النظامي[1] analyse systèmique

382 .ـ 1- نظرة تاريخية.

على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى البنيوية، ينبغي علينا أن نعترف لها بالفضل في أنها لم تلح فقط على مفهوم الوحدة الكاملة، وقد فعل ذلك آخرون قبلها، بل في أنها دمجتها في تفسيرها، لأن كل ظاهرة ينبغي أن ترد إلى المجتمع بكامله. إن ترابط الأجزاء بالقياس إلى الكل هو إذا أساس مفهوم النظام، وهذا المفهوم مثل مفهومي البنية أو الوظيفة استخدم دائما في علم الاجتماع. وإذا كان المجتمع قد قورن من زمن طويل بالكائن العضوي البشري، فإن أقدم النظريات التي تصدت لتفسير نشأة الكون تصورته أيضا نظاما. فسوروكين يستعرض في كتبه[2] مختلف الأديان أو النظريات التي ترجع إلى هذا المفهوم. وابتداء من القرن التاسع عشر (راجع سبنسر وباريتو) توضحت شروط تطبيق التحليل النظامي تحت تأثير علم الأحياء، ونظريات الاعلام (راجع الفقرة 403 ومايليها)، والنظرية العامة للنظم (راجع القفرة 411).

وقد تقدمت العلوم الاجتماعية في هذا الاتجاه انطلاقا من مفهومي البنية والوظيفة اللذين دمجتهما.

إن أول من حاول أن يطبق بصرامة فلسفة النظم على العلوم الانسانية هو روس اشبي Ross Ashby في كتابه «مقدمة علم التوجيه»[3]. وقد أسهم بعده خاصة والتر بوكلي Walter Buckley في تعميق البحث النظري[4] بجهده الشخصي وبتجميعه الكتاب المهتمين بهذا الاتجاه. وإلى جانب هؤلاء العلماء، المنظريين أو المطبقين للنظم، الذين يحاولون تطبيقها خارج نطاق العلوم الطبيعية، نجد كتاب العلوم الاجتماعية، الذين سيستوقفوننا طويلا، وسيقتبسون هذه الأداة الجديدة للتحليل ليحاولوا تطبيقها على المجتمع.

وعندما نتناول نظرية النظم نعاني من حدسين متعارضتين: فمن جهة يبدو التشابه دقيقا بين التنظيم والنظام، فالتنظيم الاجتماعي يجب أن يفيد إذا من دراسة من هذا النوع. وفي

---

(١) (54bis) و(87bis) و(126bis).

(٢) (133bis) و(133ter).

(٣) (SB.416).

(٤) (12).

الوقت ذاته نحس جيدا، وإن لم يكن لدينا أحكام مسبقة ضد تطبيق الرياضيات على علوم الانسان، أن تعقيد الحياة في المجتمع لايستسلم للتفكيك إلى آليات بسيطة.

ولتجاوز مرحلة الحدوس المتناقضة ليس هناك الا وسيلة واحدة: دراسة التحليل النظامي وتطبيقاته.

383. 2- **التعريفات والاتجاه.**

إن هدف البحث النظامي بناء نموذج أو اطار نظري ملائم لتحليل النظام الثقافي الاجتماعي. واحد أهداف الحركة المسماة «بحث النظم العامة» تقوم على تحديد التشابهات والاختلافات بين أنماط نظم مختلفة.

ومن الصعب أن نعطي تعريفا لااعتراض عليه ومحددا لكلمة «نظام» لأنه يعرف دائما تبعا للمفاهيم التي يرتبط بها. ويمكننا أن نميز اتجاهين: أولهما تكون التعريفات فيه صادرة عن توجه **بنيوي وظيفي**، مستوحى من كتابات بارسون وتلاميذه. وأشهر هؤلاء س. ألموند[1] و د. ابتر[2] D.Apter .

يرى هذان الكاتبان أن العلاقات بين الكل والاجزاء مميزة، حتى إنها تصبح المعيار الذي يحدد النظام. وبهذا الشكل كتب لودفيغ فون برتالانفي Lodwig Von Bertalanffy: «إن النظام هو مجموعة من الموضوعات ومن العلاقات بين هذه الموضوعات وصفاتها». وعيب هذا التعريف ناجم عن أنه مبني على خصائص محددة مسبقاً، وهذا مايضفي عليه طابعاً استطرادياً.

وتحليلات الاتجاه الثاني مستوحاة من **نظرية الاعلام والتوجيه**. وكتّابه الأكثر شهرة هم: ك. دوتش K.Deutoch ود. إياستون، والفرنسي ل. مل L.Mell. إنهم يعتبرون تحليل النظام والتوجيه، وهم على حق، مظهرين لبناء نظري واحد. أحدهما أكثر سكونية (تعريف النظم وعلم قوانين التصنيف)، والآخر أكثر دينامية (دراسة السلوك والتغيرات). وهم يتعارضون بهذا الشكل مع مؤسسي نظرية النظم العامة (برتالانفي[3] وبولدينغ[4]) اللذين يعدان هما أيضاً، علم التوجيه صنفاً مستقلاً، نظاماً متخصصاً على مستوى آليات

---

(١) (3) و(4) و(5) و(6).

(٢) (7) و(8).

(٣) (14B.416).

(٤) (15bis).

المراقبة[1].

384ـ 1) الاتجاه البنوي الوظيفي: تالكوت بارسون.

إن تالكوت بارسون كاتب اميركي، حاول بكثير من الثبات بل الوضوح أن يضع نظرية عامة للمجتمع[2]. وهذه النظرية ليست سهلة الاختصار لأن بارسون يعبر بأسلوب غامض عن تفكير مجرد ومتطور[3].

إن النظام العام للفعل بالمعنى الواسع للسلوك البشري هو نقطة انطلاق التحليل البارسوني. وهو ينقسم إلى أربعة أنظمة فرعية: بيولوجي ونفسي واجتماعي (تفاعل بين الممثلين) وثقافي (معايير، قيم، ايديولوجيات، الخ). والفعل المادي ينتج دائماً عن قوى صادرة عن هذه الأنظمة الفرعية الأربعة، ولايدرس كل علم من علوم الانسان سوى قطاع منها. وعلى مثال نظام توجيه (راجع الفقرة 410) يوجد تدرج للأنظمة الفرعية: **فالأكثر غنى بالمعلومات**، النظام الثقافي يوجد بالقمة مع النظام الاجتماعي، **والأكثر غنى بالطاقة**: النظام البيولوجي يوجد في أسفل السلم مع الحياة النفسية.

والتنظيم الاجتماعي يشمل النظام الاجتماعي والنظام الثقافي المتميزين والمرتبطين، دفعة واحدة، بالتكوين النظامي. ويترجم هذا التكوين العناصر الثقافية العامة: القيم، الرموز في معايير أفعال تنتمي إلى أدوار مادية معيشة في الفعل الاجتماعي: مثال ذلك التعليم في دور المعلم.

385ـ البنية.

يميز بارسون أربع مجموعات عناصر مستقرة نسبياً، تكون البنية: **هي الادوار** (المرتبطة بنشاطات الافراد في المجتمع: رئيس البلدية، القاضي، الخ)، **والجماعات** (الأسر، الأحزاب السياسية) **والمعايير والقيم**. والمجموعتان الأخيرتان مرتبطتان، دفعة واحدة، بالنظام الثقافي والنظام الاجتماعي، وهما أكثر غنى بالمعلومات، في حين أن الأدوار والجماعات أغنى بالطاقة.

386ـ الوظيفة.

يحمل هذا المفهوم عنصراً دينامياً: فكل نظام يقاوم عوامل عدم التوازن التي تهدده. وهناك أربع وظائف مكلفة بمواجهة المشكلات المألوفة كثيراً، وهي: وظيفة الاستقرار المعياري، وهذه بحكم التعريف أقلها دينامية (بارسون يقارنها بمفهوم القصور الذاتي في

---

(١) ان علم التوجيه يتجاوز كثيرا آلية المراقبة والضبط وحدها. وللبحث عن البراهين راجع قائمة المراجع.

(٢) لقد اهتم مؤخرا بالسياسة.

(٣) (112) الى (117bis).

علم الآلات)، ووظيفة التكامل التي تنسق عناصر النظام، ووظيفة متابعة الأهداف، ووظيفة التكيف التي تتناول مجموع الوسائل التي يستعملها النظام لبلوغ أهدافه.

وهذه الوظائف الأربع متدرجة بموازاة البنى. فالوظيفتان الأوليان تتوافقان مع القيم والمعايير، والاثنتان الأخيرتان الأكثر ارتباطاً بالواقع تتوافقان مع الجماعات والأدوار.

لقد كان بارسون هدفاً للانتقادات مثل البنيويين جميعا. والأهمية التي كان يعلقها على مفهوم التوازن، وهو الاتجاه الطبيعي في كل نظام ماكانت الا لتعزز هذه الانتقادات. لقد حاول إذا في أعماله الحديثة جداً أن يدخل التغيير في نظريته مع تحديده أن هذا المفهوم «لامعنى له الا بالقياس إلى شيء قابل للتعريف، أي شيء قابل للوصف بعبارات بنيوية[1]».

وإلى جانب التطور على المستوى البعيد، الذي تعمل فيه عمليات التجزئة (ظهور جماعات جديدة) والتحديد (اعادة تعريف بعض المجموعات أو القيم أو المعايير)، يميز بارسون على المستوى القريب نمطين من التغيير: ذاك الذي يؤثر في توازن الأنسام الفرعية للنظام دون تعديله، إنه تغيير توازن يتوافق مع سلسلة من الملاءمات الجزئية. وتغير البنية الناجم عن تراكم الضغوط، يؤثر في طبيعة النظام ذاتها ويستجر تحولاً في قمة السلم في عالم القيم الثقافي، يهدد وظيفة الاستقرار المعياري. إن بارسون لايتوصل، على الرغم من جهوده، إلى تصور البنية مفتوحة دائماً «يعيد انشاءها باستمرار تصرفات أفراد يتوجب عليهم حل مشكلات في مواجهة أوضاع مادية[2]». إننا لانستطيع هنا مناقشة عمل بارسون، ولاأن نقتصر على التعليق العنيف لـ و. ميلز[3] W.Mells الذي فكك على الشكل التالي فكر بارسون: «50% هذر و40% يتسكع في كتب علم الاجتماع. والـ 10% المتبقية أ تركها، كما كان يقول بارسون، إلى ابحاثكم الخبرية الخاصة. أما أبحاثي انا فتسمح لي بالقول: إننا نستطيع أن نستخلص من هذه العشرة بالمئة ايديولوجية، ولكنها ايديولوجية، حاصل كلام، مبهم إلى حد ما.» وليس سوروكين[4] أكثر تسامحاً. وفون ويز وغورفيتش وأ.فاريس[5] A.Faris يراكمون الانتقادات. وهي على قدر من القسوة بحيث تنسب إلى بارسون الزعم بأنه قدم جواباً عن الأسئلة التي طرحت قبله كلها واستمد نظرياته من التجربة، بينما تبدو

---

(١) (116)

(٢) (132ter).

(٣) (101) ص 54

(٤) (133ter).

(٥) (45).

تعريفاته مبهمة ومتناقضة ولايوضح أي نفس من الواقع تعليقاته الطويلة. إن أعماله الخبرية القليلة (حول الاطباء)[1] هي على العكس مهمة غالباً. وتأثيره يفسر دون شك بالحاجات التي يلبيها . إنها حاجة إلى نظرية، يحس بها علماء الاجتماع وهي بخاصة ايديولوجية مجتمع يسوغها مفهوم التوازن ويرسخها[2].

387- ج.س.هومانس G.C.Homans.

إن النموذج الذي يقترحه هومانس في كتابه: **الجماعة البشرية**، والذي يستوحيه أيضاً من مفهوم التوازن لدى باريتو، يبتعد عن التعريف الذي يعطيه بارسون لهذا المفهوم. إنه أكثر دينامية والتوازن لايتوصل إليه من خلال وظائف مرتبطة بالحاجات، بل من خلال قوى تعبر عن ذاتها. «إن الحياة الاجتماعية ليست أبداً نفعية كلياً، إنها تتكون وتتعقد فيما بعد مطلب الوضع الأولي[3]».

إن استمرار البنى نوع من «المعجزة» نتيجة عمليات يندمج فيها الانحراف والامتثال بالقدر نفسه . وتطورات مفهوم هومانس بالقياس إلى مفهوم بارسون تتحدد أولاً في انفتاح النظام، ثم في فكرة أن الطبيعة العضوية للمجتمع تتطلب نتائج أكبر بكثير من مجرد التوازن الآلي الذي يتنبأ به الوظيفيون. ومع ذلك، فغموض مفاهيمية (القيم، الخ) وتعسفية مقدماته (التماثل بين الانسان والحيوان)، وأخيراً وخاصة، اختزاله غير المتوقع لعلم الاجتماع إلى علم النفس، تحدد مدى تأملاته.

388- ب) الاتجاه التوجيهي.

ان كارل دوتش[4] يشبه النظام السياسي بنظام توجيهي للمراقبة بالخطأ. ومماثلة نظام القرار السياسي بآلية مؤازرة servo-mécanisme في شكل قذيفة موجهة ذاتياً متجهة نحو هدف، يتيح في رأي الكاتب، طرح الاسئلة الأساسية لعلم السياسة: التغيرات الداخلية أو الخارجية يجب أن تواجهها الدولة (حركة الهدف)، وحيدان الجواب المعطى (مدى التصحيح وسرعته)، وقدرة الحكومة على الدقة (المسافة بين وضع الهدف المتوقع ووضعه

---

(١) — (115)

(٢) الطريقة ا لتي يبدو له فيها النظام الرأس مالي علامة «تحقق متزايد» للمثل العليا المسيحية لايطمئن بخصوص صحة حكمة ويفسر سبب ظهوره لعلماء الاجتماع السوفيت بمثابة المشيع «لاخلاص الاميركيين اللامشروطة للنظام الاقتصادي والسياسي السائد». في (133ter).

(٣) (62) ص 91.

(٤) (31) و(32).

الحقيقي). إن مفهومي التوجيه والتغذية الراجعة السلبية أساسيان هنا.

389ـ **لوسيان ميل**[1] Lucien Mehl

إنه يحاول أن يقوم بنقل مماثل للتوجيه إلى العمل الاداري. ففي للوقت الذي حاول فيه الاقتصاديون والباحثون الاميركيون ر.ك. مرتون، وكستر برنارد Chestre Barnad، بعد أن تأكدوا من أن عقلنة التنظيم لم تعد يكفي لتوجيه التحليل، أن يدمجوا العوامل الاجتماعية النفسية في مخططاتهم، لايبدو أن نموذجاً بمثل هذه النزعة الآلية قد حقق تقدماً.

390ـ **د.اياستون**[2]

إن تحليل اياستون يستوحي شكليا علم التوجيه ويقتبس عنه مفاهيمه. وهذا التحليل الدينامي يعارض فكر بارسون لأنه لايرجع إلى مفهوم التوازن. إن المسألة الأساسية، في رأي اياستون هي مسألة استمرار الانظمة السياسية عبر التغير. وهو يرى أن كل نظام يشمل ثلاثة مكونات رئيسية:

1- **الجماعة** (أعضاء النظام)، 2- **أسلوب الحكم** (قواعد اللعبة، المعايير)،

3- السلطات (من يشغلون أدوار السلطة).

ويضم النظام أيضاً خمسة نشاطات أساسية: 1) صياغة متطلبات مختلفة، 2) اختيار هذه المتطلبات وتحويلها بالتشريع أو بالعادات، 3) اتخاذ القرار، 4) التنفيذ بوسائل ادارية أو سواها، 5) أركان النظام ووسائل تعزيزها.

ولايجوز أن نحكم على اياستون، على المستوى النظري الذي ليس مستواه، بل على مستوى جدوى مخططه بالقياس إلى الاهداف التي يرمي إلى تحقيقها. لقد كان اياستون يظن أن التحليل النظامي يجب: 1- أن يقدم خطة استكشاف وتفسير، 2- أن يسمح بدراسة قطاعات جديدة، 3- أن يجمع المعطيات الموجودة تبعا لمتحولات أكثر عمومية، 4- أن يجيب، بشكل أوسع، عن السؤال الأساسي: ما الذي يتيح لنظام سياسي أن يستمر؟

وستتيح لنا أمثلة أن نحكم بشكل أفضل على امكانيات تطبيق هذا النموذج على كل من الأهداف المقصودة.

---

(١) (95).

(٢) (36) و(37) و(38) و(39).

391ـ أمثلة تطبيق مخطط اياستون.

1- دراسة الحزب الشيوعي[1] تثير صعوبات في تعريف مفهوم النظام وتحديده[2]. ويبدو أن النموذج لايقدم التصور الاجمالي للتفسير المنتظر ولاوسيلة لفهم أفضل للواقع، وهذا مدعاة للأسف. إن تحليلات كلاسيكية للحزب تبدو حول هذه النقطة أكثر ارضاء. وبالمقابل، يقدم مخطط اياستون، في نظام أوسع تكون فيه التعقيدات متعددة بالتأكيد، ولكننا نقتصر فيه على الحصول على ظاهرات أقل تبايناً، كالدراسة حول **الجماعة الاوروبية بصفتها نظاماً سياسياً**[3]، شبكة تصنيف للمشكلات مفيدة.

2- دراسة القطاعات الجديدة يوضحها بحث اياستون ودينيز حول التنشئة الاجتماعية للاطفال[4] بصفتها تعميقاً لمفهوم دعم السلطة. والدراسة مهمة لذاتها، ولكن الاطار المفهومي الاياستوني لايضيف إليها شيئاً ذا قيمة. فمفاهيم الدعم، والعائق والمطلب توضحها بشكل جيد دراسة ج. اوليفييه J.Olivier عن الاتحاد السوفييتي[5].

3- أما عن الربط بين المعطيات الموجودة، فإن مقالة لاياستون تطبق على الاناسة تصنيفها الخاص للأنظمة السياسية، تبعاً لاختلاف الأدوار الاجتماعية. إنه يكتشف مختلف أنماط الدعم «وتآكل الاركان»، التي تميز المجتمعات البدائية، المتصفة باستقرار نظام الحكم (المعايير والقواعد) في مواجهة تغير الأفراد الموجودين، وكذلك في مواجهة انشقاق الجماعة، بينما تتطور الأنظمة الحديثة بالتحول.

4- أماالسؤال الأكثر أهمية: ما الذي يتيح لنظام سياسي أن يستمر؟ فيبدو أن النموذج ليس أهلاً للاجابة عنه. إنه يسمح في الواقع بتصنيف عناصر الحياة السياسية داخل النظام لابدراسة تطورها عبر تحولات المتغيرات الداله. إن المقصود، كمايلاحظ س. رواغ[6] C.Roig، دراسة سببية خطية أكثر منه تحليلاً حقيقياً للنظام، لأننا نستطيع أن نتصور المخرج[7] output وقد أصبح بتغذية راجعة مدخلاً input ، ثم تحول إلى مخرج في

---

(١) (75).

(٢) (119).

(٣) (86).

(٤) (41).

(٥) (109).

(٦) (127bis)، الذي نقتبس منه بعض هذه التاملات.

(٧) ان تحليل المدخلات والمخرجات طريقة لقياس الدخل القومي الاجمالي، وهويقوم بحصر مشتريات الصناعة من جهة والطلب النهائي على منتجات هذه الصناعة من ناحية اخرى خلال مدة معينة، ويجب ان يتعادل الدخل مع

موجه اعلام دورية.

392 ـ 3- انتشار استعمال التحليل النظامي وحدوده.

إن من الصعب، في غياب تعريف دقيق، أن نعرف اللحظة التي يمكننا الحديث فيها عن التحليل النظامي. فالتنظيم والبنية والنظام مفاهيم تستعمل غالباً من دون دقة ويبالغ في استعمالها. والاقتصاديون مهتمون بها قبل السياسيين.

إن علماء السياسة هم الذين حاولوا، في فرنسا، أن يستعملوا مخطط اياستون. ويمكننا أن نذكر من هؤلاء، ج. برجرون[١] G.Bergeron ، ج. لافو[٢] G.Lavau ، وج. لابيير[٣] J.Lapierre .

ويلخص و. بوكلي W.Buckley مايستطيع أن يقدمه التحليل النظامي للعلوم الانسانية على الشكل التالي: «مفردات مشتركة، وتقنية لمعالجة التنظيمات الكبرى، واتجاه تركيبي حيث يوجد العديد من التفاعلات، واحلال المفهوم الدينامي للعلاقات محل الحقائق الاحصائية القديمة، وامكانية بلوغ ماهو أساسي في الحياة الاجتماعية في صيغ التواصل والمعلومات وأخيراً وسيلة لدراسة مفاهيم: الأهداف والحاجات والرموز ووعي الذات والعمليات الاجتماعية الثقافية بطريقة اجرائية[٤]». إنه في الوقت الحاضر لسوء الحظ، يحمل على وجه الخصوص، لغة. وربما كان من الواجب تجنب أن يبالغ السياسيون السعيدون جداً بأنهم وجدوا أخيراً «لغتهم الخاصة» في استعمال مصطلحات التوجيه. والطريقة التي يلذ لهم فيها استحضار «الصندوق الاسود»[٥] مقلقة فيما يخص المستقبل. ومادام التحليل النظامي يحث على دقة ليست دقة الضبط الكمي للابحاث الخبرية، ولكنها دقة مفهومية ومنطقية، يمكننا أن نأمل في أن تسهم في تقدم العلوم الانسانية. ونستطيع في الوقت الحاضر خاصة أن نأخذ عليه أنه لم يسهل فهم الواقع وأنه لم يكتشف شيئاً لم يكن معروفاً سابقاً.

المنصرف والاستثمارات مع المدخرات. ـ المترجم.

(١) (12bis).

(٢) (75).

(٣) (75ter).

(٤) (18).

(٥) وهو اصلا جهاز اليكتروني يسجل بعض المعطيات عن الطيران (الارتفاع والسرعة الخ) ويرمي الى مراقبته استدلاليا. ـ المترجم.

سابعا: المنهج الجدلي La méthode dialectique

393 ـ **الجدلية والخبرانية** dialectique et empirisme.

ان الجدلية هي المنهج الأكثر شمولاً وغنى. وهي على مايبدو، الأكثر كمالاً بين المناهج التي تقود إلى التحليل في علم الاجتماع. فهو ينطلق من التحقق البسيط جداً للتناقضات التي تحيط بنا. فهل تصدر هذه التناقضات فقط عن قصور فكرنا؟ وهل الواقع واحد؟ وهل تتناقض وجهات نظرنا لأنها لاتدرك الموضوع الا في مظهر واحد من مظاهره؟ ومع اقرار أنصار المنهج الجدلي بحدود فكرنا، يصرحون أن هذه الحدود لاتكفي لتفسير وجود تناقضات وأن هذه التناقضات موجودة في الواقع. إن على فكر الانسان إذا أن يجتاز شاشة مزدوجة: شاشة تحديداته وتناقضاته الخاصة، ثم شاشة تنافر الاشياء[1]. والمنهج الجدلي يبدو لنا منهجا أشمل من المناهج الأخرى، لكي لانقول المنهج الاشمل، لأنه يتلاءم مع المتطلبات الأساسية لمفهوم المنهج ذاته. إنه أولاً موقف ازاء الموضوع: خبري واستنتاجي، وهو يقود من هنا طريقة لجمع معطيات مادية. ثم إنه يمثل محاولة تفسير للواقعات الاجتماعية، أي أنه مرتبط مباشرة بمفهوم الوحدة الكاملة.

وعندما عرض غورفيتش تاريخ الخبرانية وتاريخ الجدلية صرح أن الجدلية كانت تقريباً خاضعة لغايات ايديولوجية، في حين أنها بالتعريف وسيلة للبحث عن الحقيقة، طريقة «لاخلاء الطريق».

«لقد قال ج. وال J.Wahl: إن الجدلية هي إذا درب. ومن جهة ثانية هناك فكرة «الميز dia» العرضية هذه في كلمة الجدلية ذاتها، فالجدلية طريق أكثر مماهي نقطة بداية ونقطة نهاية[2]» والحقيقة أن كل واقع خاضع للجدلية بسبب تدخل الفكر البشري الذي يقوم بادراكه. «إن الجدلية هي إذا الطريق الذي سلكته البشرية السائرة إلى ادراك الوحدات الكاملة الحقيقية المتحركة التي تحمل من قريب أو من بعيد أثرها.»

أفلا يوشك استقلال الجدلية هذا أن يكون محدداً بصلة ثابتة جداً مع الخبرانية التي تشكل بعد كل حساب موقفاً فلسفياً؟ ويمكننا أن نرد على هذا بأن الخبرانية مثل الجدلية، لم تولد من موقف فلسفي مصمم مسبقاً بل من ارادة التحرر من كل مايغطي الحقيقة. وعندما

---

(١) في (54) ص 6.

(٢) في (54).

نصرح أن الجدلية خبرية، لانريد أن نربطها بحركة فلسفية أخذت موقعها تاريخياً، بل بالخبرة ذاتها.

«إن مايجعل الخبرة قريبة جداً من الجدلية هو أنها تحطم بلا انقطاع أطرها المرجعية. . إنها تفلت منا حين نعتقد أننا التقطناها. ونكون مخدوعين عندما نعتقد أننا اكتشفنا سرها. إننا ضحيتها عندما نعتقد أننا تخلصنا منها[1] .»

يضاف إلى ذلك أن الخبرة والجدلية كليهما موظفتان لخدمة الانسان، ولخدمة كل ماتترجم به: الأفعال والأدوات والاشارات. «فالخبرة انسانية دائماً. إنها ليست أبداً فوق بشرية أو تحت بشرية[2] .»

394ـ الجدلية والتفسير.

لقد أدرك ماركس جيداً أنه كان ينبغي تجنب ألا يؤدي تحليل مجرد للمحس إلى «اخفائه».

وما من شك في أنه لم يستأثر بالبحث المحس، فقد انخرط في هذه الطريق العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع غير الماركسيين، ولكن دون أن يطبقوا المنهج الجدلي، ففقدوا بذلك الصلة بين المتناقضات، وفصلوا بين الاستهلاك والتوزيع والطبقة العاملة دون أن يدركوا أن هذه الأمور مظاهر عملية واحدة لايمكن الفصل فيها أو أن هؤلاء العلماء الاقتصاديين والاجتماعيين أنفسهم اعتبروا بعض العناصر التي لاحظوها، مفاهيم مجردة: تقسيم العمل، وقيمة تبادل السلعة، دون أن يتصوروا أنهم كانوا يقتصرون على المرحلة الاولى من البحث وأنه كان من المناسب بعد ذلك أن يؤيدوا الطريق بالاتجاه المعاكس وأن يجدوا المحس.

وإذا كانت المرحلة الأولى الضرورية لأي بحث لاتتعلق بالجدلية وحدها دون سواها فإن المرحلة الثانية، مرحلة إعادة البناء تحاول تجنب خطأ التركيب الذي ارتكبه هيجل. إن المنهج الجدلي لايتناول بشكل مجرد عناصر مجردة متوصل إليها بالتحليل. إنه يريد النظر إليها بصفتها عناصر محسة لها وجود محس. فكيف يتم التوصل إليها؟ إن كل ظاهرة مادية قابلة للملاحظة تضم شيئاً أساسياً. والأساسي بما هو عليه يميز هو ما يجب أن يفسر الظاهرة وحده.

---

(1) في (54). ص 13.

(2) (54) ص 13.

ولكن «الجوهر قاحل» و«الظاهرات لاتختزل إلى الجوهر» تبعاً لصيغة هيجل المعبرة جيداً. فالظاهر أكثر تعقيداً من الجوهر وأغنى، إنه أكثر واقعية. بل قد نستطيع القول: إنه وحده الواقعي. وكما يقول لوفبفر: «حينما يتوصل إلى الجوهر، تجب العودة إلى الظاهرات لتناولها كماهي في غناها من أجل بحث سبب وكيفية ظهور الجوهر فيها وعبرها. فالظواهر وحدها حية، معمورة، غير مقفرة[1].»

إننا مازلنا في العناصر الايجابية للماركسية، أي أن التركيز منصب على غنى الظواهر البشرية وديناميتها، وهو مايشكل المادية الجدلية. «ولكن لامجال لاخفاء الشكوك، بل نقاط ضعف الفكر الجدلي، إنه على سبيل المثال، ليس «اجرائياً» بالمعنى الذي أصبح دارجاً لهذا المصطلح. فلا مفاهيمه النظرية ولاقوانينه وقواعده تسمح بترتيب أي شيء وتصنيفه وفصله وتقسيمه وتنظيمه، وهو لايسمح أيضاً بالتفسير واجراء اعادة البناء، لكي لانقول: التركيب، بالاعتماد على الصيرورة التاريخية[2].

لقد صرح غورفيتش بعد اقراره بميزات الجدلية المفرطة في الخبرية أنها «بذاتها لاتفسر.. إنها تقود إلى عتبة التفسير، ولكنها لاتتجاوز هذه العتبة.»

إننا نعلم أين نبحث عن عناصر التفسير: في الظواهر الاجتماعية الكاملة. إننا نعلم في أي ميدان نطرح الأسئلة وأي نمط من الأسئلة، ولكننا لانعرف الاجابات. «إننا نستطيع ويجب علينا أن نهيء التفسير بالجدلية الخبرانية، ولكننا لانستطيع أن نستبدل بالثاني الأول. فالتفسير يبقى في كل مرة جديداً يجب ايجاده.» وج.غورفيتش يقدم غياب نظرية عامة، على أنه سبب راجح لصعوبة التصدي للتفسير في علم الاجتماع.

ويبدو أن موقف غورفيتش صحيح في الحالة الراهنة لعلم الاجتماع ولكن لايكفي تأكيد غياب النظرية، التي يجب ايجادها.

395.- مراجع

1. *Aggregate data analysis. Political and social indicators in cross national research*, ed. Ch Lewis Taylor, Paris, La Haye, Mouton, 1968, 267 p.
2. ALDRIDGE (A. O.). - *Comparative literature : matter and method*, Univ. Illinois Press, 1969, 334 p.

(1) (10B.354) ص 31.

(2) (13B.4)، مقدمة الطبعة الثانية.

3. ALMOND (G. A.). – *Approaches to developmental causation*. Communication au VII[e] Congrès mondial de l'Association Internationale de Science politique, Munich, septembre 1970.
*4. ALMOND (G. A.) and POWELL (G. B.). – *Comparative Politics : A developmental Approach*, Boston, Little Brown, 1966, 348 p.
5. ALMOND (G. A.) and COLEMAN (J. S.). – *The politics of the developing areas*, Princeton, Univ. Press, 1960, 348 p.
6. ALMOND (G. A.) and VERBA (S.). – *The civic culture*, « Little Brown series in comparative politics », Boston, 1965, 562 p.
7. APTER (D. E.) – *The Politics of Modernisation*, Univ. of Chicago Press, 1965, 481 p.
8. APTER (D. E.). – *A comparative method for the study of Politics*, « A.J.S. », LXIV, novembre 1958, pp. 221-257.
8 *bis*. AUZIAS (J. M.). – *Clefs pour le structuralisme*, Seghers, 1971, 222 p.
8 *ter*. BADIE (B.). – *Stratégie de la grève*, Presses Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976, 262 p.
9. BALANDIER (G.). – *Tendances de l'ethnologie française* (I), « Cah. Int. Soc. », vol. 27, 1959, pp. 11-22.
9 *bis*. BALL (R. A.). – *Sociology and general systems theory*, Am. Sociol., 1978, 13, n° 1, 65-72.
10. BARBER (B.). – *Structural functional analysis*, in : « American sociological review », vol. XXI, n° 2, avril 1956, pp. 129-135.
10 *bis*. BARTHES (R.). – *Introduction à l'analyse structurale des récits*, « Communications », 1966, 8, pp. 1-27.
10 *ter*. BASTIDE (R.). – (1 B. 354).
11. BAILEY (K. D.). – *Sociological entropy theory. Toward a statistical and verbal congruence*, Quality quantity 1983.
11 *bis*. BECKER (H.). – *Sociologie interprétative et typologie constructive*, in Gurvitch : « Sociologie au XX[e] siècle » (97 *bis* B 170), pp. 71-95.
12. BENDIX (R.). – *Images of society*, in Gross (L.) : « Symposium on sociological theory » (13 B 25), pp. 92-118.
12 *bis*. BERGERON (G.). – *Le fonctionnement de l'État*, Colin, 2 éd. 1969, 262 p.
12 *ter*. BERGHE (P. van den). – *Dialectic and fonctionalism*, « A.S.R. », octobre 1963.
13. BIRNBAUM (P.), CHAZEL (F.). – *Theorie sociologique*, P.U.F. 1975, 599 p.
13 *bis*. BLACK (M.). – *The social théories of Talcott Parsons*, Prentice Hall, 1961, 363 p.
**14. BOUDON (R.). – *A quoi sert la notion de « structure »*, Gallimard, 1968, 244 p.

15. BOUDON (R.). – *Remarques sur la notion de fonct[illegible]*, « Rev. Franç. Soc. », VIII, 1967, pp. 198-206.
15 *bis*. BOULDING (K.). – *General systems theory, the skeleton of science*, in Buckley éd., (19).
16. BOURRICAUD (F.). – *Indétermination de la Sociologie*, in « Critique », novembre 1954.
*17. BRAUDEL (F.). – *Histoire et sociologie*, in Gurvitch, « Traité de sociologie » (90 B 159 *bis*).
18. BUCKLEY (W.). – *Sociology and Modern systems theory*, Prentice Hall, 1967, 227 p.
*19. BUCKLEY (W.) ed. – *Modern systems research for the Behavioral scientist*, Chicago, Aldine, 1968, 525 p.
20. CANNON (W. B.). – (1932), trad. fr. *La sagesse du corps*, éd. Nvelle Revue Critique, 1936.
20 *bis*. CHAZEL (F.). – *La théorie analytique de la société dans l'œuvre de Talcott Parsons*, Mouton, 1974, 200 p.
20 *ter*. CHURCHMAN (C. W.). – *Qu'est-ce que l'analyse par les Systèmes ?* trad. française, Paris, Dunod 1974, 219 p.
21. COENEN-HUTHER (Y.). – *Le fonctionnalisme en sociologie : et après ?* Bruxelles éd. Univ. 1984, 231 p.
21 *bis*. *Comparative social research*, annual pub., éd. F. Tomasson, vol. 2, I.A.I. Press, 1979.
*22. *Comparative survey analysis*, Stein Rokkan, Sidney Verba, Jean Viet, Elina Almasy, Mouton, 1969, 343 p.
23. *Comparative research across cultures and nations*, ed. S. Rokkan, Paris, La Haye, Mouton, 1968, 238 p.
**24. *Compte rendu du colloque sur sens et usages du mot structure*, éd. par R. Bastide, La Haye, Mouton, 1962, 34 p.
25. *La Conception marxiste de l'homme*, éd. de la Nouvelle Critique, 1965, 190 p., (Recherches Internationales à la lumière du marxisme, janvier-avril 1965).
26. COOMBS (P.). – *La crise mondiale de l'éducation, analyse de systèmes*, P.U.F., 1968, 322 p.
27. CORVEZ (M.). – *Les structuralistes. Les linguistes*, Aubier Montaigne, 1969, 205 p.
28. DAVID (R.). – *Traité élémentaire de droit civil comparé*, Librairie Générale de droit et de jurisprudence, 1950, 557 p.
**29. DAVIS (K.). – *The myth of functional analysis as a special method in sociology and anthropology*, in : « A.S.R. », vol. XXIV, 1959, p. 757, trad. fr. in Mendras (H.), « Sociologie, Textes », A. Colin, Coll. U2.

30. DERERATH (N.J.), PETERSON (R. A.) (ss direct. de). – *System, change and conflict : a reader on contemporary sociological theory and the debate over functionalism*, N. Y., Free Press, 1967, 533 p.
31. DEUTSCH (K. W.). – *Towards a unified theory of Human Behavior*, éd Roy Gruiker, Basic Books, 1956, pp. 161-162.
32. DEUTSCH (K. W.). – *The nerves of government* (23 B 239).
33. *Dialectique marxiste et pensée structurale* (à propos des travaux d'Althusser)... Table ronde, 18 janvier-26 avril 1967. *Les Cahiers du Centre d'études socialistes*, n° 76-81, février-mai 1968, 223 p.
33 *bis*. DOGAN (M.), PELASSY (D.). – *Sociologie politique comparative*, Economica, 1982, 218 p.
34. *Données (Les) de la recherche comparative*, « Rev. Int. Sc. Soc. », vol. 16, n° 1, 1964.
35. DURAND (D.). – *La systémique*, P.U.F., 1979, 128 p.
36. EASTON (D.). – *Varieties of Political theory*, Englewood Cliffs, N. J., Hall, 1966, pp. 129-141, in Rapoport (126).
37. EASTON (D.). – *Political anthropology*, (16 B 181).
38. EASTON (D.). – *The Political System* , New York. A. Knopf, 1953, 320 p.
39. EASTON (D.). – *An approach to the Analysis of Political systems*, « World Politics », IX, 1956-1957, pp. 383-400.
*40. EASTON (D.). – 1965 *Trad. Analyse du Système Politique*, (33 B 239).
41. EASTON (D.) et DENNIS (J.). – *Children in the political system*, New York, Mac Graw Hill, 1969, 440 p.
42. EISENSTADT (N.). – *Essays on comparative Institutions*, New York, Wiley, 1965, 376 p.
43. EMERY (F. E.). eds. – *Systems Thinking*, Penguin, Modern management Readings, 1969, 398 p.
*44. *Entretiens sur les notions de genèse et de structure*, sous la direction de M. Gandillac, L. Goldmann, J. Piaget, Mouton, 1965, 359 p.
44 *bis*. – *Esprit*, mai 1967, Structuralisme.
45. FARIS (E.). – *Review of Parsons, social theory*, « A.S.R. » (18), 1953.
45 *bis*. FEBRAJO (A.). – *Legitimazione e tsoria dei sistemi*, Soc. diritti ital. 1984, 11, n° 1, p. 21-35.
46. FORD (G. S.). – *Cross cultural approaches, reading in comparative research*, New Haven, Human relations Area Files Press, 1967, 365 p.
47. FOUCAULT (M.). – *Les mots et les choses*, Gallimard 1966, 400 p.
48. FOUCAULT (M.). – *L'archéologie du savoir*, N.R.F., Gallimard, 1969, 285 p.

49. GODELIÈR (M.). – *Système, structure et contradiction dans le capital*, « Les Temps Modernes », 1966, n° 55, p. 87.
50. GOLDSCHMIDT (W. R.). – *Comparative functionalism, an essay in anthropological theory*, Berkeley Univ. of California Press, Londres, Cambridge University Press, 1966, 149 p.
51. GOULDNER (A. W.). – *Reciprocity and autonomy in functional theory*, in Gross (L.) : « Symposium » (13 B 25), pp. 241-267.
*51 *bis*. GOULDNER (A. W.). – *The coming crisis of Western sociology*, Basic Books, 1960, 528 p.
52. GOULIANE (C.). – *Le Marxisme devant l'homme*, Essai d'anthropologie philosophique, Payot, 1968, 223 p.
*53. GREGOR (A. J.). – *Political science and the uses of functional analysis*, A.P.S.R., juin 1968, pp. 425-439.
54. GURVITCH (G.). – *L'hyperempirisme dialectique, ses applications en sociologie*, in « Cah. intern. Soc. », vol. XV, 1953, pp. 3-33.
55. GURVITCH (G.). – *Déterminismes sociaux et liberté humaine*, in (97 B 170).
*56. GURVITCH (G.). – *Le concept de structure sociale*, in « Cahiers internationaux de sociologie », 1955, pp. 3-44.
*56 *bis*. GURVITCH (G.). – *La crise de l'explication en sociologie*, in « Cah. Int. Soc. », vol. XXI, nouvelle série, juillet-décembre 1956, pp. 3-18.
57. GURVITCH (G.). – *Dialectique et sociologie*, (100 B 170).
58. HALL (A. D.) et FAGEN (R. E.). – *Definition of systems*, in « General Systems », Chicago, Aldine, 1956, pp. 18-28.
59. HAURIOU (A.). – *Recherches sur une problématique applicable à l'analyse des institutions politiques*, in « Revue du droit public », 1971, pp. 305-352.
59 *bis*. HEISE (D. R.). – *Causal Analysis*, John Wiley and Sons, 1975, 301 p.
59 *ter*. HELD (D.). – *Introduction to critical theory Horkheimer to Habermas*, Univ. of California Press, 1980, 511 p.
60. HEMPEL (G. G.). – *The logic of functional analysis*, in Gross (L.) : « Symposium », (14 B. 25), pp. 271-305.
60 *bis*. *Histoire et structure*. « Annales », Colin, n° spécial, mai-août 1971, n°s 3-4.
61. HOLT (R. T.), TURNER (J. E.). – *The méthodology of comparative research*, New York, Free Press, 1970, 419 p.
*62. HOMANS (G. C.). – *The human group*, Harcourt Brass, 1950, 484 p.
63. HOPKINS (T. K.) et WALLERSTEIN (I.). – *The comparative study of national societies*, in « Informations sur les Sciences sociales », vol. 6, n°s 5, 6 et 7, pp. 25-56.

64. Horowitz (I. J.). – *Sociology and politics : the myth of functionalism revisited,* « Journal of Politics », 25 (2), 1963, pp. 248-264.
65. *International journal of comparative sociology,* Department of sociology, New York University. Toronto 12, Canada.
66. *International Conference on Comparative Social science Research,* April 22-24, 1965, in « Social science Information » 4 (4), 1965, pp. 139-165.
66 *bis. Issues in the Marxian Theory of history,* « Intern J. Sociol », 1974, 4, n° 1, pp. 3-125.
67. Janne (H.). – *Le système social. Essai de théorie générale,* éditions de l'Institut de Sociologie, Université libre de Bruxelles, 1968, 576 p.
68. Janne (H.). – *Fonction et finalité en Sociologie,* « Cah. Int. Soc. », vol. XVI, 1954, pp. 50-67.
69. Jonas (S.). – *Talcott Parsons* ou *le roi nu* « L'homme et la société » juillet-août-septembre 1966, n° 1, pp. 55-65.
70. Jones (R. E.). – *The functional Analysis Politics,* Routledge and Kegan Paul, Londres, 1967, 101 p.
71. Kalleberg (A. L.). – *The logic of comparison. A methodological note on the comparative study of political systems,* « World Politics » 19 (1), octobre 1966, pp. 69-82.
72. Kariel (H. S.). – *Open systems. Arenas for political action,* F. E. Peacock, 1969, 149 p.
73. Kuhn (A.). – *The study of Society, a unifed approach,* Homewood, III., Dorsey Press.
73 *bis.* Laborit (H.). – *Biologie et structure,* Gallimard, coll. Idées, 1968, 187 p.
74. Lacroix (B.), Favre (P.). – *L'analyse systémique en question,* « Cah. inter. Sociol. » 1975. 58, pp. 97-144.
74 *bis.* Landry (M.), Maloin (J. P.). – *La complémentarité des approches systémique et scientifique dans le domaine des sciences humaines,* « Rel. indust. » Can. (1976), 31, n° 3, 379-401.
74 *ter.* Lapierre (J. W.). – *L'Analyse des Systèmes Politiques,* P.U.F., 1973, 276 p.
*75. Lavau (G.). – *A la recherche d'un cadre théorique pour l'étude du parti communiste français,* « R.F.S.P. » XVII (3), juin 1968.
76. Laville (P.). – *L'importance de la notion de fréquence en sociologie* in « Épistémologie sociologique », décembre 1967, n° 5.
77. Lazarsfeld (P.). Rosenberg (M.) (ss dir. de). – *The language of social research,* Glen. Ill., Free Press, 1955, 590 p.
78. Leach (E. R.). – Trad. fr. *Critique de l'anthropologie,* (35 B. 181).

79. LEFEBVRE (H.). – *La notion de totalité dans les sciences sociales,* « Cah. Int. Soc. », vol. XVIII, 1955, pp. 55-78.
80. LEFEBVRE (H.). – *Claude Lévi-Strauss ou le nouvel éléatisme,* « L'homme et la société », n° 1-2, 1966.
81. LEFEBVRE (H.). – *Les dilemmes de la dialectique,* Médiations, « Revue des Expressions contemporaines », n° 2, 1961.
82. LEFEBVRE (H.). – *Critique de la vie quotidienne,* (6 B 329).
*83. LÉVI-STRAUSS (C.). – *Anthropologie structurale,* 2 tomes, (38 B 181).
84. LÉVI-STRAUSS (C.). – *La pensée sauvage,* (40 B 181).
85. LÉVY (M.). – *Structural-functionnal analysis,* in « International Encyclopedia of social science ».
86. LINDBERG. – *La communauté européenne en tant que système politique,* Service de presse et d'information des Communautés, novembre 1966.
*86 *bis.* LECA (J.) et autres. – *Développement modernisation dépendance,* « R.F.S.P. », n°s 4-5, août-octobre 1977.
86 *ter.* LISKE (C.)., LOEHR (W.), MCCAMANT (J.). – *Comparative public policy, Issues, Theories and methods,* London, Sage Publications, 1975, 300 p.
87. LOCKWOOD (D.). – *Some remarks on the Social System,* « British journal of Sociology », vol. VIII, juin 1956.
87 *bis.* LUHMANN (N.). – *Insistence on Systems theory : perspectives from Germany. An Essay Social Forces.* U.S.A., 1983, 61, n° 4, pp. 987-998.
88. MACRIDIS (R.). – *Research in comparative politics,* Seminar report « Amer. Pol. Science Review », n° 3, septembre 1953.
89. MACRIDIS (R.). – *The study of comparative government,* New York, Doubleday and C°, 1955 (Doubleday short studies in political sciences, 21, 77 p.
90. MAC KINNEY (R.). – *Constructive typology, structural and functional aspects of a procedure,* VI[e] Congrès mondial de Sociologie, Évian, 1966.
91. MAHO (J.). – *Limites et usages de la notion de système social,* « Épistémologie sociologique », 1978, n° 6, éd. Anthropos, pp. 100-118.
92. MAITRE (J.). – *Structure et mesure en sociologie du catholicisme,* « Archives de sociologie des Religions », janvier-juin 1961, pp. 53-70.
92 *bis.* MAKARIUS (L. et R.). – *Structuralisme ou ethnologie. Pour une critique radicale de l'anthropologie de Lévi-Strauss.* Anthropos, 1973. 370 p.

*93. MALINOWSKI (B.). – *Culture* in « Encyclopedia of the Social Sciences ».
94. MARSH (R. M.). – *Comparative sociology,* ed. R. K. Merton, Harcourt Brace and World, 1967, 528 p.
95. MEHL (L.). – *Pour une théorie cybernétique de l'action administrative* in « Traité de science administrative », Mouton, 1966.
96. MELESE (J.). – *La gestion par les systèmes. Essai de praxéologie,* éd. Hommes et techniques, 1968, 237 p.
96 *bis.* MERRELL (F.). – *Le structuralisme et au-delà... Examen critique des présupposés du système,* « Diogène » (1975), n° 92, pp. 78-120.
*97. MERRIT (R. L.). and ROKKAN (S.) (eds). – *Comparing Nations. The use of quantitative Data in Cross-national Research,* New Haven, Conn., Yale Univ. Press, 1966, 585 p.
**98. MERTON (R. K.). – *Éléments de méthode sociologique,* (149 B 170).
99. MILLER (J. C.). – *Living systems : cross level hypotheses,* « Behavioral Science », vol. 10, pp. 380-411.
100. MILLET (L.), VARIN D'AINVELLE (Madeleine). – *Le Structuralisme,* éditions Universitaires, 1970, 139 p.
**101. MILLS (C. W.). – *L'imagination sociologique,* (151 B 170).
102. MITCHELL (W. C.). – *Sociological Analysis and Politics : the theories of Talcott Parsons,* Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967, 222 p.
102 *bis.* MOMIÈRE (D.). – *Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton. Essai sur le rapport entre théorie et idéologie,* Ottawa, Éd. Univ., 1976, 254 p.
103. MOORE (F. W.). ed. – *Readings in cross-cultural methodology,* New Haven, HRAF Press, 1961, 335 p.
104. MOULOUD (N.). – *La psychologie et les structures,* P.U.F., 1965, 124 p.
105. NADEL (S. F.). – *Foundations of Social anthropology,* New York, Free Press, 1953, 426 p.
*106. NADEL (S. F.). – *La théorie de la structure sociale,* 1957, Minuit, coll. « Le sens commun », trad. fr. 1970, 210 p.
107. NAGEL (E.). – *A formalization of functionalism* in « Logic without metaphysics » (19 B. 4), pp. 247-283.
108. OLIVER (J.). – *Citizen demands and the soviet political system,* « A.P.S.R. », vol. LXIII, n° 2, juin 1969, pp. 465-475.
109. PADIOLEAU (J.). – *Les modèles de développement,* « Revue française de sociologie », vol. XII, n° 2, avril-juin 1971, 228-251.

110. PAGÈS (R.). – *Le vocable structure et la psychologie sociale,* in « Compte rendu du colloque sur : Sens et usage du terme structure » (24).
111. PARAIN-VIAL (Jeanne). – *Analyses structurales et idéologies structuralistes,* Privat, 1969, 236 p.
112. PARSONS (T.). – *The structure of social action,* Glencoe, Free Press, 1949, 870 p.
113. PARSONS (T.). – *The social system,* (153 B 159 *bis*).
114. PARSONS (T.) et SHILS (E.). – *Eléments pour une théorie de l'action,* (167 B 170).
115. PARSONS (T.). – *Essays in sociological theory, pure and applied,* 1949, Free Press, Glencoe (Ill.), 459 p.
116. PARSONS (T.). (ss la dir. de). – *Theories of society,* Glencoe, Free Press, 2 vol. 1961, 1479 p.
117. PARSONS (T.). – 1966, trad. *Sociétés : essai sur leur évolution comparée,* Dunod, 1973, 158 p.
117 *bis.* PARSONS (T.). – *The present status of « Structural Functional » theory in sociology,* in « Papers in honour of R. K. Merton », Harcourt Brace, 1975, pp. 67-83.
118. PALOMBARA (J. LA). – *Macrotheories and microapplications in comparative politics. A widening chasm.* in « Comparative politics », vol. I, n° 1, octobre 1968, pp. 52-78.
119. PERCHERON (A.). – *A propos de l'application du cadre théorique d'Easton à l'étude du parti communiste français,* « R.F.S.P. » XXI, 1970.
120. PIAGET (J.). – *Introduction à l'épistémologie génétique,* P.U.F., 1950, (3 vol.), vol. III : « La pensée sociologique », 344 p.
121. PIAGET (J.) (ss dir. de). – *Études d'épistémologie génétique,* P.U.F.
*122. PIAGET (J.). – *Le structuralisme,* P.U.F., *Que sais-je ?* 1968, 124 p.
123. PICARD (R.). – *Nouvelle critique ou nouvelle imposture,* Pauvert, 1966, 158 p.
124. POULANTZAS (N.). – *Pouvoir politique et classes sociales,* (182 B 170).
*125. RADCLIFFE-BROWN (A. R.). – 1952, *Structure et fonction dans la société primitive,* Minuit, 1968, 361 p.
126. RAPOPORT (S. A.). – *Some systems approaches to political theory in Easton,* Englewood Cliffs, N. Y. Prentice Hall, 1966.
126 *bis.* – *Revue Française de Sociologie* n° spécial vol. XI, XII, 1970-1971.

127. ROCHER (G.). – *Talcott Parsons et la sociologie américaine*, Paris, P.U.F., 1972.
*127 *bis*. ROIG (C.). – *La théorie générale des systèmes et les perspectives de développement dans les sciences sociales*. « R.F.S. » cf. 126 *bis* pp. 47-97.
128. ROKKAN (S.). – *Trends and possibilities in comparative social sciences* « Social sciences information », 4 (4), 1965, pp. 139-165.
*129. ROKKAN (S.). ed. – *Comparing nations. The use of quantitative data in cross-national research*, London-New Haven, Yale University Press, 1966, pp. 465-498.
130. ROKKAN (S.) and ALMOND (G. A.). – *International Conference on comparative social science research*, 1965, « Items » 19, pp. 29-31.
131. ROLLE (P.). – *Avantages et limites de la méthode axiomatique appliquée à la sociologie*, « Épistémologie sociologique », 6, 1968.
131 *bis*. ROSE (R.). – *The dynamics of data Archives*, « Inform. Sc. Soc. » 1974, 13, n° 6, pp. 91-104.
*131 *ter*. RUCCET (B.) and others – *Handbook of political and social indicators*, New Haven, Yale Univ. Press.
132. SALLACH (D. L.). – *Systems analysis and sociological theory*, « Social Focus », 1972, 5, n° 3, pp. 54-60.
132 *bis*. SEBAGH (P.). – *Marxisme et structuralisme*, Payot (P.B.P.) 1969, 263 p.
132 *ter*. SELZNICK (P.). – *The Social theories of Talcott Parsons*, « A.S.R. » 62, 1961, 934.
133. SMELSER (N. J.). – *Comparative Methods in the Social Sciences*, Englewood Cliffs, 1976, 253 p.
133 *bis*. SOROKIN (P.). – *Contemporary sociological theories*, (221 B. 170).
*133 *ter*. SOROKIN (P.). – *Théories sociologiques contemporaines*, (222 B. 170).
134. SORZAND (J. S.). – *David Easton and the invisible hand*, « Am. Pol. Sc. Rev. » (1975), 69, n° 1, pp. 91-106.
134 *bis*. SPIRO (H. G.). – *Comparative politics, a comprehensive approach*, in : « Am. pol. sc. review », septembre 1962, vol. LV, n° 3, pp. 577-597.
135. *Structuralisme et Marxisme*, « La Pensée », n° 135, n° spécial octobre 1967, 192 p.
136. *Structuralisme et marxisme*, J. M. Auzias et al. éd., coll. 10/18, 1970, 316 p.

137. *Structuralism,* A. Reader, Edited and introduced by Michael Lane, London, Janat an Cape, 1970, 456 p.
138. *Systems thinking,* ed. by F. E. Emery, Penguin Books, 1969, 398 p.
139. *Temps modernes (Les),* novembre 1966, n° 246, Problèmes du structuralisme.
140. TINBERGEN (J.). – *De quelques problèmes posés par le concept de structure,* « Revue d'économie politique », 62 (1952), pp. 27-46.
141. TRIST (E. L.). – *The emergence of system theory in the study of organisation* (ron).
141 *bis.* VEXLIARD (A.). – *Les structuralismes et leurs conflits,* « Arastirna » VII, 1969, Ankara 1971.
142. VIET (J.). – *Les méthodes structuralistes dans les sciences sociales,* Mouton, 1965, 246 p.
143. WEISBERG (H.). – *L'étude comparative des scrutins législatifs,* « Revue française de sociologie », vol. XII, n° 2, avril-juin 1971, pp. 151-167.
144. WISEMAN (H. V.). – *Political Systems,* New York, F. A. Praeger, 1967, 253 p.
145. YOUNG (O. R.). – *Systems of Political Science,* Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968, 113 p.
146. ZETTEBERG (H. L.). – *On axiomatic theories in sociology,* in Lazarsfeld « The language of social research », Glencoe, Free Press, 1955, pp. 535-540.

الفصل الرابع

استعمال الرياضيات

«لِمَ نقومُ بأمر بسيط حين نستطيع القيام بأمر معقد»
«الشادوك»
Les Shadoks

396ـ خصائص الرياضيات.

يقول جيلبو: إن غالبية التدخلات الرياضية في ميدان العلوم الانسانية تتصف بصفتين: احداهما التجديد، إن رياضيات حديثة تولد، وثانيتها: قرار التدخل. «إن تناول وضع ما وطرح سؤال: ما العمل؟ يقدم عملاً للرياضيين، وهاتان الصفتان ماثلتان تقريباً دائماً[1].» والمقصود هنا فقط اعطاء فكرة من خلال الأمثلة، عن ميادين استعمال الرياضيات لاتفسيرها. وسنتناول أولاً بعض النظريات الرياضية ثم تطبيقاتها في العلوم الاجتماعية.

أولاً: النظريات المستعملة في العلوم الاجتماعية

إن هذه النظريات الرياضية ترجع إلى أنماط الرياضيات المختلفة تبعاً للمخطط التالي[2]:

---

(١) (45).

(٢) ينبغي الايفاجأ القارىء ان لم يجد نظرية المجموعات المزعومة، ذات التسمية المغالية الراجعة الى عادة استعمال رموز (انتماء P، وتضمن E، الخ) تعود الى المجموعات وهي عادة متزايدة الانتشار. ان مايستحق اسم نظرية المجموعات وحيدا، هو عمل كانتور Cantor (واخرون)، الذي حدد بعض خصائص المجموعات اللامحدودة.

		حساب الاحتمالات	نظرية الشبكات أو الرسوم البيانية	نظرية الالعاب
رياضيات نوعية	لارقمية		+	+
	ترتيبية		+	+
رياضيات كمية	أصلية	+		+

397 .- 1- **حساب الاحتمالات**[1] .

398 .- 2- **نظرية الرسوم البيانية أو الشبكات**[2] .

وهي تبدو على شكل رسم لنقاط وخطوط موجهة، تمتلك بذاتها وخارج كل دلالة حسية منسوبة لعناصرها، خصائص رياضية تشكل دراستها نظرية الرسوم البيانية، أو بعبارة أخرى، الرسم المحسوس أو المخطط الذي يتطابق مع ماهو في الواقع تجريد[3] .

إن الرياضيات تدرس علاقات. ومن بينها مايتيح اللجوء إلى الجبر، إنها تشمل نحواً، بنية سهلة الفهم واجرائية. فمثلاً إن قلنا: 5+2 =7، كانت لدينا علاقات بين هذه الاعداد الثلاثة توجد بين الاعداد الصحيحة: 2=1+1 مثلاً. إننا نسمي القواعد التي تحكم هذا النحو مسلمات. ولكن هناك أنماطاً أخرى من العلاقات لايوجهها نحو حقيقي، نسعى مع ذلك رغم مرونتها، إلى ايجاد خصائصها وضوابطها. وهذه العلاقات الباقية تقريبا في المرحلة ماقبل الجبرية، السابقة على النحو، تشكل مايسمى نظرية الرسوم البيانية.

أ ب ج د

أ يمكن أن ترسل رسالة نحو د ، ب

ب نحو ج

ج نحو أ ، د

د نحو أ

---

(١) راجع الملحق II .

(٢) (11) و(41) و(46) و(73bis) و(67bis).

(٣) من المناسب ان نميز هنا، على مستوى المصطلح، اختلافا بين مصطلح الرسم البياني كما يتعارف عليه علماء الرياضيات في المعنى الضيق، اي انطلاقا من تناظر، والمعنى الواسع الذي يعطيه اياه م.برج M,Berge الذي يرى ان الرسم البياني مرادف لمجمل التناظر ذاته.

ويمكننا أيضاً أن نمثل هذه الاتصالات على جدول له مدخل مزدوج. فنسجل 1 إن كنا نستطيع الاتصال و 0 إن لم نستطع

	أ	ب	ج	د
أ	0	1	0	1
ب	1	0	1	0
ج	1	0	0	1
د	1	0	0	0

398ـ مكرر ـ المصطلح

يعبر عن الاتجاه بسهم ويشكل قوساً.

-------->

والمسار هو متوالية أقواس، لأن كل نهاية قصوى تتلوها أخرى.

والدارة هي مسار يعود إلى نقطة انطلاقه (راجع الجدول ذا المدخل المزدوج) من د إلى د = د أ ـ أ ب ـ ب ج ـ ج د.

تستعمل نظرية الرسوم البيانية في الدارات كلها: : الكهرباء، ووسائل الاتصال عن بعد، الخ. إنها تشمل لغة متخصصة، ومصطلحات وصفية نة من أنماط دارات ممكنة، تكون بعض النظريات قابلة للتطبيق انطلاقا منها. إننا نقول: إن رسماً بيانياً شديد الارتباط، إن كان هناك مسار يسمح بالانطلاق من نقطة ما إلى نقطة أخرى أيا يا كانت، مع احترام الاتجاهات الوحيدة التي تحددها الاسهم. ويجب أن تكون شبكة اتصالات ماشديده الارتباط لتسمح لكل نقطة بأن تربط من جديد بالنقاط الأخرى. إن نقاط التمفصل هي تلك التي يخلق حذفها رسماً بيانياً فرعياً مرتبطاً.

وهناك عدة أنماط من الدارات في الكهرباء، وكذلك في دارات القرار والاعلام التي يشكلها الأفراد بين بعضهم. والرسم البياني يشكل خطة عضوية. والتنظيم يمكن أن يكون له بنية متدرجة أو جماعية. إن علينا أن نتساءل: هل هناك أنماط شبكات أكثر ملاءمة من سواها لبعض الاعمال؟

إن بنية الدارة والمكان الذي يحتله فرد فيها هامان، لأن الفرد، كما بين ذلك بافيلاس[1] بوضوح شديد، سيكون، تبعاً لبنية الجماعة ولتنظيم درارات المعلومات، مزوداً بالمعلومات بشكل متفاوت وسيكون له، تبعاً لهذا العامل حظوظ متفاوته في أن

---

(١) (10).

يصبح ذاك الذي سيأخذ قرارات أو سيمارس سلطته على الجماعة.

وسنجد مفاهيم الشبكات والاتصالات بين الافراد والمركزية النسبية لدى الحديث عن الجماعات.

399ـ استعمال الآلات[1].

إن الآلة الالكترونية مفيدة حينما تتطلب دارات متعددة عدداً كبيراً من العمليات.

ففي بنية قرابة مثلاً، تستعمل الآلة لمعرفة آخر جد يمكن الوصول إليه من أجل ايجاد الجد المشترك لعائلتين. وكذلك إذا أردنا دراسة علاقات الافراد واختياراتهم ضمن جماعة هامة نسبياً، وجدنا بسرعة عدداً كبيراً من التفاعلات.

والآلة لاتعمل الا على العناصر التي نعطيها لها. يجب أن «نبرمج» الآلة، أي أن نطرح عليها المشكلة في صيغة رياضية، وهذا مايسمى **بخوارزمية البحث**[2].

400ـ نظرية الرسوم البيانية والعلوم الاجتماعية.

إن بعض بنى الرسوم البيانية من النمط الكهربائي قابل للتطبيق على بنى من نمط نفسي. ونظرية الرسوم البيانية لم تتح بعد حل مشكلات علم السياسة أو علم الاجتماع السياسي أو حتى طرحها بطريقة فعالة جداً. إنها، تسمح، في الأكثر، بتصميم بعض التجارب.

إننا نعلم أننا نواجه عدداً من العقبات عندما ينعزل رسم بياني فرعي عن الرسم الكامل في دارة كهربائية. إنها العقبات نفسها التي نجدها في حزب سياسي حيث تثور أقلية قوية ومنظمة، أو في قياس العلاقات الاجتماعية عندما يتكون في مجموعة المراهقين ما يطلق عليه اسم «عصبة» وهو مصطلح اقتبسته نظرية الرسوم البيانية من القياس الاجتماعي. وإن كانت نظرية الرسوم البيانية لاتقدم حلاً للمشكلات فإنها قد تتيح وعياً أكمل بها عندما تقدم نوعاً من الرسم المكمم للعلاقات بين الأفراد أو لدارات المعلومات.

وفي **الجغرافيا**، على العكس، يمكن أن يطبق مفهوم الشبكة المجرد دون صعوبات على الواقع المادي. ولتصحيح واقع أن الرسم البياني أكثر ملاءمة لترجمة الصفة الهندسية اللاكمية للشبكة وارتباطها منه لترجمة أبعادها، أغنى كانسكي Kansky بالقرائن المعقدة

---

(١) إن اهمية الاستعمال المتنامي للحواسيب أدى الى ظهور الكثير من الكتب (43bis) (65).

(٢) (41bis) و(41ter).

دراسة شبكات النقل بنظرية الرسوم البيانية[1] . وقد استخدمت تقنية التحليل نفسها لتحديد البنى الاقليمية والاجابة عن السؤال التالي: إذا كان لدينا مجموعة من المدن موزعة على مساحة، وقياس لترابطها فكيف نبني تدرجاً سلطوياً اقليمياً؟ إن الرسم البياني يكرر بشكل مبسط التدفق (عدد الاتصالات الهاتفية، التدفق التجاري، الخ) الملاحظ من مدينة إلى أخرى[2] .

401 .ـ 3- **نظرية الألعاب.**

إنها تعالج مشكلات القرار، وهي علم أداء[3] praxéologie كانت أسسة معروفة منذ زمن طويل جداً.

ففي القرن السابع عشر كان باسكال وصديقه فرنا Ferna يسعيان إلى أن يجدا في حساب الاحتمالات قواعد قرار دقيق للاجابة عن السؤال التالي: إن أوقفنا جزءاً من لعبة، فكيف نمنح الباقي تبعاً لاحتمالات الربح، بغض النظر عما اكتسبه كل لاعب؟ إن المقصود فعل قائم على حساب الاحتمالات. وباسكال يتحدث عن «حق الانتظار».

ولكن مفهوم اللعبة في تلك الحقبة لايبدو جاداً. أوليست المصادفة نقيض العناية الالهية؟. . أوليست إذا من وحي الشيطان؟

إن واحداً من مظاهر تقدم الاحصاء الحديث سيقوم على اتخاذ موقف معارض: «إننا نرفض بازدياد الفكرة القديمة التي يكون الاستقراء الاحصائي تبعاً لها محاكمة، لنعتبر بازدياد أن الاستقراء الاحصائي سلوك، وأن هناك تصرفات استقرائية كما أن هناك تصرفات قصيرة جداً[4] .»

وكان ينبغي انتظار الحقبة الثورية مع لابلاس وكوندورسية ثم بواسون لكي نستأنف دراسة الاحتمالات. ولكن الالتباس بين مفاهيم الفعل والقرار ومفهوم حقيقة الاحكام، الذي حافظ عليه كونت وستيوارت ميل كان عليه أن يشل أيضاً التفكير العلمي في هذا الميدان.

وفي الاحاجي البوليسية مع إ.بو E.Poe، في **قصص خارقة للعادة، وكونان دويل**

---

(١) ذكر في (35B.214) ص 266.

(٢) ذكر في (35B.214) ص 281.

(٣) وهو يدرس الطرائق التي تتيح الوصول الى نتائج عملية. انه منطق النشاط الرشيد او معرفة قوانين الاداء. وهذا العلم بالنسبة الى الاداء بمثابة المنطق بالنسبة الى الفكر.ـ المترجم.

(٤) في (34) ص 48.

(Conan Doyle، في دراسة باللون الاحمر)، ستطرح مشكلات احتمال في صيغة نفسية ومنطقية. فشرلوك هولمز الذي يلاحقه خصم يركب قطاراً باتجاه دوفر، يتوقف قبل ذلك في كانتبوري. فأين ينبغي عليه أن ينزل؟ فإن نزل في محطة ونزل خصمه فيها أيضاً سيقتله، وإن نزل في كانتبوري وعدوه في دوفر نجا ولكنه لن يذهب إلى دوفر كما كان قد قرر. ولن يربح في الحالة التي ينزل فيها في دوفير وعدوه في كانتبوري. وكل من الخصمين يحاول أن يخمن اختيار الآخر. . إن المصادفة وحدها غير متوقعة.

إن الاستراتيجية العسكرية هي التي ستصقل مع كلوزويتز النموذج المجرد لا الرياضي، «للمبارزة» بين الخصمين. وأخيراً، إن فون نيومان Von Neuman وهو رياضي، ومورجنسيترن Morgensterne وهو اقتصادي سيجددان عام 1944 في: **نظرية الالعاب والسلوك الاقتصادي**[1]، المفاهيم موضوع البحث، وذلك باستبدالهما بمفهوم التفضيل البسيط مفهوم التفضيل الفعال. إن تدرج الأمور الممكنة يقلب بطريقة واقعية نظام التفضيلات. وتنضاف إلى فكرة الاختيار فكرة القدرة أو الطاقة. إن نظرية الألعاب تبدو أخيراً نظرية التفضيلات الفعالة، نظرية تنهيج القرارات، نظرية سيادة المنطق على الرغبة أو الخشية. وفي حالة الشك ما النصيحة التي يمكن تقديمها؟

لنسترشد مثالاً اقترح في الكتيب الممتاز عن التبسيط لصاحبه ويليامس[2].

لدى بيير وزازي موعد خلال العطلة. ولكي يلتقيا يجب أن يجتازا منطقة كثيرة الأودية، فيها أربعة طرق في اتجاه الشرق ـ الغرب، وهو الاتجاه الذي يأتي منه بيير، وأربعة طرق في اتجاه الشمال ـ الجنوب، وهو طريق زازي. والموعد محدد على نقطة تقاطع ولكن اضراباً لمؤسسة البريد يمنعهما من الاتصال. إن بيير يعرف أن زازي لايحب الارتفاع وزازي يعرف أن بيير لايحب بطن الوادي. فأي طريق ينبغي أن يأخذاه ليكون لهما حظ أكبر في الالتقاء؟ وهذه هي ارتفاعات تقاطعات طرق بيير وزازي:

زازي (طرق الشمال ـ الجنوب) / بيير (طرق الشرق – الغرب)	1	2	3	4
1	700م	200م	500م	100م
2	200م	200م	300م	400م
3	500م	300م	400م	400م
4	300م	200م	100م	600م

(١) (64ter).

(٢) (89).

وبعد أن وازن بيير بين مختلف الأخطار يجب أن يأخذ بشكل طبيعي الطريق رقم 3 وزازي أيضاً، وفي هذه الحالة سيلتقيان على ارتفاع 400m. ومن الجلي أنهما إن كانا متمتعين بروح التضحية فإن اختار زازي الطريق رقم 1 في الارتفاع، لبيير، واختار بيير الطريق رقم 2 في السهل، لزازي فانهما لن يلتقيا. ولكن نظرية الألعاب تستند إلى علم نفس بسيط إلى حد ما، إلى **مبدأ الاقتصاد**. إنها تنطلق من مسلمة أن هدف اللاعب العاقل هو الحصول من اللعبة على الفائدة الممكنة كلها بسلامة تامة في مواجهة خصم ماهر يسعى وراء هدف مماثل ولكنه **مناقض**.

لقد بقيت المشكلة ذاتها. إننا مازلنا في مرحلة الحلقة المفرغة: إنه يظن أنني أفكر في هذا الأمر، وسأتصرف إذا بشكل آخر، ولكنه قد يفكر فيه أيضاً..» يقول ج.جيلبو: إن الطريقة الوحيدة لتجنب أن يخمن الآخر مانفكر به هي الا نفكر بشيء، أي أن نتصرف تبعاً لخطة احتمالية، أن نقدم نموذج عمل غير متوقع اطلاقاً. ولكن هل يستطيع الانسان أن يقلد المصادفة؟

لن نلح على حلول هذه المشكلات، بل سنوضح فقط الامكانات التي تقدمها نظرية الألعاب.

402ـ شروط الاستعمال.

إن الحل الرياضي ممكن حينما يكون كل فعل ممكن لكل لاعب وربح كل لاعب، في كل حالة، معروفين، وحينما يوجد لاعبان فقط (أحدهما ضد الآخر) وحين يكون الربح والخسارة لدى الخصمين متوازنين. ولاتساعد نظرية الألعاب في التحقق من أن اللاعبين يتصرفون كما يجب عليهم، أي طبقاً للخطة المثالية، إنها بالأحرى نظرية ماقد يكون، تبعاً لبعض التعريفات، أفضل الاستراتيجيات. وهي بهذا الشكل تتيح تصنيف التصرفات.

إننا نميز بين الألعاب التي يوجد من أجلها توازن، بحكم قواعدها ذاتها، وبين تلك لتي لايوجد من أجلها توازن بدون استراتيجية[1]، أي أنه حتى اللاعب الأكثر براعة الذي

---

(١) وفي تعديد للافعال الممكنة. يمثل التكتيك اختيار واحد من هذه الافعال، وتمثل الاستراتيجية خليطا او تناوبا تكتيكيا تبعا لنسبة الاحتمالات.

يستطيع أن يستوعب الاحتمالات كلها بنظرة خاطفة، لايمكنه الاطمئنان إلى النتيجة: من ذلك البوكر، والبريدج والمانيل. ومن وجهة نظر عملية.. إن جاز لنا القول.. تهتم نظرية الألعاب بالالعاب الاستراتيجية خاصة، أي الألعاب التي تشكل سيطرة اللاعب فيها، خلافاً لألعاب الحظ الصرف، أحد عوامل النتيجة.

إن ثلاثة عوامل تسود اللعبة: **المعلومات** التي يمتلكها اللاعب في اللحظة، التي يجب عليه فيها أن يتدخل اللعبة، **وقاعدة اللعبة** التي تبين، تبعاً لسير اللعبة، الحركات الممكنة لكل لاعب، وأخيراً **الربح** الذي يعرف في نهاية اللعبة. إننا نجد هنا محاولة لتقعيد الاستراتيجيات رياضياً في نماذج. وتجد نظرية الألعاب امتدادها في ألعاب التقليد التي تتيح تجريباً مجردا لمختلف الافتراضات المقترحة[١].

ولهذه المفاهيم كلها معادلاتها في الحياة الاقتصادية والسياسية[٢]. إن تقدير الخطر والخدعة والحيلة تتدخل مثل التنهيج في أوضاع عديدة. ولكن مهما تكن نظرية الألعاب جذابة فإنها تبقى هي نفسها لعبة ذهنية، وتطبيقها في ميدان علم الاقتصاد الأسهل تكميماً، لم يعط نتائج ملموسة. إنها لعبة ذهنية كشف فيها بعضهم تأثيراً ايديولوجيا[٣].

ومع ذلك فان دراسة هامة لشوبيك[٤] Shubik تحمل، على مايبدو، عناصر جديدة. لقد درس شوبيك في شركة جنرال الكتريك: كيف تؤخذ القرارات داخل مؤسسة كبيرة؟ وبحث الحدود التي تستطيع نظرية الألعاب ضمنها أن تحسن هذه العمليات.

وعلى الرغم من الشروط التحديدية في العلوم الاجتماعية، أوحت نظرية الألعاب فيها بعض التجارب المراقبة، وذلك بانشائها أوضاعاً توجه فيها رياضيات «الفعل الأمثل» المقارنة بين آثار المتحولات النفسية الاجتماعية. وفي علم السياسة لم تتجاوز بعد مرحلة المناقشات. فعلماء السياسة لايملكون، عموما، ثقافة رياضية كافية. يضاف إلى ذلك أن نظرية الألعاب، كما يقول ج. جيلبو: «عالم مستقل مغلق على ذاته، معزول في الزمان وفي المكان[٥]». إنه يفترض عدداً من المسلمات لاتجتمع أبداً في الواقع. إن موقف اللاعبين العقلاني الصرف، ومستوى معلوماتهم تشكل نماذج اعتباطية حددت حتى الوقت الحاضر، استعمال النظرية. فكما ذكر ج. جيلبو: «ما الذي يوجد في نظرية الألعاب؟ إن ما يوجد فيها

---

(١) راجع الفقرة 869.

(٢) (42).

(٣) (69bis).

(٤) ذكر في (45).

(٥) (45).

ليس في معظم الاحيان ذاك الذي نبحث عنه، بل فقط أسلوب، حالة ذهنية خاصة.»

ثانياً: التطبيقات المنهجية

إن النظريات الرياضية التي عددناها أدت دور نقطة انطلاق لبعض التطبيقات، مثل البحث الاجرائي والاحصاء. ويمكنها أيضاً أن تؤدي إلى تعميمات تتيح اعتبارها نظريات: وتلك حالة نظرية الاعلام.

ونستطيع هنا أيضاً أن نحدد موقع التطبيقات الرياضية تبعاً للعناصر الرئيسة التي استقيت هذه التطبيقات منها.

التطبيقات الرياضية للنظريات

	نظرية المعلومات	البحث الاجرائي	الاحصاء
حساب الاحتمالات	+	+	+
نظرية الالعاب		+	+
نظرية الشبكات او الرسوم البيانية	+	+	

إننا نرى أن الاحصاء يستخدم معاً حساب الاحتمالات ونظرية الألعاب وأن نظرية الاعلام تعتمد على حساب الاحتمالات ونظرية الشبكات، في حين أن البحث الاجرائي يستعمل الثلاثة.

403 ـ 1- **نظرية الاعلام**[1].

في عصر المذياع والتلفزيون والصحافة والهاتف، أصبحت فكرة اعتماد تنظيم المجتمع البشري على الحركة وتبادل المعلومات، تقريباً مكاناً مشتركا. ومنذ خمسين عاماً

---

(1) (58) و(58bis) و(61) و(89)،

ربما لم يكن يؤخذ على محمل الجد ذاك الذي قد يقترح قياساً علمياً للمعلومات. أما اليوم وبفضل الفيزيائيين ومهندسي الاتصالات أنشىء علم جديد صادر عن نظرية الاعلام: فشبكات الاتصالات، والدينامية الحرارية وأنظمة الضبط الآلية، والدارات الاقتصادية، هذه الأنظمة كلها تشكل ميدانه ويمكن أن تخضع للتحليل، لأنها جميعاً تعيد انتاج المبادىء الأساسية ذاتها.

وكما يقول أ. مول A.Moles: « إلى جانب جدلية المادة ـ الطاقة التي كانت توجز نهاية الحقبة العلموية، أدت علوم الاتصالات الحديثة إذا إلى ظهور ثنائي استقطاب جديد: فعل ـ اتصال، يشكل موضوع نظرية «الاعلام» أو دراسة الخصائص الجوهرية والكمية للرسائل[1] . »

وتقوم مسلمته الأساسية على النظر إلى الاجهزة العضوية من وجهة النظر الوظيفية، دون الاهتمام بمحتواها البنائي: موضوع العلوم المتميزة (علم الأحياء والفيزياء الكيميائية).

404ـ أ) كمية المعلومات أو قياس المعلومات.

تستند نظريات الاتصالات إلى مفهوم قياس كمية مميزة: معلومات، تشترك فيها كل الرسائل. إن نظرية الاعلام تقدم لنا إذا صورة مترية لعالم الرسائل، قياسة métrologie. إنها تحمل معها، في ميدان بقي حتى الآن نوعياً، مصادر القياس كلها. وهذه المعلومات يجب أن تؤخذ في الواقع، بالمعنى الأصلي لـ informare: وهو تهيئة العناصر الضرورية، لدى المتلقي، لتكوين شكل، صيغة بالمعنى الذي يقصده علم النفس الادراكي، كما يقول مول. وفي هذه الشروط يبدو أن هذه الكمية: المعلومات، قياس لتصنيف الأشكال، وبشكل أدق لتصنيف تعقيدها. وسيساعدنا مثال على فهم هذه الاقتراحات المجردة.

لنتصور أننا نبحث في جمهرة من الكتب عن كتاب محدد، فإن لم نكن نتذكر الصفات الخارجية للكتاب، فإنه ينبغي علينا، تبعاً لمصادفة الجمهرة، أن نشاهد الكتب كلها واحداً بعد آخر. ومع قليل من الحظ سنجده بسرعة، ولكن بحثنا يمكن أن يدوم طويلاً. سنحاول أن نتذكر كيف كان هذا الكتاب؟ لقد كان صغيراً. ثم نلجأ إلى ملاحظة ثنائية، أي أننا نضع جانباً الكتب الكبيرة، ونبحث فقط بين الكتب الصغيرة. فإذا تذكرنا فجأة أن الكتاب أبيض ازداد حظنا في ايجاده بسرعة أكبر. والواقع إن كل معلومة: الحجم الصغير أو اللون

---

(1) (48) و(53) و(67bis).

الأبيض، تقدم لنا كمية من المعلومات تستتبع، فيما يخصنا، توفيرا في الوقت والحركات متفاوت المقدار. وإذا كان علينا، من أجل الحصول على معلومة أن الكتاب أبيض، أن نتصل هاتفياً بصديق وأن نبحث قبل ذلك عن رقم هاتفه، الخ، فإن كلفة المعلومة قد تكون بالطبع غالية جداً. ولكن إن حصلنا على المعلومات بسهولة، فإنها تتيح لنا توفيراً. ولانستطيع أن نحول هذا التوفير إلى أرقام بدقة، ولكننا نقدره اجمالياً، حسبما تكون جمهرة الكتب التي ينبغي علينا أن نجد فيها كتابنا، مكونة من كتب كثيرة متشابهة أو لا. وإذا بحثنا عن كتاب أبيض ومقصب بين كتب مجلدة بالالوان فإننا نجده بسرعة أكبر مما لوكانت الكتب كلها مقصبة مثل كتابنا.

405ـ الوحدة الاعلامية.

في حالة الكثير من الكتب الصغيرة والقليل من الكتب الكبيرة تقدم القرينة «الكتاب صغير» معلومة مختلفة عن تلك التي قد تقدمها الافادة: «إنه كبير». إننا ندرك إذا مفهوم الفرق بين كميات معلومات وبين واقع أن هذه الكميات تحدد موضوعياً تبعاً لبنية المجموع. فالرياضي الذي يعرف بنية المجموع هذه، أي مقدار كذا من الكتب الكبيرة أو الصغيرة، البيضاء أو الملونة، السميكة أو قليلة السماكة، يستطيع حساب كمية المعلومات التي تقدمها كل افادة: هو كبير أو صغير، الخ، بفضل الوحدة الاعلامية H [1]، وسيقال: إن الوحدة الاعلامية هي كمية المعلومات التي تتيح القيام باختيار بين حدي **تخيير متساويي الاحتمال**، ومثال ذلك الاختيار بين طريقين على تقاطع طرق[2]. ومن الجلي أن هذا التعريف اعتباطي. فالمعلومة تقاس تبعاً لتقلص تشكيلة الامكانيات التي تلي تلقيها.

إن عدد الوحدات الاعلامية لايتناسب مع تخفيض عدد الامكانيات، بل إنه على العكس يكبر في كل مرة تخفض فيها الاحتمالات إلى النصف. أن المهم، كما رأينا في معرض الحديث عن الكتب، هو قيمة «أصالة المعلومة»، أي درجة اللاتوقع التي تسبق

---

(١) وهو يعني هارتلي Hartly واسم العالم الانكليزي الذي اكتشف عام 1923 عناصر النظرية التي اسهم فيها منذ ذلك الوقت شانون Channon و وينير Wiener، ويستخدم ايضا مصطلح bit وهو اختصار لـ bimary digit: اي العدد المعبر عنه في النظام الثنائي.

(٢) انه يشكل وحدة معلومية ان كان هناك احتمالان، ووحدتين ان وجد أربعة احتمالات (مثال ذلك رميتا وجه وقفا في لعبة الرهان)، وأربع وحدات ستة عشر احتمالا، وفي حالة الاحتمالين يعطى عدد الأرقام الثنائية bits للمعلومات الضرورية لقرار، صيغة نيومان New man: H = p1 log p1 - p2 log2 p2.

قدومها.

406ـ ب) انتقال المعلومات.

إن كبسنا مفتاح الجرس ورن الجرس في المطبخ فإن ذلك يعني أن المعلومة انتقلت من الباب إلى المطبخ. ويمكننا أن نعد رسماً بيانياً يطبق على عدد كبير من الحالات: شبكة الاتصالات بين الوحدات العسكرية أو الوزارات المختلفة. والرسم البياني يبين: كيف تنتقل المعلومة لاالطاقة.

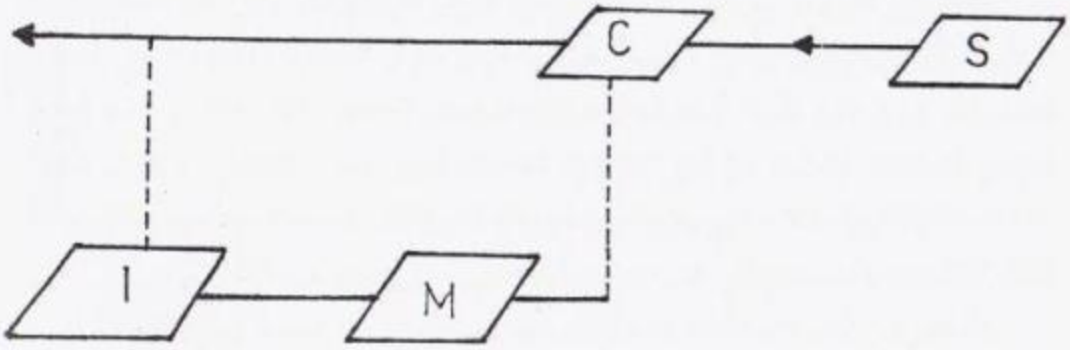

إن التوجيه C يتيح ضبط معدل التدفق الآتي من المنبع S ويحدد الدليل I التباين بين المعدل الفعلي والمعدل المطلوب. وفي مشواة غازية يكون S= اسطوانة الغاز وC= صنبور الماء وI = ميزان الحرارة.

407ـ التغذية الراجعة.

التغذية الراجعة هي توجيه نظام من طريق ادراج جديد لنتائج فعله فيه. وقد يكون النظام منضبطاً ذاتياً. فالدليل I يقدم لـ M المعلومة و M يصحح التباين بين المعدل الفعال والمعيار. والمعلومة التي يقدمها I تنتقل الى M ثم إلى C بالارتداد: إن التغذية الراجعة

(حالة مثبت الحرارة) هي التي تضبط التوجيه C، لتثبيته في المستوى المطلوب. وإذا خفضت هذه الحركة المعدل الذي سببها نقول: إن التغذية الراجعة سلبية. ويمكن أن نسلم بزيادته في تغذية راجعة ايجابية تخلق نظاما غير مستقر.

وفي نظام انساني يكون M فرداً، سيدة بيت تضبط الفرن في مطبخها أو وزيراً يأخذ قرارات، الخ. ويمكننا أن نطبق على معظم النظم الانسانية هذه المبادىء الانسانية نفسها، ولكن بكثير من الحذر نظراً لتعقيدها[1]. لقد قلنا: إن المنظم يؤدي الى حالة استقرار، ولكن نقل المعلومة قد يكون متفاوت السرعة. وفي هذه الحال وقبل أن يعمل الضبط سيكون هناك حدود. سيقول التقنيون أن النظام يحتدم، فهذه الحالة من عدم الاستقرار عائدة بشكل عام إلى «كسل» أحد عناصر دارة المعلومات. ونستطيع أن نعالج عدم الاستقرار هذا اما بتخفيض مدة النقل وزيادة الحساسية لمعدلات التغير في حالة الكسل، وإما على العكس من ذلك، بتخفيضها إن كان عدم الاستقرار ناجماً عن فرط الحساسية. ويجب أن تأخذ التغذية الراجعة طابع الاستباق تقريباً قبل بلوغ الحد. وفي بعض الحالات يجب تخفيض حساسية النظام بأكمله.

ويمكن أن يطبق هذا الأمر بكثير من التهيئة على النظم البشرية للاعلام. ففي الاقتصاد التطبيقي مثلا، يشبه بعض المبادرات التي يطالب بها كينس Keynes لتجنب الأزمات، تغذيات راجعة بالاستباق. وفي السياسة تستطيع الصحافة والاشاعة هما أيضاً، أن تكونا عمليات تغذية راجعة حقيقية بالاستباق، باثارة مشاعر الجمهور[2]. إن عملية توجيه الأسئلة للأفراد تستطيع وحدها، كما قلنا، تعديل سلوكهم. ونستطيع أن نقول: إنه كلما غدت دراسة نظام إعلام أكثر عمقاً، ازداد اسهامها في تحديد عمل النظام، بدلاً من أن تقتصر على التنبؤ به. وتزداد خطورة هذا الأمر عندما يكون الملاحظ جزءاً من هذا النظام.

إننا نستطيع إذا أن نتوصل إلى حلقة مفرغة حقيقية، تتعلق هذه المرة بنظرية الألعاب. هذه مثلا حالة السيدة ديبون. إنها تعلم أنها حين تحضر البودنغ[3] pudding لوجبة العشاء، يطلب زوجها غالباً كعكة الفاكهة[4] tarte، والعكس بالعكس. فلو كان لديها مايكفي من المعلومات لاستطاعت معرفة ماسيطلبه زوجها، بشرط الايراها تنقع الزبيب، وبدون ذلك فإنها تشكل جزءاً من النظام، ولن تعود قادرة على التنبؤ.

---

(١) من المناسب ان نحذر بخاصة من المماثلات السريعة مع الدماغ والنظام العصبي.

(٢) تلك حال سوق المال التي يؤثر فيها عدم الاستقرار عند مايعززه ضجيج انخفاض اسعار الاسهم.

(٣) نوع من الحلوى. ـ المترجم.

(٤) نوع من الحلوى. ـ المترجم

وعندما ننقل هذا المثال الى علم السياسة يمكننا أن نسلم بأن ملاحظاً ما يخل بنظام الاعلام إذا كان يلعب فيه دوراً نشطا إلى حد ما، إنه بسبب ذلك لايستطيع التنبؤ بما سيحصل. لقد كانت تلك، مثلاً، حالة رئيس المجلس ازاء معارضة صعبة، في ظل الجمهورية الرابعة[1] . لقد كان هو أيضا معرضاً كثيراً لخطر أن تطلب منه كعكة الفاكهة لمجرد أن يحضر البودينغ.

408ـ ج) تطبيقات النظرية.

لقد وجدت نظرية الاعلام ميدان تطبيقها وفي الوقت ذاته انطلاقها، في ميدان **الاتصالات**.

ففي البرق تترجم اللغة العادية في نظام ترميز ثنائي: خط ونقطة يجب بعد ذلك اعادتهما إلى وضعهما السابق، وهذا مايطلق عليه «فك الرموز». فالترميز يقوم على الانتقال من أبجدية إلى أخرى، مع أكبر قدر ممكن من التوفير في الوقت وأقل قدر ممكن من «التشويش». ويجب أن يأخذ الترميز بعين الاعتبار تكرار الحروف وتوزعها في اللغة المقصودة. وبموجب نظرية أساسية، يجب أن تستعمل العناصر كلها بالتكرار نفسه (مع افتراض أن كلفتها واحدة) من أجل أن يكون لنظام ما أقصى مردود اعلامي. وليست تلك حالة اللغة الانكليزية مثلاً، التي يكون فيها الحرفان C وE أكثر استعمالا من حرفي X وZ. فاللغة الانكليزية لاتستعمل أكبر قدر من حروفها، فهي تعاني ممايسمى «بالحشو».

والحشو هو الكمية المناقضة للمعلومة. إنها تعبر عن الزيادة النسبية لرموز الرسالة عن القدر الضروري على وجه الدقة (ترميز أمثل[2]). والاسراف في الرموز التي تزيد في تنبثية الرسالة، يقلل من كثافة المعلومة.

ومعدل الحشو في اللغة الانكليزية يزيد على 50%، وهو المعدل الأعلى بين اللغات الغربية. واذا استطعنا الغاء هذا الاسراف فإن البرقيات ستصبح أقل كلفة. ولكن لهذا الاسراف ميزة، وهي أن النص في حالة الضجيج المصطنع، عندما يكون الارسال ناقصاً، يبقى في المتوسط واضحاً أو تكون لديه امكانات أكثر في أن يبقى كذلك. إن الحشو الذي يزيد «الابتذال» يحمي الرسالة من التشويش، ويتيح إعادة تكوينها انطلاقاً من الاجزاء[3].

وفي لغة مثالية، خالية من الحشو، يكون لكل اشارة الأهمية نفسها التي تكون

---

(١) هي فرنسا ـ المترجم.

(٢) انها اقتراحات هادفة من اجل اعتبار لغة دولية.

(٣) يحسب الحشو انطلاقا من الكمية القصوى للمعلومة الممكن ارسالها نظريا (Hman) والكمية المرسلة فعليا

$$Hq\,R = 1 - H \div man$$

للاشارات الأخرى وتكون مستقلة كلياً عن سياقها، والنقل التام للغة المثالية يمثل تجريداً منطقياً وشكلياً. وانطلاقاً من هذا النموذج المثالي، تصطدم نظرية الاعلام في الواقع بعوائق: الحشو اللغوي والضجيج المصطنع، الخ، الذي ينبغي عليها أن تقلله. «فالضجيج يتلاءم مع فوضى الطبيعة، إنه القماشة الخلفية التي ترتسم عليها الظاهرات المحددة بنظام، أي النية المشتركة بين المتلقي والمرسل، أنشأها مسبقاً وضع قائمة مشتركة للرموز[1].»

ونستطيع أيضاً أن نذكر العديد من التطبيقات العملية لنظريات الاعلام: تصنيف الارشيف ولاسيما الترجمات.

واستعمال الآلات الالكترونية المجهزة «بذاكرة» (أي بقدرة تسجيل للاشارات أو الكلمات) كافية تتيح ترجمة وثائق فنية على أقل تقدير، إن لم تتح ترجمة أعمال أدبية. وأخيراً، إن الاكتشافات الحديثة في علم الاحياء: تركيب الحمض الريبي المنقوص الاوكسيجين (.a.d.n) وتأثيره في الوراثة، يتيح فك الرمز الوراثي وتركيباته المتعددة، بصفته رسالة حقيقية تحوي عدداً كبيراً من المعلومات.

409ـ د) طبيعة المعلومات.

ينطبق مفهوم كمية المعلومات هذا على شيء لانعرف جيداً تصنيفه على صعيد المعرفة. هل هو فقط توفير في الوقت؟ لا. لقد رأينا أنه كان مرتبطاً بمفهوم بنية مجموع وفي الوقت نفسه بترتيب متزايد. ولكن عندما نتكلم عن ترتيب يكون المقصود، ونحن نحس بذلك جيداً، شيئاً أقل ذاتية وابتذالاً بكثير من تصنيف بسيط لمكتبة. ونشعر جيداً كذلك أن لنظرية الاعلام علاقة وثيقة مع المنطق. إنها أولاً شكلية، فهي لاتهتم بالمحتوى. وبدلاً من الكتب كان بإمكاننا أن نأخذ مثالاً جوارب في درج أو جراء في وجار، بشرط أن يكون ممكناً تصنيفها تبعاً لبعض المعايير.

«إننا نواجه مع نظرية الاعلام شيئاً واسعاً جداً في شكلانيته المجردة، وموضوعياً جداً في اتساعه المتنامي. إن الأمر يتعلق بتكميم للترتيب، بنوع من رياضيات النوعية» على حد قول لوفبفر. «فلقد أعطى علم المصادفة والاحتمالات، بشكل متناقض، علماً للترتيب، وربما أصبحت نظرية الاعلام القسم الاقوى والأعمق من نظرية الاحتمالات[2].»

لقد بدأت محاولة التعميم على مابعد التحققات العلمية الأولى مسوغة في الوقت الذي

---

(١) (55) و(64).

(٢) (53).

تراءى فيه أن التعبير الرياضي عن المعلومات يتزامن مع التعبير الرياضي عن **القصور الحراري** أو تبديد الطاقة. ومادام القصور الحراري entropie يقيس درجة الاختلال في نظام فيزيائي معين، مجهز بكمية ثابتة من الطاقة، هل تكون كمية المعلومات إذا نقيض هذا القصور؟ هل هي زيادة في احتياطي الطاقة؟ على حد تساؤل هـ. لوفبفر، ويتابع: عندما نرتب كتبنا هل نكون اكتشفنا قانوناً للطبيعة؟ يقول لوفبفر: في الاجابة عن هذا السؤال يجب القول: إننا نستشعر في الوقت الحاضر أن لنظرية الاعلام دلالة فيزيائية على علاقة مع نظرية الاهتزازات الذرية والديناميك الحراري، ولكننا مازلنا غير قادرين على تحديد هذه الصلة، وهذه الدلالة بدقة.

410ـ **علم التوجيه** la cybernétique.

وعندما نكمل نظرية الاعلام بعلم التوجيه وهو دراسة عمليات ردود الأفعال على الرسائل او تقنية عمليات التوجيه، نتوصل إلى نظام كامل تراقب آلة اعلامية فيه عملها وتصححه بفضل التغذية الراجعة. وبهذا الشكل تندمج غاية في السببية، دون أن تكون مفروضة عليها من الخارج، إنها تفترض أن كل جهاز عضوي مادي أو اجتماعي يمتلك في ذاته، مع مبدأ عمله، ضبطاً ذاتياً يحافظ على بنيته. إن البنية والضبط الذاتي والتنظيم والنظام تشكل المفاهيم الأساسية للنظرية الحديثة العامة للنظم.

411ـ 2- **النظرية العامة للنظم.**

لقد حاولت علوم الأحياء والفيزياء والكيمياء أولاً، كما يقول أشبي[1] Ashby، التقليل من تعقيد موضوعها بالبحث عن الوحدات التي تكونه: الذرة، والارتكاس، والخلية، والمورثة. لقد كان التفكير العلمي تحليلاً بوجه خاص. وكان ينبغي التسليم بأن خصائص المجموع ليست معادلاً لمجموع خصائص الأجزاء، وأنه، على العكس تظهر، في كل مستوى، قوانين وخصائص جديدة. إن كل علم يتحقق خبرياً من أن الذرات والجزيئات والأملاح والمجموعات والمجتمعات تشكل مجاميع منظمة متضمنة بنى متباينة الاستقرار وعمليات متباينة النشاط. ويبدو أن احدى مشكلات الحياة هي التنظيم.

إن فون برتالانفي[2] Von Bertalanffy يميز الأنظمة المغلقة والأنظمة المفتوحة،

---

(١) (4) و(5).

(٢) (13) و(14) و(15) و(15bis) و(52bis) و(63).

الخاصة بالأحياء، المتصفة بتبادلات دائمة مع الخارج، تجعل سلوكها أغنى بالامكانيات وكذلك أصعب دراسة. وناتج نظامoutput ما لم يعد يعتبر من الداخل بصفته مجموع نواتج الاجزاء بل بالجملة، من الخارج، لأن النظام ينظر إليه في بيئته.

إن التفاعل الدينامي أو دراسة التعقيد المنظم هو المشكلة الأساسية لكل فروع العلم الحديث والنظرية العامة للنظم، وهي اختصاص منطقي رياضي، يجب أن يتيح لنا صياغة واستنتاج مبادىء عامة صالحة للنظم عامة. فلم يعد الأمر يتعلق بعمليات قياس خاطئة (الجسد الاجتماعي مقارنا بالجسد البشري)، بل بما يسميه برتالانفي: التماثلات المنطقية. فجريان السوائل وانتقال الحرارة يعبر عنها رياضياً بالقانون ذاته. وتطبيق ذلك على العلوم الانسانية هو قيد الدراسة ولاسيما في المجموعات[1]. فهل يتيح مفهوم البنية، المرتبط بالاعلام وبالنظرية العامة للنظم، ايجاد عنصر وصل بين الطبيعة والانسان، نقطة توحيد لدى مختلف العلوم الانسانية؟ إن بعض البنى مثل بنية الشجرة هي في علم الدلالة كما في علم الديناميك الحراري والرياضيات وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة.

«يقول ليفي ستروس: ستتحقق اليوم أن متخصصين متباعدين جداً عن بعض مثل علماء الحياة واللغويين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس ومهندسي الاتصالات والرياضيين يجدون انفسهم فجأة جنباً إلى جنب وفي حوزتهم جهاز مفهمة مدهش يكتشفون بالتدريج أنه يشكل من أجلهم لغة مشتركة[2]. » لقد رأينا محاولات تطبيق التحليل النظامي في علم الاجتماع وعلم السياسة (راجع الفقرة 382 ومايليها).

وسواء ألعبت النظرية العامة للنظم دوراً مماثلاً لدور النظرية الاحتمالية أو لدور المنطق الاسطوطالي أم بدت ثورة كوبرنيكية ثانية، فإن من المبكر جداً الحكم عليها. ولكن بعد الاقرار بأهمية علم الأحياء في هذا المجال يجب الانتباه إلى تطورات هذه الحركة الفكرية، لأن لتحولات البنى المفهومية تأثيراً حاسماً في تطور الحضارة.

412 ـ 3- **البحث الاجرائي** la recherche opérationnelle.

يقوم البحث الاجرائي على الحصول بمناهج ذات تطبيق رياضي، على حد أدنى من التنظيم والادارة لمجاميع معقدة جداً. إننا نسعى إلى الحصول على المردود الاعلى والفائدة الأهم وإلى تقليل الخسارة أو الخطر. إن مورس Morse وراندال Rendall يريان أن البحث

---

(١) (14).

(٢) (56bis).

الاجرائي منهج علمي، يقدم لأعضاء القرار قواعد كمية، من أجل القرارات المتعلقة بالعمليات الواقعة تحت رقابتها.

ويعود الكتاب الأول في البحث الاجرائي إلى عام 1880. وكان يتعلق بألعاب. والأعمال الأولى الهامة على الصعيد الاجرائي أجريت في بريطانيا خلال الفترة الواقعة بين 1938-1939، بخصوص الرادار.

واهتمت الولايات المتحدة عام 1942، بالعمل الجوي ضد الغواصات الألمانية. ثم درس الانكليز تركيب قوافل سفن الشحن، فقد بدت الحماية أفضل مع قوافل هامة. وكذلك بدا عدد القاذفات المدمرة متناسباً عكساً مع عدد الطائرات المنطلقة، ومن هنا كان القصف المكثف للمدن الألمانية. وأخيراً سجل الجسر الجوي البرليني بعد الحرب، انتصار البحث الاجرائي، فالتقدم الذي تم على الصعيد العسكري أتاح تطبيق هذا المنهج على ميادين قرار أخرى، ولاسيما على ميادين الشركات الصناعية التي تطرح فيها مشكلات على قدر معين من التشابه: مشكلات التخزين وأرتال المنتظرين والنقل..

413ـ مراحل الاستعمال.

لكي نوضح البحث الاجرائي بلغة التفكير السليم الدارجة سنقول: عندما نريد اتخاذ قرار عقلاني، من المناسب اتباع المراحل التالية: 1- تعداد الوسائل التي نملكها، 2- تعداد وسائل الخصوم (البشرية أو المادية أو التقنية) أو المنافسون وأفعالهم الممكنة.. ومايستطيعون القيام به، وباختصار، كل العوائق التي قد نواجهها، 3- تعداد نتائج هذه الأفعال (للمرحلة 1 و2) وتقويمها بالاعتماد على معيار تفضيل نكون قد اخترناه. مثال ذلك الحصول على قدر أكبر من الربح أو تحمل الحد الأدنى من الأخطار. وهذا يعني، في لغة أكثر تقنية، أن البحث الاجرائي قابل للاستعمال في مختلف الحالات التي تتدخل فيها عوامل متعددة وتؤثر في القرار. إننا نطرح في البداية مشكلة الطريقة الدقيقة إلى أبعد حدود الامكان. وبعد ذلك نبني النموذج، أي نحاول تمثيل مجمل العلاقات بين عوامل التأثير، في صيغة علاقة رياضية، نستطيع أن نجري عليها العمليات الضرورية لتحديد الحل، أي الحل الأمثل المطلوب.

لنأخذ حالة برنامج تنبؤ لبيع قطع الصابون. إن مستشار الشركة يحاول انشاء نموذج، أي صيغة تضم العناصر التي ستؤثر: زيادة رواتب المستهلكين وحاجات الصحة والاعلانات وحالة البضاعة المخزونة في مراكز البيع. وهناك بالطبع عناصر غير متوقعة، ولكن خطأ التنبؤ ينخفض بعد الدراسة من 25% إلى 15%، وأحياناً أقل من ذلك، وهذا ليس بقليل.

إن البحث الاجرائي المستعمل كثيراً في الميدان الاقتصادي ينظم، بالاعتماد على الاعلام، قرار رئيس المؤسسة. وفي علم السياسة الذي هو بالتعريف، ميدان القرارات، يجب أن يجد البحث الاجرائي تطبيقات عديدة. إن المشكلة تكمن في عوامل التأثير والعلاقات التي تجمعها، إنها تكمن أخيراً في الموازنة بينها خاصة.

414.ـ 4- **مفهوم النموذج**[1] la notion de modele .

يتكون النموذج من التمثيل الشكلي للفكر أو المعارف المتعلقة بظاهرة. وهذه الفكر المسماة غالباً «نظريات الظاهرة» يعبر عنها بمجموعة من الفرضيات حول العناصر الأساسية للظاهرة وللقوانين الناظمة لها. وهي بشكل عام مترجمة في شكل نظام رياضي يسمى هو نفسه «نموذجاً»[2]. والنظام المحدد بدقة يستتبع لغة وأسلوب حساب، ولكننا نستعمله غالباً بخصوص مخطط مبسط ورمزي يرمي إلى تقديم اطار محاكمة دقيقة لتفسير واقع أيا كان.

وعلماء الاقتصاد هم الذين استخدموا، في العلوم الاجتماعية، على نطاق واسع هذا المفهوم المقتبس عن الرياضيات. إن كل نموذج هو حل وسط بين **بساطة ناقصة وواقعية** تعكس تعقيد الحياة. والنموذج يستتبع، على كل حال صياغة علاقات بين بعض العوامل، أي انتقاء المتحولات ووضع كل منها في موقعه الخاص به.

لنتصور مثلاً البحث عن عدد باعة الأغذية الضروريين في حي حديث من اجل مجتمع معين. إن العوامل قد تكون مستوى الدخل أو متوسط العمر أو نوع العمل أو البعد عن أماكن العمل، الخ. إن الأساسي يقوم على ادراك العوامل الهامة، ومايكون منها ذا تأثير ينبغي أن يكون متضمناً في النموذج[3].

إننا نستطيع استعمال الرياضيات في الاقتصاد، وبفضل لغة رمزية ورقمية: هي النقود. ومن الجلي أن الترميز الكمي في العلوم الاجتماعية أصعب من ذلك بكثير. ومع ذلك فالنموذج، وإن كان أقل دقة يقدم مزية: وهي أنه يجبر على تحديد العوامل كلها والبحث عنها، وموازنتها وتبيان علاقاتها.

واستخدام النموذج في **الجغرافيا** يزداد شيوعاً. إنه في رأي ب. هاجيت اقتصادي، لأنه

---

(١) (6) و(18bis) و(24).

(٢) (66bis).

(٣) لقد استعملت النماذج من اجل تجارب مصطنعة (70) و(71) و(81) و(82) والفقرة 869.

يتيح تحويل ماهو عام في المعلومات إلى صيغة مكثفة جداً[١] . وهو أيضاً محرض، لأن التطبيق يتيح رؤية عيوبه التي تقود إلى أبحاث جديدة. إن بعض النماذج رياضي[٢] وبعضها الآخر تجريبي، وهي تستطيع أخيراً أن تكون طبيعية[٣] .

«وفي كل حالة، تكمن المشكلة في اعطاء الواقعات المدروسة شكلاً قياسياً، تكون تحته أكثر بساطة أو أقرب منالاً أو أسهل قيادة وقياساً، وفي اعادة تطبيق نتائج الدراسة على النظام الأولي. إن النماذج تشكل إذا أجزاء من الأنظمة المكونة مفهوميا، تماماً كما تمثل الأنظمة أجزاء من العالم الواقعي معزولة اعتباطياً[٤] .»

وفي علم السلالة، حاول ليفي ستروس[٥] ، وقد أدهشه تعقيد العلاقات العائلية أن يبني منها نموذجاً رياضياً. ومزيته كانت في أنه وضح هذه الحالة المشوشة وقدم نموذجاً، وصيغة لايفسران الواقع فحسب بل يتنبآن أيضاً بامكانيات الزواج بين أفراد هذه القبيلة أو تلك، الخ.

ونموذج راشيفسكي[٦] Rashevsky ، في علم الاجتماع السياسي، حول التفاعل ضمن الطبقات الاجتماعية يشكل في هذا الصدد عدداً من الفرضيات حول طبيعة هذه التفاعلات التي يترجمها إلى مخططات، مميزاً بين الأفراد غير الفعالين والأفراد الفعالين الذين يحاولون تأكيد تأثيرهم في غير الفعالين.

ويرمي لاسويل إلى تفسير سلوك رجل السياسة ببواعث شخصية تتحول إلى أهداف ذات نفع عام، يجهد في تنهيجها في صيغ عامة. ويحاول ك. دوتش[٧] أن يصوغ نظرية كمية للانسجام الوطني. إنه ينطلق من اثبات أن تحديد أسباب تطور الفكرة الوطنية يبقى غامضاً، على الرغم من كمية كبيرة جداً من الدراسات المكرسة للقومية. وحل مثل هذه المشكلة يبدو له بحاجة إلى تعاون عدة اختصاصات من بينها بخاصة الرياضيات. والقسم الأكثر أصالة في الكتاب يتكون من صياغة مفاهيم كمية، تلزم باستعمال احصاءات اجتماعية

---

(١) (35B.214) ص 34. وهذا الكتاب يعطي الكثير من الامثلة عن النماذج.

(٢) معادلات تضع في الحسبان المساحة (راجع ايسار: Isard).

(٣) من ذلك استخدامهم، في نظريات الهجرات، تماثلا مع اندفاعات الحرارة، وكذلك تماثلا بين نمو كرة ثلجية والنمو المديني.

(٤) (35B.214) ص 32.

(٥) (56).

(٦) في (50).

(٧) (36).

وثقافية وسياسية واقتصادية (كثافة شبكات الاتصالات، الخ). إن ك.دوتش يعتقد بأن باستطاعة نموذجه أن يقود إلى نتائج عملية مثل التنبؤ بزمن دمج جماعات قليلة العدد، تعيش على أرض معينة.

ويجب أيضاً أن نشير إلى محاولة دافيد اياستون[1].

415ـ حدود استعمال النماذج.

ويجب أخيراً أن نشير إلى محاولات بناء النماذج، التي تعددت في السنوات الأخيرة مع تقدم تطبيق الرياضيات على العلوم الاجتماعية ومن ذلك خاصة الميدان الملائم (بعض النتائج في هذا الميدان أسهل بلوغا دون شك) الذي يمثله التحليل المقارن، ولاسيما في البلدان النامية.

أما الآن فيخشى أن يقتصر استعمال منهج النماذج على أسئلة خاصة جداً أو بالعكس على مخططات على درجة من العمومية بحيث لاتفسر شيئاً، لأن مالايقبل القياس يبدو في الواقع راجحاً في الأهمية والتنوع، على مايقبل القياس. لقد لاحظ دوتش ذاته هنا أن حساباته تهمل دور الشخصيات المسيطرة والقرارات التاريخية، التي لايمكن اختزالها إلى تحليل كمي والتي تبدو، مع ذلك، جميعاً أساسية.

وبطريقة تصالحية يستعمل النموذج بمعنى الجماعة أو الصنف وبهذه الطريقة يقترح ف.ل.ويلسون[2] F.L.Wilson ثلاثة نماذج نظرية لجماعات أصحاب المصالح groupes d'intérêts: التعددي، والحرفي الجديد، والمعترض. والواقع أن الأمر يتعلق بفصل الجماعات المختلفة أو تجميعها تبعاً لبعض النشاطات المختارة على أنها معايير. لكننا مازلنا بعيدين عن التعريف الدقيق للنموذج. إن تطورات تحليل الحياة السياسية والاجتماعية تؤدي إلى تعقيد قائمة عناصرها أكثر مما تؤدي إلى تبسيطها، ويبقى الباحث دائماً أمام عدد كبير من المتحولات. إن اهمالاً ما وإن كان جزئياً يفسد مدى التفسيرات. ولكي تكون الرياضيات مفيدة حقاً، ينبغي ألا يكون كل متحول من هذه المتحولات ممكن الترقيم فحسب، بل أيضاً أن يستتبع التركيب النهائي امكانية تحويله إلى قاسم مشترك. والنموذج، على الرغم من نقاط ضعفه وصعوباته الحالية، هو أداة عمل نافعة، مادمنا نلاحظ قواعد الدقة التي يتطلبها بناؤه.

---

(١) راجع الفقرة 390.

(٢) (89bis).

415 ـ مكرر ـ 5- مفهوم المثال la notion de paradigme.

إننا نستطيع دون تسامح أن نصرح أن علماء السياسة وعلماء الاجتماع، في حالة عدم التوصل الى تفسيرات ونظريات، يخترعون كلمات، أو على العكس عندما نبدي تفهماً لمشكلاتهم نستطيع أن نقول مع توخي الحذر: إنهم يستعملون مصطلحات تبين مراحل جهودهم: نماذج، وأطراً مرجعية، وأخيراً المثال[1]. واختيار هذا المصطلح المتعدد المعاني ليس سعيداً.

إن كلمة paradigme تعني في اليونانية مثالاً. فأفلاطون يستعملها مرادفاً لـ«نموذج» ويرى فيها اللغويون حالة ابدال[2].

أماعلماء الاجتماع والسياسة فيرون أن المثال لايبلغ درجة دقة النظرية، ولكنه بصفته سبباً للغموض، ربما كان قابلاً للتدرج.

«قد يكون مثل» (مثال مشابه)

«وقد يكون لأن» (مثال بارسوني).

«ذلك لأنه وهذا قد لايكون كذلك» (نظرية دوركهايم).

إن توماس كان Thomas Kuhn، وهو المسؤول دون شك عن انتشار صيت هذا المصطلح، يستعمله بمعنى النظرية والنموذج، وأخيراً بمعنى مرن ومحدد بشكل سيء. أما ليكا[3] فالمثال عنده ليس نظرية بل جملة من الاقتراحات المشتركة بين جماعة من الباحثين والمنظمةِ طريقةَ معالجة واقعة مادية، وتجزيء عدد من الأسئلة بصدد هذا الموضوع، وتصميم مناهج اعداد اختبارات وتقويمها، وصياغة تعميمات ناتجة عن هذه الاختبارات. وهذه الشروط تستتبع دقة أبعد من أن تراعى دائماً. ويمكننا أن نتساءل: ما الذي تضيفه كلمة مثال إلى العديد من الدراسات التي تتناول مشكلات العلاقات بين المركز ومايحيط به؟

ومزية استعمال مصطلح بمثل هذا الغموض (أو الاسراف في استعماله)، بين الكثير من السلبيات، هي أن طابعه المحدد بشكل سيء والأقل وضوحاً من نظرية، يثير معارضات أقل. فلا اجماع ولكن لاخلافات. وبشرط المعاملة بالمثل يتقبل الجزء من الحقيقة الذي

---

(١) (68).

(٢) وهم دوسوسير وجاكوبسون «صنف مفاهيم مجموع مجرد من امكانات الفعل التي نشتق منها، بالاستبدال، حالات مادية وراهنة». راجع ي. شيميل Y.Shemeil (77) الذي نقتبس منه الاساسي من هذه الايضاحات.

(٣) (86B.395). بخصوص دراسة المجتمعات المتوسطية، يذكر الكاتب ثلاثة امثلة مستعملة غالبا: المثال المجزأ او الوظيفي، ومثال اسلوب الانتاج (او تحليل الصنف)، ومثال المركز المحيط.

يقترحه الآخر .

ومن المؤسف مع ذلك أن يكون علماء السياسة وعلماء الاجتماع بحاجة إلى تشجيع لغة قليلة الدقة من أجل أن يتخيلوا التصرف العلمي.

416ـ مراجع.

1. ALBRITTON (R.). – *The game analogy and Bourgeois ideology,* « Soc. Praxis », Pays-Bas (1975, paru 1977), 3, nos 3, 4, 231-242.

1 *bis.* ALKER (Hayward Jr.). – (1965), tr. fr. *Introduction à la Sociologie mathématique,* Larousse, 1973, 155 p.

**1 *ter. Analyse des systèmes en sciences sociales,* « R.F.S. » nos spéciaux vol. 11 et 12, 1970-1971 (126 *bis* B. 395).

1 *quater.* ANDO (A.), FISHER (F.), SIMON (H. A.). – *Essays on the structure of social science models,* Cambridge (Mass.), M. I. T. Press, 1963, 172 p.

2. APOSTEL (L.), MANDELBROT (B.), NORF (A.). – *Logique, langage et théorie de l'information,* P.U.F., 1957, 210 p. Bibl. Scientifique Internationale, Études d'Épistémologie génétique III.

*3. ARROW (K. Y.). – *Utilisation des modèles mathématiques dans les sciences sociales,* in LASSWELL : « Les sciences de la politique » (62 *bis* B. 239), pp. 199-242.

*4. ASHBY (W. R.). – *Introduction à la cybernétique,* trad. franc., Dunod, 1956, 354 p.

5. ASHBY (W. R.). – *Design for a brain,* London, Champman and Hall Ltd, 1960.

6. BADIOU (A.). – *Le concept de modèle. Introduction à une épistémologie matérialiste des mathématiques,* Maspero, 1969, 95 p.

6 *bis.* BALLE (F.), PADIOLEAU (J.). – *Sociologie de l'information,* Paris, Larousse, 1973.

7. BARBUT (M.). – *Sur quelques ouvrages récents de praxéologie mathématique,* in :, « L'homme », septembre-décembre 1961, pp. 121-124.

*8. BARBUT (M.). – *Mathématiques et sciences humaines* (3 B. 299).

9. BARTHOLOMEW (D. J.). – *Stochastic models for social processes,* Londres, J. Wiley, 1967, 275 p.

9 *bis.* BATES (F. L.), HARVEY (C. C.). – *The Structure of Social Systems,* John Wiley, Halsted Press, 1975, 419 p.

*10. BAVELAS (A.). – *Les réseaux de communication,* in LASSWELL et LERNER : « Les sciences de la politique » (62 *bis* B. 239), pp. 184-198.

11. BERGE (G.). – *Théorie des graphes et ses applications,* Dunod, 1958, 272 p.
12. BERND (J.), ed. – *Mathematical application in political science,* Dallas Southern methodist Univ. Press, 1966.
13. BERTALANFFY (L. von). – *Essai sur la pensée biologique moderne,* trad. Gallimard, 1961, 288 p.
14. BERTALANFFY (L. von). – *The theory of open systems in Physics and Biology,* « Science », vol. III (1950), pp. 23-29.
15. BERTALANFFY (L. von). – *General systems theory. Foundations, Development, Applications,* New York, G. Braziller, 1968, 289 p.
15 *bis.* BERTALANFFY (L. von). – *Histoire et Méthode de la théorie générale des systèmes,* in « Atomes », 21, 1966, pp. 100-104.
16. BORKO (H.), ed. – *Computer applications in the Behavioral sciences,* Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1962, 633 p.
*17. BOUDON (R.). – *L'analyse mathématique des faits sociaux,* Plon, 1967, 464 p.
*18. BOUDON (R.). – *Modèles et méthodes mathématiques,* pp. 629-685, in : « Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines », Mouton, Unesco, 1970.
18 *bis.* BOUDON (R.). – *Les mathématiques en sociologie* (4 B. 299).
19. BOUDON (R.), GREMY (J. P.). – *Les modèles en sociologie,* Univ. Paris-V[e], 1977, 88 p.
20. BOWLES (E. A.). – *Computers in Humanistic research,* N. Y., Prentice Hall, 1970, 288 p.
20 *bis.* BROADBECK (May). – *Models meaning and theories,* in Gross (L.) : « Symposium on sociological theory » (13 B. 25), pp. 373-403.
*21. BUCKLEY (W.). – *Sociology and modern system theory,* Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1967, 227 p.
22. CANGUILHEM (G.). – *La connaissance de la vie* (12 B. 86).
23. CANNON (W. B.). – *The wisdom of the Body,* New York, Norton, 3[e] éd. 1963 (20 B. 395).
24. CARPENTIER (R.). – *Les modèles et leur ajustement au réel* « Cahiers de l'I.S.E.A. », série M. 24 (I), janvier 1967, pp. 5 à 36.
24 *bis. Centre and periphery. Spatial variations in politics,* Sage publ., 1980, 226 p.
25. CHAPIN (F. S.). – *Experimental designs in sociological research,* (5 B. 299).
26. CHAPMAN (R. A.). – *Decision making,* London, Routledge et Kegan Paul, New York Humanities, Press, 1968, 113 p.
26 *bis.* CHAUMIER (J.). – *Les banques de données : une technique informatique,* P.U.F., 1976, 128 p.

27. CHERRY (C.). – *Mathématique des communications sociales,* in : « Bull. Int. Sciences sociales », vol. VI, n° 4, 1954.
28. CHURCHMAN (C. W.). – *The systems approach,* N. Y., Delacorte Press, 1968, 243 p.
29. CHURCHMAN (C. W.) and EMERY (F. E.). – *Operational research and the social sciences,* London, Tavistock, 1965.
30. CLAUNCH (J. M.), ed. – *Mathematical applications in political science,* Dallas, Southern methodes University Press, 1965, 2 vol.
30 *bis.* COLLINS (C.), ed. – *Use of models in the Social Sciences,* Tavistock, 1974.
31. *Communications et langages.* – Ouvrage coll. ss dir. A. Moles et B. Vallancien, Gauthier-Villars, 1963, 216 p.
32. *Computers and the humanities.* – Published by Queens College of the City University of New York, Flushing, New York, vol. I, 1966/1967.
33. *Computer applications, in the Behavioral Sciences.* – Ed. H. Borko, Prentice Hall, Englewood Cliffs, novembre 1962, 633 p.
33 *bis.* CORTES (F.), PRZEWORSKI (A.), SPRAGUE (J.). – *Systems Analysis for Social Scientists,* London, John Wiley, 1974, 336 p.
*34. DAVAL (R.). – *Psychologie sociale et théorie des jeux,* centre documentation universitaire, 2 fasc. (cours de Sorbonne).
34 *bis.* DAVIS (Morton D.). – (1970), trad. *La théorie des jeux,* A. Colin, 1973, 256 p.
35. DELVALLÉE (B.). – *Comment fonctionne un ordinateur. Les systèmes d'exploitation,* Dunod, 1970, 124 p.
*36. DEUTSCH (K. W.). – *The nerves of governments. Models of political communication and control,* N. Y., Glencœ Free Press, 1963, 317 p.
37. ELSTER (J.). – *Critique des analogies socio-biologiques, Plaidoyer pour l'autonomie des sciences,* « R.F.S. », XVIII, 1977, pp. 369-395.
37 *bis.* ESCARPIT (R.). – *Théorie générale de l'information et de la communication,* Hachette, 1976, 218 p.
37 *ter.* EUGÈNE (J.). – *Aspects de la théorie générale des systèmes,* Maloine, 1981, 251 p.
38. EVANS (A.), WALLACE (J. O.), SUTHERLAND (A. R.). – *Simulation using digital computers,* Englewood Prentice Hall, 1967, 208 p.
38 *bis.* FARATO (T. J.). – *An introduction to catastrophes,* Behav. Sc., 1978, 23, 5 sept., 291-317.
*39. FAURE (R.) et autres. – *La recherche opérationnelle,* P.U.F., 1961 (Que sais-je ?), 128 p.

40. FESTINGER (L.). – *The relevance of mathematics to controlled experimentation in sociology,* in LIPSET (129 *bis* B. 170).
41. FLAMENT (C.). – *L'étude structurale des groupes,* in « Bull. de psych. », vol. XIII, n° 174, 1960, pp. 417-425.
41 *bis.* FLAMENT (C.). – *Théorie des graphes et structures sociales,* Gauthier – Villars, 1965, 165 p.
41 *ter.* FRIEDMAN (Y.). – *Un modèle topologique des relations sociales,* in « Épistomologie sociologique », n° 4, 1972, p. 73 à 107.
42. *Game theory and related approaches to social behaviour* – ed. Martin Shubik, New York, John Wiley and Sons, 1964, 390 p.
42 *bis. General Systems' year book,* Washington, Society for general Systems Research.
43. GEORGE (F. H.). – *Models and theories in Social psychology,* in GROSS (L.) : « Symposium » (13 B. 25), pp. 311-347.
43 *bis.* GIRARD (T.), TRYSTRAM (J. P.). – *Informatique pour les Sciences Sociales,* P.U.F., 1978, 181 p.
*44. GUILBAUD (G. T.). – *La Cybernétique,* P.U.F., 1956, Que sais-je ?
45. GUILBAUD (G. T.). – *Mathématiques et sciences sociales,* 3e colloque interdisciplinaire, Aix-en-Provence, 1959.
46. HARARY (F.), NORMAN (R. Z.). – *Graph theory as a mathematical model in social science,* Institute for social research, University of Michigan Press, Ann Arbor, Michigan.
47. HOFFMAN (P. J.), FESTINGER (L.), LAWRENCE (D. H.). – *Tendancies touwards group comparability in competitive bargaining,* in « Hum. Rel. » vol. VII, n° 2, 1954, pp. 141-160.
47 *bis.* JAMOUS (H.), GREMION (P.). – *L'ordinateur au pouvoir. Essai sur les projets de nationalisation du gouvernement des hommes,* Seuil, 1978, 251 p.
48. KOTZ (S.). – *Recent results in information theory,* N. Y., Barnes and noble, 1968, 96 p.
49. KUHN (A.). – *The Logic of Social Systems. A Unified, Deductive, System-Based Approach to Social Science,* Hossey-Bass Publishers, 1974, 534 p.
49 *bis.* LADRIÈRE (J.). – *L'applicabilité des mathématiques aux Sciences sociales,* « Écon. Soc. », Suisse 1972, 6, n° 8, pp. 1511-48.
50. LASSWELL (H. D.) et LERNER (D.). – *Les sciences de la politique aux États-Unis* (62 *bis* B. 239).
50 *bis.* LAVE (C.A.), MARCH (J.C.). – *An introduction to models in the social sciences,* N.Y., Harper and Row, 1975, 421 p.

51. LAZARSFELD (P.) [ss dir. de]. – *Mathematical thinking in the social sciences* (13 B. 299).
52. LAZARSFELD (P.) and ROSENBERG (M.), eds. – *The language of social research* (77 B. 395).
52 *bis.* LASZLO (E.). – *The meaning and significance of General systems Theory*, Behav. Sci., USA (1975), 20, n° 1, 9-24.
53. LEFEBVRE (H.). – *Marxisme et théorie de l'information*, in : « Voies nouvelles », n° 1, avril 1958, pp. 15-20, n° 2, mai 1958, pp. 17-20, ed. La Nef de Paris.
*54. LEFEBVRE (H.). – *Le langage et la société* (31 B. 249).
55. LERESCHE (G.). – *Modèles mathématiques et méthodologie des Sciences Humaines*, Genève, Droz, 1972, 17 p.
*56. LEVI-STRAUSS (C.). – *Les structures élémentaires de la parenté* (37 B. 181).
56 *bis.* LÈVI-STRAUSS (C.). – *Mathématiques de l'homme*, « Revue Int. des Sciences Sociales », vol. VI, n° 4, pp. 643-654.
57. LORENZEN (P.). – *Métamathématique*, trad. franç. Mouton, 1967, 167 p.
58. Mc KAY (P. M.). – *La théorie de l'information et les systèmes d'information humains*, « Impact », 1957, vol. VII, n° 2, pp. 95-112.
58 *bis.* MANDELBROT (B.), MORF (A.), *Logique, langage et théorie de l'information*, P.U.F., 1957, 209 p.
59. MATHELOT (P.). – *L'informatique*, P.U.F., 1969, 128 p. (Que sais-je ?, n° 1371).
59 *bis. Mathematical approaches to politics*, ed. H.R. Alker, J. W. Deutsch, A. Stoetzel, Elzevier, 1973, 475 p.
60. *Mathematical models of sociology.* – University of Keele, 1977, 229 p.
60 *bis. Mathematics and the social sciences*, Amer. Acad. of pol. and Soc. Sc. Ed. J. Charlesworth, 1963, 212 p.
60 *ter. Mathematical Political Analysis. From Methods to substance*, Soc. Sc. yearbook for Politics, Band, 5.
61. MEADOW C. T. – *The analysis of information systems : a programmers introduction to information retrieval*, N. Y., John-Wiley and Son, 1967, 301 p.
62. *Measurement in the Social Sciences*, ed. H. M. Blalock Jr., Chicago. Aldine, 1974.
63. MILLER (J. G.). – *The nature of living systems*, Behav. Sci. U.S.A. (1976), 21, n° 5, 295-319.
64. MOLES (A.). – *Cybernetica*, n° 1, 1959.
64 *bis.* MORIN (E.). – *La complexité*, « Rev. intern. Sc. soc. », 1974, 26, n° 4, pp. 607-634.

*64 *ter.* NEUMANN (J. von) and MORGENSTERN (O.). – (1944), tr. fr. *Theory of Games and economic behaviour,* Princeton Univ. Press, 1953, 644 p.
*65. NORA (S.), MING (A.). – *L'informatisation de la société,* Seuil, 1978, 162 p.
66. PADIOLEAU (J. G.). – *Note sur les Simulations en sociologie politique,* « R.F.S. », avril-juin 1969, pp. 201-210.
*66 *bis.* PADIOLEAU (J. G.). – *Les modèles de developpement. Problème de l'analyse comparée en sociologie politique.* R.F.S. avril-juin 1971, XII, 2, pp. 228-251.
67. PAGÈS (R.). – *Théories et modèles en psychologie sociale,* in : « Bull. de psychologie », vol. XIII, n° 12, pp. 678-699 ; n° 13, pp. 766-772 ; n° 16, pp. 888-898 ; n° 17, pp. 950-952.
67 *bis.* PEAUCELLE (J.L.). – *Les systèmes d'information,* P.U.F., 1982 264 p.
68. PERRY (N.). – *A comparative Analysis of « Paradigm » proliferation,* « Brit. J. Sociol » (1977), 28, n° 1, pp. 38-49.
68 *bis.* PIAGET (J.). – *Biologie et connaissance. Essai sur les relations entre les régularisations organiques et les processus cognitifs,* Gallimard, 1967, 433 p.
69. PIAULT (Colette). – *L'utilisation des ordinateurs en anthropologie,* in : « L'homme », septembre-décembre 1962, pp. 125-127.
69 *bis.* PLON (M.). – *La théorie des jeux : une politique imaginaire,* Maspero, 1976, 200 p.
69 *ter.* PONSARD (J.-P.). – *Logique de la négociation et théorie des jeux,* Ed. d'Organisation, 1977, 207 p.
70. POOL (de S.), ABELSON (R.) and POPKIN (S.). – *Candidates, Issues, and Strategies. A computer simulation of the* 1960 *and* 1964 *Presidential Elections,* Cambridge, 1965, trad. franç. in Boudon (20 B. 881).
71. POOL (I. de S.), ABELSON (R.). – *The simultamatics Project,* « P.O.Q. » 25 (2), Sum 61, pp. 167-183.
71 *bis.* PRETECEILLE (E.). – *Jeux, modèles et simulations. Critique des jeux urbains,* « La recherche urbaine », 9, 1975, 208 p.
71 *ter. Prospective et analyse de systèmes,* Documentation Française, 1970.
72. *Quality Quantity,* Elsevier Pub. comp.
72 *bis. Quantitative Sociology,* ed. H. M. Blalock et al., N. Y. London, Academie Press, 1975, 643 p.
72 *ter.* RAPOPORT (A.). – 1960, trad. franç. *Combats, débats et jeux,* Dunod, 1967, 311 p.

73. RAPOPORT (A.). – *Uses and limitations of mathematical models in social sciences,* in GROSS (L.) : « Symposium on sociological theory » (13 B. 25), pp. 348-372.
73 *bis.* ROMER (M.). – *Notes sur l'application du traitement graphique de l'information en sociologie empirique. Comparaison avec l'analyse factorielle des correspondances,* « Rev. fr. Sociol. » 1975, 16, n° 1, pp. 79-93.
74. ROSENTIEHL (R.) et MOTHES (J.). – *Mathématiques de l'action,* Dunod, 1965, 484 p.
75. ROURE (Francine), BUTERY (A.). – *Mathématiques pour les sciences sociales...,* P.U.F., 1970, 321 + 344 p.
76. RUYER (R.). – *La Cybernétique et l'origine de l'information,* Flammarion, 1954, 237 p.
76 *bis.* SACHE (A.). – *La théorie des graphes,* P.U.F., 1974, 128 p.
77. SCHEMEIL (Y.). – *Les élites politiques au Proche-Orient,* R.F.S.P. vol. 28, juin 1978, n° 3, pp. 537-573.
77 *bis.* SCHMUTZER (M.E.A.). – *Mathematische Methoden in der Politikurissenschaft,* München, Oldenbourg, 1977, 304 p.
77 *ter.* SERIS (J. P.). – *La théorie des jeux,* P.U.F., 1974, 96 p.
78. SHUBIK (M.). – *Readings in game theory and political behaviour,* Doubleday, 1954, 74 p.
79. SIMON (H. A.). – *A formal theory of Interaction in social groups* « A.S.R. », avril, 1952, pp. 202-214.
80. SIMON (H. A.). – *Models their uses and limitations,* in WHITE : « The state of the social sciences » (248 B. 170), pp. 66-83.
81. *Simulation in social science : readings.* Harold Guetzkow ed., Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1962, 188 p.
82. *Simulation (La).* – Département de Mathématiques appliquées, C.E.S. 1969, 46 p., fig. (Centre d'Études Sociologiques, Travaux et Documents, 1).
82 *bis.* SNYDER (R. C.). – *Game theory and the analysis of political behaviour,* in Stephen K. Bailey and C° « Research frontiers in politics and government », 1955, pp. 70-103.
82 *ter.* SOMIT (A.). – *Biology and Politics. Recent Explorations,* Mouton, 1976, 331 p.
83. SORENSEN (A. B.) et (A.). – *Mathematical sociology. A trend report and a bibliography.* Soc. Contemp., 1975, 23, n° 3 (1977), pp. 5-158.
84. SPIRO (H.). – *An evaluation of system theory in Charlesworth* (17 *bis* B. 239).
85. STONE (J. P.) et al. – *The general inquiries. A computer approach to content analysis,* Cambridge Mass., MIT Press 1966, 651 p.

86. SWAAN (A. de), *Coalition Theories and Cabinet Formations.* – Elsevier, Amsterdam, 1973, 333 p.
86 *bis. Systems Behaviorist,* Harper and Row, 1972, 320 p.
87. THEIL (H.). – *Economics and information theory,* Rand Mc Nally N. Y., 1967, 488 p.
87 *bis.* VIET (J.). – *Input-Output. Essai de présentation documentaire du système de W. Leontieff.* Mouton, 1966.
87 *ter.* WALLISER (O.). – *Systèmes et modèles. Introduction critique à l'analyse des systèmes,* Seuil, 1977, 248 p.
88 WHITE (L.D.). – *The state of the social sciences,* Chicago Univ. 1956, 504 p.
88 *bis.* WHITELEY (P.), ed. – *Models of political economy,* Sage modern. pol. series, vol. 4, 1980, 300 p.
*88 *ter.* WIENER (N.). – 1954, trad. *Cybernétique et Société,* éd. des deux Rives, 1962, 250 p., coll. 10-18.
*89. WILLIAMS (J. D.). – *La stratégie dans les actions humaines, les affaires, la guerre, les jeux,* Dunod, 1956, 278 p.
89 *bis.* WILSON (F.L.). – *Les groupes d'intérêt sous la V^e République : Test de trois modèles théoriques de l'interaction entre groupes et gouvernement,* R.F.S.P. : n° 2, avril 1983, pp. 220-253.
90. ZETTEBERG (H. L.). – *On axiomatic theory in sociology,* in Lazarsfeld (52), pp. 535-540.

سرنديبية[1] serendipty ، وهي كلمة رجعت عصرية مع اكتشاف البنيسلين، الذي يشكل مثالاً ممتازاً عليها.

إن السرنديبية تتطلب روح الملاحظة ولكنها تتطلب أيضاً شيئاً آخر. يجب أن يتصور الباحث فيما وراء الواقعة الملاحظة، دلالتها وعلاقاتها الممكنة مع عناصر أخرى، وأن يحتفظ، حتى خلال الملاحظة، بطريقة ذهنية نظرية.

ب) إنه يعيد الصياغة.

وفي حين تتركز السرنديبية على تناقض ظاهري يجب حله، توجه اعادة صياغة النظرية بالأحرى واقعة ملائمة، ولكنها مهملة حتى ذلك الحين، وتتطلب توسيعاً للمخطط المفهومي.

لقد تبين مالينوفسكي وهو يدرس السحر ودوره في العادات التروبرياندية أن هذا السحر كان مستعملاً لأنواع الصيد التي تمثل مظهراً خطراً، ومن هنا كانت ضرورة ادخال علاقة جديدة بين الخطر والسحر، في مفهومه عن السحر.

ج) إنه يعيد التوجيه

إن التقنيات الحديثة: التلفزيون والسينما توجه البحث نحو ميادين تطرح فيها مشكلات جديدة.

د) إنه يوضح المفاهيم.

إن كل نظرية تستتبع مفهمة. وفقدان الدقة في التعريفات متكرر لسوء الحظ في العلوم الاجتماعية، وعلى المستوى المجرد لاشيء يراقبه. والبحث على العكس من ذلك لارحمة فيه. فإثارة التماسك الاجتماعي أو المعنويات في المشروع، ميدانياً، تتطلب اعطاء تعريف دقيق مزود بمعايير وقرائن.

إن ضرورة البحث والنظرية يقرها الجميع في الوقت الحاضر. ولم تعد المناقشات تتناول الا النسبة ومناطق الاقتسام.

---

(١) ان كلمة سيريندبتي مكونة من الجذر سيريندبب Serendip، وهو الاسم القديم لجزيرة سيلان الذي اشتقه هوارس والبول Horace Walpol انطلاقا من عنوان قصة خرافية، «امراء سيريندبب الثلاثة»، التي كان ابطالها يقومون دائما باكتشافات غير متوقعة بفضل فطنتهم.

الجزء الثاني

البحث الأساسي والبحث التطبيقي[1]

420ـ الصعوبات.

تثير هذه المشكلة صعوبات تطبيقية وصعوبات مبدأ، ولكنها ذات طبيعة نفسية خاصة. ولكي نحل الصعوبات الأخيرة نصطدم بموقفين متناقضين. أحدهما وريث الماضي وهو يرى أن العلم موضوعي، والآخر أحدث وهو يرى أن العلم وجد لخدمة الانسان. والعلوم الاجتماعية الأنَسية تقليدية تعاني خاصة من هذا الغموض.

والعلم الأساسي والعلم التطبيقي يختلفان من حيث طبيعة الموضوع الذي يدرسانه. فموضوع العلم التطبيقي أكثر وضوحاً وتحديداً وحسية. والعلم التطبيقي يتطور عامة بصفته امتداداً للعلم الأساسي ويفيد إذا من نتائج يقدمها العلم النظري. ولكن العلم التطبيقي يسبق غالباً المعرفة العلمية. وفي هذه الحالة يقدم العلم التطبيقي عناصر للبحث الأساسي مثله في ذلك مثل البحث المحسوس الذي يمثل العلم التطبيقي أحد مظاهره. إن مفهومي المعنويات والدور طبقا في علم النفس الصناعي قبل أن تحددهما النظرية. والأبحاث المرتبطة بالتدخل الاجتماعي النفسي تشكل في أيامنا قطاعا يسبق فيه العلم التطبيقي العلم الأساسي. وفي الوقت الحاضر يستهوي الرأي بشكل متزايد غايات العلم، عبر تطبيقاته، أي أنه يحكم على الواقعات دون أن يعرف النظريات. فالسببية في العلوم مباشرة، مدهشة على مختلف الصعد. «يقول ستوتزل: إن هيبة العالم لاتعود إلى مايعلم بل إلى مايستطيع. فهو صانع معجزات قبل أن يكون موسوعيا[2]». وهذه المسؤولية المباشرة والظاهرية أصبحت أحد معايير العلم.

أمافي العلوم الانسانية فالسببية تبقى على العكس فردية مجزأة وصعبة المنال غالباً كما رأينا. وقبل أن نتناول العلوم الانسانية لنر كيف طرحت مشكلة العلاقات بين العلم الاساسي

---

(١) يتكلم بعضهم ايضا عن «البحث الموجه». وهو ينطبق على بحث يوجهه عقد، بحث يهدف الى حل مشكلة. (2bis) (22bis).

(٢) (27).

والعلم التطبيقي في العلوم عامة، لأن تطور كل منها يختلف بايقاع المراحل ولكن اتجاهاتها جميعاً تبقى متشابهة.

أولاً: تطور العلاقات بين البحث الاساسي والبحث التطبيقي في العلوم

421 ـ 1- **قبل حرب 1940**.

حتى الحرب العالمية الأولى يمكننا أن نقول تقريباً: إنه حتى الحرب العالمية كان يتم التمييز بين العلماء من جهة، ومن يسميهم الانكليز scientists ونسميهم المهندسيين، من جهة ثانية.

كان العلماء يتابعون مهمة نبيلة: هي اكتشاف قوانين الطبيعة، التي وجد الآخرون بعد ذلك تطبيقها. لقد صرح البروفسور رولاند Rowland عام 1879 أن «من ينبت نبتتي عشب في مكان لم يكن فيه سوى واحدة هو فاعل خير للانسانية، ولكن من يكتشف قوانين نمو العشب، بكده الشديد، هو فكرياً متفوق وهو الأكثر علما والأكثر خيرا.» وحتى القرن التاسع عشر كانوا يعتبرون الاختراع ثمرة العبقرية، متصورا خاصة على أنه إلهام. وكانوا يصورون بطيبة خاطر واطا Watt الطفل وهو يحلم أمام مقلاته، وفيما بعد يصورونه مخترعاً للآلة البخارية. ولكنهم كانوا يغفلون أن يشيروا إلى أنه في غضون ذلك، كان مرتبطاً بمجموعة من اختصاصيي العلوم التطبيقية، وأنه كان يعمل كثيراً. إننا نعرف في الواقع، أن العبقرية ليست الاصبراً طويلا، ولكن تذوق الاشياء الخارقة كان يجعل الجمهور يتقبل بطيبة خاطر، اقتران كائن حدد القدر مصيره مسبقا بمصادفة خارقة. وحتى القرن التاسع عشر كان أساتذة الجامعات والعلماء والهواة والصناع المهرة يتواصلون ويطلعون على نتائج أعمالهم بفضل شركات صغيرة اقليمية. لقد كانت المصادفة والعلاقات الشخصية تسود تطور العلوم. وكان الازدهار التقني في القرن العشرين على قدر من السرعة بحيث بدأ السعي الى تنظيم هذه التجمعات في مؤسسات. وبين عامي 1825 و1875 بدأت تحل بالتدريج محل المعلومات الشخصية معلومات أكثر عمومية، ونشرت الأبحاث، الخ.

إن الوظيفة الاجتماعية التي نسميها اليوم تقانة، أي الصلة بين المعارف العلمية وعمليات الانتاج وحاجاته تمارس عشوائياً في قطاع أوسع نسبياً مع الجماعة المتعلمة. ولاشيء منظم تنظيماً حقيقياً، على الأقل في بريطانيا وفي فرنسا. فرؤوس الأموال غزيرة والشركات من حجم متوسط. وهي تحاول استعمال أساليب جديدة فتنجح أو تتلاشى. إن ألمانيا وحدها نظمت العلاقات بين البحث والصناعة بفضل الطاقة والحس الواقعي

للجامعيين الألمان الذين أدركوا فائدة التقنية منذ البداية. وفي عام 1900 نستطيع أيضاً القول: إن العلم والصناعة هما نظامان اجتماعيان منفصلان (باستثناء ألمانيا)، بدون اتصالات. وتنقل الأشخاص بل الأفكار بينهما يتم بصعوبة.

وخلال الحرب العالمية الأولى عين الرئيس ويلسون Wilson توماس اديسون Thomas Adison على رأس لجنة مستشاري البحرية، وطلب إليه أن يعين عدداً من الأشخاص. لقد قال أديسون: «يمكننا أن نأخذ رياضيين للحالات التي يكون فيها أمور تحتاج إلى حساب» وهذا التفكير مناظر لتفكير وزير الحرب الذي عرضت عليه شركة كيميائية كبيرة خدماتها فشكرها قائلاً: إن خدماتها ليست مفيدة، لأن لديه كيميائياً في الوزارة.

422.ـ 2- خلال الحرب العالمية الثانية.

في عام 1940 تغير المشهد كلياً، فقد اجتاح العلماء الوزارات واللجان. والسبب الأول هو بالتأكيد القوة المفترضة التي يمتلكونها، بصفتهم عوامل انتصار، وكذلك لأنهم يحتاجون من أجل التحقق من نظرياتهم وتطبيقها، إلى مختبرات هامة ومبالغ ضخمة من المال، تستطيع الدولة وحدها أن تقدمها لهم.

ويجب أن نسجل أيضاً أن العالم يتبنى وجهة نظر أكثر خبرية ونفعية غالباً. والتطبيق يجعله أكثر اهتماماً، لأن النتائج المتوصل إليها تؤثر في متابعة تجارب جديدة. والمهندس من جانبه يتعلم التفكير تبعاً لنظريات، فينظم علميا تجربته. وكل منهما يتقدم خطوة نحو الآخر وعلى هذا اللقاء قام التقدم الحديث لعلم الذرة.

وتاريخ الرادار يوضح كيف اتاحت مرونة الانكليز وفكرهم العملي لهم استدراك التأخر ازاء الألمان ويبين جيداً أيضاً أهمية الصلة المعيشة والملموسة بين النظرية والبحث التطبيقي. لقد كان العلماء في بريطانيا يهتمون بمشكلة أصداء الموجات الهرتزية. فسأل وزير الطيران المختبر الوطني للفيزياء: هل بالامكان ايقاف الطائرات بواسطة الأشعة الهرتزية المرسلة من الأرض (شعاع الموت الشهير) ؟ وأجاب العلماء بالنفي، ولكنهم اقترحوا أعمالاً حول كشف الطائرات بواسطة (الراديو.T.S.F). وبدءاً من عام 1935 تمركزت الأعمال المتعلقة بالرادار في محطة البحث الحكومية وكلفت شركتان خاصتان بصناعة الأجهزة. وفي عام 1939 جند الفيزيائيون الجامعيون في المركز الحكومي. وهذ المركز إذا يجمع العلماء والتقنيين وممثلي الصناعة والاداريين وموظفي وزارة الطيران وكذلك المستعملين: ضباط القوة الجوية الملكية. وكان المدير صاحب فكرة تنظيم ماكان يسميه «مجلس الأحد» في مكتبه، وهو مجلس يضم كل من تعنيهم المشكلة. لقد كان هناك

إذا تبادل وجهات نظر بين الضباط المسؤولين عن الطيارين، الذين يعرضون حياتهم للخطر والمهندسين المكلفين بمشكلات التصنيع التقنية والعلماء الذين كان ينبغي عليهم أن يحلوا المشكلات على مستوى التصميم النظري. وهؤلاء جميعاً وضعوا عام 1940 الرادار السنتيمتري.

التنظيم الانكليزي

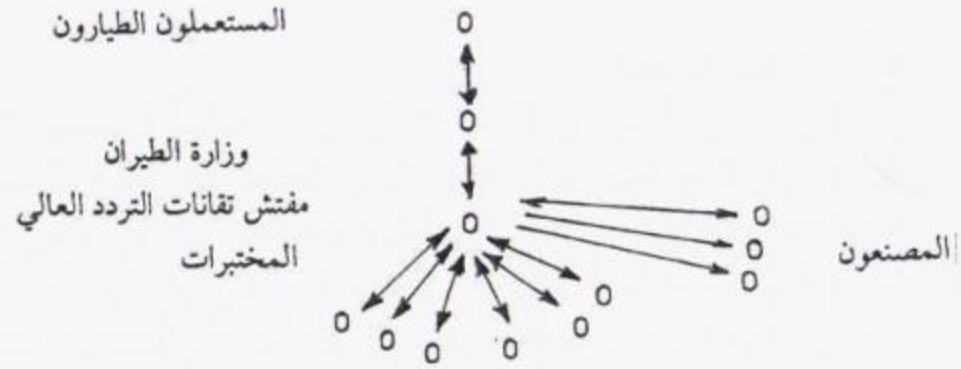

التنظيم الالماني

وماكانت العلاقات الادارية اللاشخصية لتعطي هذا الفهم المباشر الانفعالي بقدر ماهو فكري، للحاجات والمشكلات المختلفة التي كان يصطدم بها كل على مستواه.

وقد ظهر تنظيم آخر مختلف كلياً في ألمانيا. فقد كان الرادار موضوعاً لأعمال متقدمة قبل عام 1939، أوقفت ثم استؤنفت خلال الحرب عندما عين مفتش لتقنيات التردد العالي. وكان هذا المفتش مكلفاً باستلام تقارير من وزير الطيران عن حاجاته من جهة، وتوزيع الطلبات بين المختبرات وفي الوقت نفسه بتنظيم نظام معلومات بين هذه المختبرات من جهة ثانية. ولم تكن المختبرات إذا تتصل مع المستعملين مباشرة. ولذلك لم تكن تلبي حاجاتهم الا بشكل ناقص لأنها لم تعرف حاجاتهم الا من خلال الشاشة البيروقراطية

المزدوجة للمفتش ووزارة الطيران. والمسؤولون عن العمليات العسكرية لم يكونوا من جهتهم مطلعين على التجديدات التقنية التي كان من الممكن أن يلائموها مع حاجاتهم. وهكذا، فبعد أن كان الألمان متفوقين تقنياً على الانكليز في البداية، فقدوا تقدمهم بسبب تنظيم شكلاني يهمل الاتصال بين المنظرين والتقنيين والمصنعين والمستعملين. ويمكننا أن نوضح ببيان اجتماعي sociogramme (راجع الرسم السابق) التصورين البريطاني والألماني.

423.ـ 3- منذ الحرب: حسنات البحث التطبيقي وسيئاته.

يأخذ الصناعيون والحكام على الجامعيين أنهم مبالغون في الفردانية، ومن هنا كان تشتت جهودهم. وهكذا فإن أعمال المختبر في الوقت الحاضر لايمكن أن تكون ثمرة جهد فردي. ومع ذلك فقد سبقتنا اميركا في طريق العمل ضمن فريق وطريق البحث التطبيقي، وقد بين كاتب أميركي: هو وايت Whyt في كتاب كان له صدى كبير هو: **رجل التنظيم**، كم بدت علاقات العمل الاميركية خطرة! لقد قال: إن العلم في فكر الشعب الاميركي يعني استعمال الفكر.. **معرفة كيف؟ لا التساؤل: لماذا؟**. إن العالم الحقيقي إذا مولع بـ لماذا. ولهذا السبب لارغبة له في الدخول في الصناعة الخاصة، حيث تعرض عليه صعوبات محدودة، عملية، بينما يقض مضجعه شيء آخر مختلف تماماً. وأرباب العمل لايرغبون دائماً في أن يدفعوا أجر مهندسين ليتابعوا أعمالاً لاتؤدي إلى شيء. ومع ذلك فالتطبيقات ذات المردود المالي الأعلى هي جميعاً ناتجة عن الأبحاث الأساسية.

إن مخترع خيط النيلون والاس كاروثر Wallace Carruthers كان في هارفارد حيث درس البنية الجزيئية. ولم يكن اكتشافه سوى مادة ثانوية، ومظهر لبحثه الاساسي. ان ادبا أميركيا غزيرا يطالب بأن يعي العلماء فائدة العمل أولاً من أجل الشركة، ولكن وايت يقول أيضا: «إن العالم الحقيقي لايستطيع أن يكون رجل شركة، إن شركته الوحيدة هي العلم.»

أيجب الاختيار بين العمل في فريق أو العمل الفردي؟ بين البحث الاساسي أو البحث التطبيقي؟ إننا لانستطيع أن نعارض بينهما بشكل مجرد، فكل منهما ينبغي أن يتدخل على مستواه، ولكل منهما دوره الذي عليه أن يقوم به. إن الفريق بذاته ليس خلاقاً. والناس يستطيعون أن يناقشوا معلومات ويتبادلوها، وأن يحرض بعضهم بعضاً وينتقد بعضهم بعضاً، إنهم لايفكرون بطريقة جماعية. والعمل في فريق ثمين بخصوص بعض أعمال الملاحظة والمواجهة والتنفيذ، ولكن التفكير يبقى عمل الأفراد المنعزلين. إن أنبوب الكوداكروم صنع في المختبرات، ولكنه اخترع في حمام! إننا لم نزل في فرنسا بعيدين عن العتبة النقدية، ويمكن أن يستمر الجهد أيضاً في اتجاه التنسيق والعمل في فريق.

ثانياً : تطور العلاقات بين البحث الاساسي والبحث التطبيقي في العلوم الاجتماعية[1]

424ـ التقاليد الأنَسية للعلوم الاجتماعية.

إن الموقف المزدوج الخاص بمفهوم العلم، الموضوعي والنفعي معاً، يضغط بشده على العلوم الاجتماعية في علاقاتها بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي. فتقليدها الأنسي وموضوع أعمالها ذاته، يجعلها خجولة تجاه الأبحاث التطبيقية والمقاومة لما يتحول بسهولة إلى محاولات معالجة ووصفات. ومع ذلك، فاتساع العلوم الاجتماعية المفاجىء في مناخ علم تطبيقي ورغبتها في أن يعترف لها بمكانة علمية وأخيراً كثرة المشكلات التي تطرحها الحياة الواقعية، تجبرها على أن تتخذ موقفاً.

425ـ 1- لمحة تاريخية.

لايوجد، في الأصل، بين البحث والتطبيق وسطاء مماثلون للمهندسين المحترفين الذين يجعلون التقدم العلمي ممكن الاستعمال في الصناعة. وفي العلوم الاجتماعية حل عالم الاجتماع ذاته في البداية المشكلات النظرية وتطبيقاتها. وقد أدى التطور المفاجىء للعلوم الانسانية وعدد المشكلات السياسية التي طرحت على أرباب العمل والمربيين.. الخ، إلى ظهور وسطاء وتعددهم منذ بضع سنوات: مستشارين وعلماء نفس آتين من مكاتب تنظيم، ظهرت معهم الصعوبات الأولى. والواقع أن علماء الاجتماع وعلماء النفس يبدون قلقاً من الاستعمال الذي قد يتم لأبحاثهم ولاسيما التشويه الذي قد تتعرض له. وهذا القلق على درجة من المشروعية بحيث إن تمركز السلطات: السياسية والاقتصادية والصناعية، إن لم نذكر الأخطار التسلطية السياسية، يكفي لكي تكون المشكلة الآن مطروحة. ولكن الصلة بين البحث الأساسي واستعماله ترتدي، بخاصة في العلوم الاجتماعية، مظهراً خاصاً، بسبب موضوع هذه العلوم واختلافات وجهات النظر التي تفصل الباحث عن المستعمل.

---

(١) إننا لانعالج في هذا الكتاب مشكلات التمويل (راجع 25 والمراجع).

426.- 2- **المشكلات النفسية.**

إذا كانت الاتصالات بين العلماء والمستعملين ضرورية غالباً، فإنها تخلق كمية كبيرة من الصعوبات في العلوم الاجتماعية. فالاختراع على مستوى الصناعة يقوم على إيجاد حل لمشكلات فيزيائية أو كيميائية. فإن لم يكن المهندسون والصناعيون على درجة واحدة من معرفة القوانين الفيزيائية، فإن لديهم على الأقل المفهوم نفسه. أما في العلوم الانسانية فعلى العكس تتطلب طبيعة المشكلات في طريقة طرحها بالذات، اختياراً، توجها فكرياً. إن كل شيء إذا يميز وجهة نظر العالم أو الباحث أو الجامعي، بل لغته، عن وجهة نظر مدير الشركة أو حتى الحاكم. إن متطلبات وجودهم ليست من الطبيعة ذاتها. والزمن ليس له لدى هؤلاء وهؤلاء الدلالة نفسها. والأمر الهام أخيراً لايصدر بخاصة عن المقياس ذاته.

إننا نجد هنا هذا المفهوم للمسؤولية الذي أثير سابقاً. فعلى خلاف العلوم الفيزيائية، لايبدو العالم في العلوم الاجتماعية هو المسؤول. وإذا كان يعرف كثيراً فإن لدينا الانطباع بأنه لايستطيع القيام بشيء ذي أهمية. أما رب العمل فعلى العكس، رجل يأخذ قرارات لها نتائج على درجة متباينة الخطورة، ولكنها تنتمي إلى الواقع، وتؤثر في الاقتصاد وفي غالب الاحيان تغير، في حياة الآخرين: فالتسريح والتوظيف وتعديلات الورشات وارتفاع الأسعار، الخ تشكل مقاييس هامة بشكل مباشر وموضوعي، مهما كانت قيمة رب العمل. إن الجامعي والعالم يستطيعان تخيل فرضيات بل نظريات، لأن نتائجها نادراً ماتكون مرئية مباشرة. إن مايقدمه السيد X لنظرية الاتصالات يمكن أن يكون هاماً على صعيد التفسير العلمي، ولكنه لن يهم رب العمل مادام غير ممكن التطبيق على حلول ملموسة. إن كلمة هام ليس لها لدى هذا أو ذاك المدلول نفسه. فليس لهما اطار مرجعي واحد.

ويمكننا القول: إن المعارف الأكثر نفعا، في الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية، ليست الأكثر أهمية وإن الأكثر أهمية للمنظرين ليس بالضرورة وبشكل فوري الأكثر مردوداً على المستعملين. ومن هنا كانت خيبة هؤلاء عندما يتوجهون إلى علماء الاجتماع لحل مشكلاتهم.

427.- 3- **الاتصالات بين الباحث والمستخدمين**[1].

إن المستعمِل الذي يتجه إلى عالم نفس اجتماعي تتوافر فيه عامة الشروط التالية:

1- إنه يدرك المشكلة المطروحة، ولكنه يجهل طبيعتها. لنتخيل ان رب عمل يحس

---

(1) (2 ter)، (10)، (14 bis).

أن جو بعض الورشات يتفاقم وينسب هذا الأمر إلى رغبة العمال في الحصول على زيادة في الراتب لايريد أو لايستطيع أن يمنحها لهم، بينما يأتي الاستياء من ورشة يعاقب فيها بقسوة رئيس عمال متسلط جداً. إن خطأ التشخيص قد يعود إلى الجهل، وقد يساعد على تمويه المشكلة، إن كان رب العمل يخمن السبب الحقيقي للاستياء، ولكنه يفضل الاعتقاد بأنه لايستطيع أن يفعل شيئاً من أجله.

2- **إنه يتصور حلاً ممكناً**. فرب العمل الذي لايجد حلاً على الرغم من خبرته، يجازف بالاعتقاد بأنه لايوجد حل. وكذلك، يستطيع الأبوان اللذان لايدرس طفلهما القول: «لانستطيع أن نعمل شيئاً لقد حاولنا كل شيء..» وربما جربا كل وسيلة، باستثناء تلك التي قد تناسب طفلهما، وقد ينصحهما المعالج النفسي بإبعاده عن الأسرة لبعض الوقت لأن الخلافات بين أبيه وأمه تؤثر في حياته النفسية.

3- **إنه يتبنى موقفاً تجريبياً** ازاء التجديد. فإذا أصر الوالدان، معتقدين أن ولدهما لايستطيع أن يكون في أي مكان آخر أفضل منه في بيته، حتى مع خلافات بينهما كل مساء، وإذا اعتقد رب العمل أن توظيف عالم نفس مستشارا يكلف غالياً وأنه لايفيد شيئاً، فإن استعمال المعطيات النفسية والاقتصادية سيكون مستحيلاً. يجب النضال هنا ضد ما يسمى **عقدة الاكتفاء** complexe de suffisance، التي تحث الافراد على عدم قبول فكرة أن شروط نشاطهم يمكن أن تتحسن. إن مثلاً نموذجياً هو مثال الصناعيين الأوروبيين الذين زاروا الولايات المتحدة ضمن اطار مخطط مارشال[1]، ونسبوا دائما اختلافات الانتاجية إلى الآلات، ولم ينسبوها أبداً إلى عنصر أو تنظيم أو سواهما، مما يقحم في القضية تصوراتهم الخاصة وامكانيات تحسينها.

ولكي تجتمع الشروط الثلاثة السابقة، وبتعبير آخر لكي ترجع دوائر حكومية أو خاصة إلى متخصصين في العلوم الاجتماعية يجب أن تكون لديها معلومات عما يوجد، وعما هو ممكن. والباحث من جهته، نزاع دائماً إلى عدم اعطاء رجل السياسة أو الصناعي الذين يرجعان إليه حقهما من التقدير أو المبالغة في ذلك التقدير، ويخيب أمله أن يجد، أن أياً منهما لايملك في الغالب فكرة واضحة عن هدف البحث وأنه لايطرح المشكلات في صيغ

---

(١) مخطط مارشال حمل اسم مقترحه: وزير الدولة الأمريكي جورج مارشال الذي اقترح بموجبه عام 1947 على أوروبا، وقد كانت تعاني بعد خروجها من الحرب منهكة القوى، حالة عدم استقرار تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر، أن تقدم لها الولايات المتحدة الدولارات التي تحتاجها، بشرط أن يحدد الأوربيون احتياجاتهم ويؤمنون توزيعها فيما بينهم. ـ المترجم.

ملائمة. إن من الضروري إذاً أن نجد قاعدة تفاهم بين الموقف ولغة الباحث ولغة الصناعي. ويمكننا أن نأخذ على المستعملين أنهم يحاولون الايحصلوا من علماء الاجتماع الا على «وصفات»، ولهذا السبب ينفر علماء الاجتماع بحق، وأنهم لايقبلون الواقعة النفسية والزمن النفسي، بصفتهما معطيان واقعيان على قدم المساواة مع الواقعة الفيزيائية أو الزمن المحسوب بدقة. ويمكننا، من جهة أخرى، أن نأخذ على الباحثين في العلوم الاجتماعية، ميلهم إلى البقاء في برجهم العاجي العقلي (على صعيد اختيار المشكلات التي يجب حلها وعلى صعيد التعبير، لأن لغتهم الخاصة تبدو في الغالب غير مفهومة)، والأكثر خطورة في النهاية، هو فقدان الحس السليم.

428– مراجع.

1. ANDRESKI (S.). – *Les sciences sociales, sorcellerie des temps modernes*, trad. A. et C. Rivière, Paris. P.U.F. 1975, 277 p.

1 *bis.* ARCHIBALD (K.A.). – *Alternative orientations to social science utilization.* « Inform. Sc. Soc. » (1970) 9, n° 2, pp. 7-34.

1 *ter.* ARDOINO (J.). – *Du psychosociologue. Essai sur les ambiguités et les significations d'une pratique.* « Connexion », 1975, n° 13, pp. 55-76.

2. BENNIS (W.G.), BENNE (K.O.) and CHIN (R.) [ss. dir. de]. – *The Planning of change*, New York, éd. Holt and Reinhardt, 1962, 781 p.

*2 *bis.* BIE (P. DE). – *La recherche orientée* in (216 B 170), pp. 686-761.

2 *ter.* BLUMER (M.). – *The uses of social research.* Social investigation in public policy-making, Boston, Allen and Unwin, 1982, 184 p.

3. CAPRANICO (S.). – *Un psychosociologue dans l'entreprise : récit d'un parcours*, « Connexions » (1977), n° 2, pp. 67-80.

3 *bis.* CAZENEUVE (J.). – *Des métiers pour un sociologue*, Éd. France-Empire, 1978, 253 p.

3 *ter.* CHAMBOREDON (J.C.). – *Sociologie de la sociologie et intérêts sociaux des sociologues. La sociologie américaine et l'héritage français à propos d'un livre de Terry Clark sur l'histoire de la sociologie en France.* « Actes Rech. Sc. Soc. », 1975, n° 2, pp. 2-17.

4. CHARBONNIER (G.). – *Entretien avec P. Aigrain sur l'homme de science dans la société contemporaine*, P.U.F. 1967, 132 p.
4 *bis*. CHIVA (T.). – *Les périodiques scientifiques : leurs forces et faiblesses*, « Rev. intern. Sc. soc. » 1974, 26, n° 3, pp. 411-425.
4 *ter*. CLARK (J.T.). – *Prophets and Patrons. The French University and the Emergence of the Social Science*, Cambridge (Mass.) Harvard Univ. Press. 1973.
5. *Communication et diffusion des sciences sociales*, « Rev. intern. Sc. soc. », 1974, 26, n° 3, pp. 407-583.
5 *bis*. CRAWFORD (E.), MAZOYER (M.A.), BARTHELEMY (C.) – *Aperçu des structures d'exécution de la recherche en sciences sociales en France*, « Progrès. Sc. » 1974, n° 172, pp. 21-39.
6. *Développement (le) des sciences sociales en France au tournant des années 60*. Actes pub. ss. dir. A. DROUARD, CNRS, 1983, 185 p.
6 *bis*. GOULDNER (A.W.). – *Theoretical requirements of the applied social sciences*, in : « A.S.R. », vol. XXII, n° 1, 1957, pp. 92-102.
7. GRAWITZ (Madeleine). – *L'homme de l'organisation*, in : « Les Cahiers de la République », n° 13, mai-juin 1958, pp. 6-24.
8. GREENWOOD. – *The practice of science and the science of practice*, in BENNIS : « The planning of change » (2).
8 *bis*. HESS (R.). – *La sociologie de l'intervention*, 1981, P.U.F., 216 p.
9. IMPACT. – *Science et Société*, Revue publiée par l'UNESCO.
10. KOLAK (S.), MACDOUGALL (J.) *Teaching with Engineers and Scientists. What role for sociology ?* Human Soc. USA 1982, 6 n° 2, 162-175.
11. KORNHAUSER (W.). – *Scientists in industry*, Berkeley, Los Angeles, University of California Press, 1963, 230 p.
12. KOURGANOFF (V.). – *La recherche scientifique*, P.U.F., 1965, (Que sais-je ?), 126 p.
*12 *bis*. LASSWELL (H. D.). – *La stratégie de la recherche*, « Esprit », n° 1, 1959, pp. 46-58.
13. LAW (J.). – *Enrôlement et contre-enrôlement, les luttes pour la publication d'un article scientifique*, « Information sur les sciences sociales », 22, 2, 1983, pp. 252-281.
13 *bis*. LAZARSFELD (P.), REITZ (J.G.). – *An introduction to applied sociology*, N.Y., Oxford, Amsterdam, Elsevier, 1975, 196 p.
14. LEMAINE (G.). et al. – *Les laboratoires de recherche fondamentale : de l'atelier à l'usine*, Paris C.N.R.S. 1982. 216 p.
14 *bis*. LIKERT (R.), et LIPPITT (R.). – *L'utilisation de la Science Sociale*, pp. 664 à 739 in Festinger et Katz (8 *bis* B. 198).

15. Mc Clung (L.). – *Individual and organizational research change in sociology,* in : « A.S.R. », vol. XIV, tome I, 1951, pp. 701-707.
16. Maréchal (A.). – *Les problèmes de la recherche scientifique moderne,* « Revue de la Défense Nationale », 21 mars 1965, pp. 353-363, avril 1965, pp. 518-528.
16 *bis.* Maruyama (M.). – *Endogenous Research vs « Experts » from outside,* « Futures » 1974, 6, n° 5, pp. 389-394.
17. Merton (R. K.). – *Éléments de méthode sociologique* (149 B. 170).
*18. Merton (R.) et Lerner (D.). – *Le Social Scientist en Amérique,* in Lasswell (H.D.) : « Les Sciences de la Politique aux États-Unis », pp. 242-299 (62 *bis* B 239).
19. Millikan (M.F.). – *Sciences Sociales et action politique,* « Esprit », n° 1, 1959, pp. 59-71.
20. Montlibert (C.), de Morin (M.). – *L'enseignement de la psychologie sociale et de la sociologie aux cadres d'entreprises,* « Rev. fr. soc. » juillet-septembre 1968, pp. 375-389.
21. Pels (D.G.), Andrews (F.M.). – *Scientists in organizations. Productive climates for research and development,* New York, London, John Wiley and Sons, 1966, 318 p.
22. – *Recherche (La) en sciences sociales et humaines,* éd. provisoire, Documentation française 1964, 288 p.
*22 *bis.* – *Recherche orientée multidisciplinaire (La),* « Rev. int. sc. soc. », vol. XX, n° 2, 1968.
22 *ter.* Regnier (A.). – *La crise du langage scientifique,* ed. Anthropos Paris, 1974, 405 p.
23. Seashore (C.) and Egmond (E.V.). – *The Consultant Trainer role in working directly with a total staff,* in : « The Journal of Social issues », vol. XV, n° 2, 1959, pp. 36-42.
*24. Shils (E.). – *Éthique de la Recherche,* in : « Esprit », n° 1, 1959, pp. 83-96.
24 *bis. Social (the) contexts of research.* – New York, John Wiley, 1972, 409 p.
25. *Sociologie et Industrie : une interrogation mutuelle,* in « Revue trimestrielle de l'Association d'étude pour l'expansion de la recherche scientifique », n° 19, novembre 1963.
26. – *Sciences Sociales (les) et la politique des gouvernements,* O.C.D.E., 1966, 118 p.
26 *bis.* Spengler (J.J.). – *Is social science ready ?* « Soc. Sci. Quart. » U.S.A., 1969, 50, n° 3, pp. 449-468.

27. Stoetzel (J.). – *Introduction à la psychologie sociale,* in « Bull. Psych. » vol. XIII, n° 170, pp. 175-181.
*28. Trist (E.), – *Organisation et financement de la recherche,* in (216 B 170), pp. 826-979.
28 *bis.* Useem (M.). – *Government Influence on the Social Science Paradigm.* Sociol. Quarter, 1976, 17, n° 22, 146-161.
*29. Viet (J.). – *Les sciences de l'homme en France. Tendances et organisation de la recherche,* Paris, La Haye, Mouton, 1966, 259 p.
30. Watson (J.D.). – 1968, trad. franç. *La double hélice,* 1968, R. Laffont, 216 p.
31. Weiss (C.H.). – *Using Social Research in Public Policymaking.* Lexington books, 1977, X, 256 p.
*32. Whyte (W.H.). – *L'homme de l'organisation* (105 B. 239).
33. Zubaida (S.). – *What is scientific sociology ?* « Econ. Soc. », 1974, 3, n° 1, pp. 69-83.

ثبت المصطلحات

- A -

Abstraction	تجريد
Abstrait	مجرد
Adaptation	تكييف
Aléatoire	عشوائي
Analyse systèmique	التحليل النظامي
Anamnese	سوابق المريض
Approche	مقاربة

- C -

Cas (étude de)	دراسة الحالة
Casualité externe	سببية خارجية
Casualité interne	سببية داخلية
Changement	تغير
Classification	تصنيف، تبويب
Coéfficient de corrélation	معامل الارتباط
Coéficient de fidélité	معامل الثبات
Collectivite	جماعة
Complexe de suffisance	عقدة الاكتفاء
Concept	مفهوم
Corrélation	ارتباط
Corrélations fonctionnelles	ترابطات وظيفية
Critère	معيار

- D -

Définition	تعريف
Définition effective	تعريف فعلي
Définition intentionnelle	تعريف قصدي
Définition provisoire	تعريف آني

Dimention	بعد

- E -

Entropie	قصور حراري
Erreure de fait	خطأ مادي
Erreure relative	خطأ نسبي
Expérimentation	تجريب
Expérimentation provoquee	تجريب محرض
Explication	شرح، تفسير
Explication génétique,diachronique	تفسير تكويني تعاقبي
Explication synchronique	تفسير تزامني
Extrapolation	تعميم

- F -

Falsification	تشويه، تزوير
Feed back	تغذية راجعة
Fidélité	ثبات
Finalisme	غائية
Fondement	اساس

- G -

Généralisation	تعميم
Groupes d intérêts	جماعة اصحاب المصالح

- H -

Hyperfactualisme	واقعية مفرطة
Hypothèse	فرضية

- I -

Indicateur	مؤشر
Indice	قرينة
Indice hiérarchisee	قرينة متدرجة
Indice synthètique	قرينة تركيبية
Input	مخرج
Interchangeabilité	تعاوضية، تبادلية

Interpretation	تأويل
Item	رائز

- M -

Mathématique qualitative	رياضيات نوعية
Mesure	قياس
Mathématique quantitative	رياضيات كمية
Méthode	منهج
Méthode clinique	منهج سريري
Méthode comparative	منهج مقارن
Methode descriptive	منهج وصفي
Methode dialectique	منهج جدلي
Méthode expérimental	منهج تجريبي
Méthode fonctionnelle	منهج وظيفي
Méthode genetique	منهج تكويني
Méthode historique	منهج تاريخي

- N -

Norme	معيار
Notion de paradigme	مفهوم المثال

- O -

Observation armée	ملاحظة مسلحة
Observation clinique	ملاحظة سريرية
Observation non systematisée	ملاحظة غير منظمة
Observation preparée	ملاحظة مهيأة
Observation qualitative	ملاحظة نوعية
Observation quantitative	ملاحظة كمية
Opératiounisme	إجرائية
Organicisme	عضوانية
Ouput	مدخل

- P -

Personnalité autoritaire	شخصية تسلطية

Praxéologie	علم الأداء
Précision	دقة
Prévision	تنبؤ

- R -

Recherche appliquée	بحث تطبيقي
Recherche concrete	بحث محسوس
Recherche fondamentale	بحث اساسي
Recherche théorique	بحث نظري
Recherche opérationnelle	بحث إجرائي
Réfutation	دحض
Rôle	دور

- S -

Structuralisme	بنيوية
Structure	بنية

- T -

Technique	تقنية
Théorie de l information	نظرية الإعلام
Théorie des jeux	نظرية الألعاب
Traitement des données	معالجة المعطيات

- V -

Valeur	قيمة
Validite	صدق
Validité empirique	صدق خبري
Validité interne	صدق داخلي
Validité logique	صدق منطقي
Variable	متحول
Variable dépendante	متحول تابع
Variable indépendante	متحول مستقل
Vérité	صحة

المحتويات

* * الفصل الاول: نزاعات المناهج

265- تعريفات ـ 1 ـ المنهج والمناهج. 9
266- التقنيات 11
267- المقاربة 12
268- حدود المناهج والتقنيات 12
269- مراجع 13

الجزء الاول: الكلانية والفردانية

270- نقاش قديم. 14

الجزء الثاني: الدراسات التفسيرية والدراسات الوصفية.

271- مقارنة 14
272- نتيجة الخلاف 16
273- موقف العقلانيين 16
274- موقف الخبرانيين 16
275- مراجع. 18

الجزء الثالث: المنهج السريري والمنهج التجريبي.

276- فكرة عامة. 19

277- حدود المنهجين. 20
278- مراجع. 24

الجزء الرابع: النوعي والكمي

اولا: تطور العلوم الاجتماعية والرياضيات

279- الرياضيات والعلوم الاجتماعية 25
280- أية علوم اجتماعية. 25
281- أية رياضيات ؟. 26

الجزء الخامس: تحول الأداة الرياضية

282- التطور. 28
283- الرياضيات النوعية. 29
284- التكميم والقياس. 30

﴿ أولاً: الخصائص المطلوبة في أداة القياس.

285- 1 ـ الخطأ والصحة ـ أ ـ صحة النظرية العلمية. 31
286- ب ـ الخطأ المادي. 31
287- ج ـ الخطأ النسبي. 31
288- د ـ الخطأ في الانتقال من النوعي إلى الكمي. 32
289- 2 ـ مفهوم الثبات والصدق. 33
أ ـ الثبات. 33
ب ـ الصدق. 33
290- 3 ـ الدقة. 34
291- 4- التحقق من الثبات والصدق. 35
292- نسبية الصدق. 36

ثانياً: مقارنة بين المناهج النوعية والكمية.

293- نقاط المقارنة. 37
294- 1- مقارنة على صعيد الثبات والصدق. 37
295- 2- مقارنة على مستوى فائدة النتائج. 38
296 -3 - ما المأخذ على التكميم. 39
297- مبالغات التكميم. 40
298- تكامل النوعي والكمي. 40
299- مراجع. 41

✂ * * الفصل الثاني: متطلبات البحث.

الجزء الاول: مراحل البحث.

300- المرحال التقليدية 45

اولاً: شروط الملاحظة

301- 1- الفكر السابقة على الدراسة العلمية. 46
302- 2- التعريف الآني. 49

ثانياً: بناء الموضوع

303-1- الموضوع الذي يجب بناؤه. 50
304- الواقع الاجتماعي والواقع العلمي الاجتماعي. 50
305- الموضوع الحقيقي والموضع المبني. 52
306- الموضوع المبني والهدف. 52

ثالثاً: المفاهيم

307-1- دور المفاهيم. 53
308- الإجرائية. 55
309-2- بناء المفهوم. 56
310- الأدلة والأبعاد. 57
311- تعاوضية القرائن. 60
312- مراجع. 62

الجزء الثاني: الملاحظة والفرضية والتجريب.

اولاً: خصوصيات الملاحظة في العلوم الاجتماعية.

313-1- الموضوع الملاحظ بشري. 64
314-2- الملاحظ هو أيضاً كائن بشري. 65
315- أدوات الملاحظة. 65
316- التفكير، أداة بحث. 66

ثانياً: الملاحظة المنظمة بدرجات متفاوتة.

317- درجة تنظيم الملاحظة. 67

ثالثاً: الملاحظة المكممة بمقدار أو بآخر.

318- الاستعمال. 67
319- أ ـ العناصر قابلة للتكميم مباشرة ـ أ ـ الإحصاءات. 68
320- ب ـ قياس الآراء. 69
321-2- ينبغي تكميم العناصر النوعية. 70

رابعاً: الفرضية

322-1- تعريفها ودورها. 70
323-2- أصل الفرضيات. 71
324-3- نماذج الفرضيات. 72
325-4- شروط الصحة. 73
326- العنصر العشوائي. 74
327-5- قيمة الفرضيات. 74

خامساً: التجريب أو التحقق من الفرضية.

328- أنواع التجريب المختلفة. 75
329- مراجع. 76

* * الفصل الثالث: مستويات البحث

330- عموميات حول مفهوم المستوى: المستوى النشوئي. 77
331- المفهوم التدرجي. 77
332- المفهوم الدينامي. 78

الجزء الأول: الوصف والتبويب

اولاً: الوصف.

333- الأهداف. 80
334- عقبات يجب تجنبها. 80

ثانياً: التصنيف

335- مفهوم التصنيف. 81
336- النمط والصنف. 81
337- تطور مفهوم النمط. 82
338- النمط الحسي. 83
339- التصنيفية المنهجية. 83
340- بناء النمط. 84
341- مراجع. 85

* * الجزء الثاني: التفسير.

342- أزمة التفسير وأسبابها. 87
343- ـ أ ـ تجزؤ العلوم الاجتماعية. 87
344- ب ـ التفاوت الزمني. 88
345- ج ـ مطلب الوحدة الكاملة. 89
346- الوحدة الكاملة مفهوم فلسفي. 90
347- الوحدة الكاملة مفهوم اجتماعي. 91
348-2- التفسير والسببية ـ أ ـ السببية في العلوم. 91
349- ب ـ السببية في العلوم الاجتماعية. 92
350- ج ـ السببية الداخلية والسببية الخارجية. 93
351- د ـ السببية والزمن. 94
352-3- التفسير والنظرية. 95
353- نظرية عامة أو نظرية متوسطة. 96
354- مراجع. 96

الجزء الثالث: مناهج مقترحة لبلوغ التفسير.

355- مختلف المناهج المقترحة في علم الاجتماع لبلوغ التفسير. 98

* * أولاً: المنهج المقارن.

356-1- نظرة تاريخية. 98
357-2- خصائص المنهج المقارن. 99
358-3- حدود المنهج. 99
359-4- مظاهر تقدم حديثة. 100

* * ثانياً: المنهج التاريخي.

360- التاريخ وعلم الاجتماع. 101
361- ماهية التاريخ. 102

* * ثالثاً: المنهج التكويني.

262- تعريفه. 103

* * رابعاً: المنهج الوظيفي.

363- مفهوم الوظيفة. 104
363- مكرر ـ مالينوفسكي (ب). 104
364- مرتون (ر. ك). 105
365- الوظيفية وعلم الإناسة وعلم الاجتماع. 106
365- مكرر ـ الوظيفية والسببية. 107
366- الوظيفية والايديولوجية. 108

* * خامساً: البنيوية.

367- مفهوم البنية. 109
368- التعريفات. 110

369- هل يوجد منهج بنيوي. 111
370- في الرياضيات. 112
371- في علم اللغة. 112
372- في علم السلالة. 113
373- في علم النفس. 113
374- في علم النفس الاجتماعي. 114
375- في علم الاقتصاد. 114
376- في علم الاجتماع. 114
377- تصورات رئيسية. 115
378- مفهوم ج. غورفيتش. 115
379- نقد هـ. لوفبغر. 116
380- التعارض بين البنيويات المختلفة. 117
381- البنيوية والوظيفية. 118

* * سادساً: التحليل النظامي.

382- 1- نظرة تاريخية. 119
383-2- التعريفات والاتجاه. 120
384- أ ـ الاتجاه البنيوي الوظيفي: تالكوت بارسون. 121
385- البنية. 121
386- الوظيفة. 121
387- ج ـ س. هومانس. 123
388- ب ـ الاتجاه التوجيهي. 123
389- لوسيان ميل. 124
390- د. إياتسون. 124
391- امثلة تطبيق مخطط اياستون. 125
392-3-انتشار استعمال التحليل النظامي وحدوده. 126

* سابعاً: المنهج الجدلي.

393- الجدلية والخبرانية. 127
394- الجدلية والتفسير. 128
395- مراجع. 129

الفصل الرابع: استعمال الرياضيات.

396- خصائص الرياضيات. 140

اولاً: النظريات المستعملة في العلوم الاجتماعية.

1-397- حساب الاحتمالات. 141
2-298- نظرية الرسوم البيانية أو الشبكات. 141
398- مكرر ـ المصطلح. 142
399- استعمال الآلات. 143
400- نظرية الرسوم البيانية والعلوم الاجتماعية. 143
3-401- نظرية الألعاب. 144
402- شروط الاستعمال. 146

ثانياً: التطبيقات المنهجية.

1-403- نظرية الإعلام. 148
404- أ ـ كمية المعلومات أو قياس المعلومات. 149
405- الوحدة الإعلامية. 150
406- ب ـ انتقال المعلومات. 151
407- التغذية الراجعة. 151
408- ج ـ تطبيقات النظرية. 153
409- د ـ طبيعة المعلومات. 145